



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سلطنة عُمان

مواقفها الإقليمية والدولية
والحياد في سياستها الخارجية

أيمن عبد الكريم الفيصل



20

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سلطنة عُمان مواقفها الإقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية

أيمن عبد الكريم الفيصل

20

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

سلطنة عُمان .. مواقفها الإقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية

176 صفحة

أن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

الناشر:

مركز البيان للدراسات والتخطيط

بغداد ، كانون الثاني - يناير، 2020

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة © مركز البيان للدراسات والتخطيط 2020

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة

من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3748 لسنة 2019

الصفحة	الموضوع
5	الفهرس
9	المقدمة
13	الفصل الأول: إطار نظري لظاهرة الحياد
14	المبحث الأول: مفهوم الحياد
20	المبحث الثاني: أنواع الحياد وسماته
21	المطلب الأول: أنواع الحياد
28	المطلب الثاني: سمات الدولة المحايدة
34	المبحث الثالث: الحياد في المدرك السياسي العُماني
36	المطلب الأول: المصالح والأهداف
37	المطلب الثاني: القيم المجتمعية والمدركات الذاتية لصناع القرار
42	المطلب الثالث: تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية والعوامل الموجهة للسياسة الخارجية العُمانية
47	الفصل الثاني: السياسة الخارجية العُمانية - رؤية عامة
47	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية
41	المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية
64	المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية العُمانية
73	المبحث الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العُمانية
74	المطلب الأول: الوسيلة الدبلوماسية
79	المطلب الثاني: الوسيلة الاقتصادية
83	المطلب الثالث: الوسيلة العسكرية

87	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في حياد السياسة الخارجية لسلطنة عُمان
88	المطلب الأول: عامل الزعامة السياسية والقرار السياسي
93	المطلب الثاني: دور الخطاب السياسي السلطاني في السياسة الخارجية العُمانية
96	المطلب الثالث: العامل الجغرافي وتأثيره في السياسة الخارجية العُمانية
101	المبحث الرابع: انعكاسات الحياد على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان
102	المطلب الأول: الاستقرار السياسي والأمني
106	المطلب الثاني: الانسجام المجتمعي
109	المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية
113	الفصل الثالث: أثر الحياد في مواقف السياسة الخارجية العُمانية (نماذج مختارة)
114	المبحث الأول: موقف سلطنة عُمان تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية
116	المطلب الأول: الدور العُماني في مفاوضات الملف النووي الإيراني
125	المطلب الثاني: الموقف العُماني من الخلافات العربية - الإيرانية في المنطقة
129	المبحث الثاني: المواقف العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط
132	المطلب الأول: الموقف العُماني تجاه دول الخليج
138	المطلب الثاني: الموقف العُماني تجاه محاربة الإرهاب والأزمات في منطقة الشرق الأوسط
149	المبحث الثالث: مستقبل أثر الحياد في السياسة الخارجية العُمانية
150	المطلب الأول: أثر استمرار الحياد في السياسة الخارجية العُمانية
154	المطلب الثاني: أثر تراجع دور الحياد في السياسة الخارجية العُمانية
158	الخاتمة
160	الاستنتاجات
162	المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	أهم الدول المحايدة	27
2	المؤتمرات الخاصة بسياسة الحياد	33
3	الجدول الزمني لأهم الأحداث التي تخص دور الوساطة العُمانية في الاتفاق النووي الإيراني	123

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	المناصب التي يشغلها السلطان قابوس	89
2	الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان	98

المقدمة:

لقد حظيت السياسة الخارجية العُمانية في الآونة الأخيرة بقدر عالٍ من الاهتمام والملاحظة من قبل المهتمين والباحثين والمختصين، فضلاً عن الدور البارز لها إقليمياً ودولياً ومواقف السلطنة تجاه العديد من الملفات التي تتسم بالحساسية والتعقيد؛ ويرجع ذلك الاهتمام إلى الدور الفاعل والمؤثر لسياسة عُمان الخارجية المتوازنة والحيادية والمرنة والهادئة التي تتمتع بها، على الرغم مما اتسمت به الظروف الدولية من المصالح المتشابكة والتعقيد في بعض الأحيان، وتزايد العوامل والعناصر المؤثرة لكثير من المؤسسات من غير الدولة (الوحدات الفاعلة من غير الدول) على الساحة الدولية في الأحيان الأخرى.

وتُعد ظاهرة الحياد من أهم سمات السياسة الخارجية العُمانية التي كانت بداياتها بعد تسلم السلطان قابوس بن سعيد الحكم سنة 1970، ومن ثم أخذت هذه الظاهرة بالتطور تدريجياً حتى أصبحت المحطة الأهم لها سنة 1979 بعد الثورة الإسلامية في إيران، إذ شهدت المنطقة بعد هذه السنة استقطاباً واضحاً، استطاعت عُمان في إطاره تبني موقف متوازنٍ عكس بقية دول المنطقة، وأخذت شيئاً فشيئاً تتصاعد إلى وقتنا الحاضر، واخذت السياسة الخارجية العُمانية تهتم بالعديد من الدوائر كغيرها من الدول، فكانت الدائرة الأبرز في الأجندة الخارجية لسلطنة عُمان هي الدائرة العربية والإسلامية، فضلاً عن الدائرة العالمية التي كانت واضحة بعلاقة سلطنة عُمان بالولايات المتحدة وبريطانيا، فضلاً عن دائرة الارتباط بالدول المطلة على المحيط الهندي.

وأصبحت السياسة الخارجية هي الركيزة الأساس في التعامل مع الدول في ظل النظام الدولي وتفاعلاته، فالعالم اليوم وما يشهده من تطورات وتفاعلات وأحداث جعل من الصعوبة بمكان أن تكون الدولة بمعزل عن الدول الأخرى، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من الأحداث

والتجارب جعلت من بعض الدول تسعى إلى إيجاد مساحة من التحالفات والانضمام إليها؛ نتيجة المعطيات والعوامل التي فرضتها القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية، فلم تستطع أي دولة إلا أن تكون ضمن أحلاف أو تحالفات بنحوٍ مباشر أو غير مباشر.

وقد فرضت التغيرات الدولية والأمنية والاقتصادية والسياسية على الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي ومنها سلطنة عُمان أن تُقيم علاقات متميزة مع القطبية الدولية الجديدة ومع القدرة الأوروبية الجديدة المتولدة لما فيه مصلحة سلطنة عُمان، وقد فرضت محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية لسلطنة عُمان على سياستها الخارجية في بادئ الأمر دوراً يتكَيَّف بنحوٍ متغيّر مع طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية والمستجدات المحلية والخارجية التي كان لهما اثرٌ في صياغة تلك السياسة، حيث تعاملت مع تلك المتغيرات والتفاعلات بطرق وأساليب مختلفة عما تعاملت به دول المنطقة بنحوٍ عام، ودول الخليج بنحوٍ خاص، فالسياسة الخارجية لسلطنة عُمان هي نتاج البيئة الداخلية التي عمل على بنائها السلطان قابوس منذ توليه الحكم عام 1970 عبر ترسيخ مفهوم المؤسسات التي تضطلع بالعمل الخارجي وممارسة وظيفة السياسة الخارجية من خلالها وهذا من شأنه أن يُعبّر عن سيادة الدولة في عملية بناء جهاز للسياسة الخارجية، يضطلع بمهامها بما يكفل التوازن في توزيع المهام التي يؤديها ذلك الجهاز، على اعتبار أن السياسة الخارجية تتغير من بلد إلى آخر، وتبعاً لهذا التغيُّر تزداد أهمية البلد أو تقل؛ فقد تكون هذه السياسة قائمة على الحياد والتوازن والواقعية وهادئة، أو على العكس من ذلك قد تذهب نحو الانحياز، وسياسة المحاور، وتقاطع المصالح مع محيطها الإقليمي والدولي، وهنا تبرز أهمية دور صناع القرار في رسم السياسة الخارجية للدولة انطلاقاً من مبادئها، وثوابتها، وركائزها. وهذا الدور ينبغي أن يكون متوازناً وحكيمياً، وينعكس بالمنفعة المتبادلة مع الجميع، فالدولة تتعامل في سياستها الخارجية مع بيئة دولة خارج حدودها الجغرافية، وهذا بدوره يُسمى بالسياسة الخارجية.

لقد استطاعت سلطنة عُمان في مدة وجيزة من الزمن إرساء دعائم مؤسسات سياسية قادرة على التعبير عن فعالية أجهزة السياسة الخارجية وحركيتها بما يُعبر عن ممارسة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وأرست الأسس الواضحة لهذه السياسة، فكان لها أن تتبع أسلوباً متميزاً وملتزماً في عملية التخطيط للعمل السياسي الخارجي الذي تبنته السلطنة؛ مما جعلها تتسم بمجموعة من السمات التي جعلت منها الركائز والثوابت الأساسية لها على المستويين الإقليمي والدولي على حد سواء، فنجحت بإعادة النشاط للسياسة الخارجية لها عبر العمل الدبلوماسي بما يضمن تحقيق مصالح السلطنة العليا، وتطوير مؤسسات السياسة الخارجية بما يجعلها أكثر توازناً وحياداً تجاه العالم.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معرفة تأثير ظاهرة الحياد في السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وأثر هذه السياسة في أن تجعل من سلطنة عُمان بلداً مستقراً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن التعرف على ملامح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس، وأبرز التحديات أو العقبات التي واجهتها سياسة عُمان الخارجية، ودراسة دور الحياد في توجيه تلك السياسة، وتحديد التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية العُمانية في ظل وجود السلطان قابوس أو بعد رحيله، فضلاً عن معرفة أهم القضايا التي تعاطت معها السياسة الخارجية العُمانية ضمن ثوابتها وانطلاقاً من مسؤولياتها التي قد حملتها نتيجة لموقعها الاستراتيجي في المنطقة.

الفصل الأول

إطار نظري لظاهرة الحياد

تُعد ظاهرة الحياد من أهم مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية منذ عام 1970، ومن ثم أخذت هذه الظاهرة بالتطور تدريجياً حتى كانت أهم محطة لها هي سنة 1979 بعد الثورة الإسلامية في إيران، وأخذت شيئاً فشيئاً تتصاعد إلى وقتنا الحاضر، وإن لكل مفهوم معاني عديدة وتعريفات مختلفة يمكن من خلالها التعرف على هذا المصطلح أو ذاك؛ والسبب في ذلك يعود لوجهات النظر المختلفة بين الباحثين والمختصين في معالجة المفاهيم والمصطلحات من حيث التعريف والمفهوم.

ويُعد مفهوم الحياد «من المفاهيم الحديثة التي أثارت جدلاً واسعاً لدى الباحثين في دلالاته وافتراضاته؛ وذلك لتعدد التعريفات التي تناولت هذا المفهوم أو حاولت الاقتراب منه والاتفاق على تعريف واحد ومحدد له»¹.

إن مفهوم الحياد في السياسة الخارجية يرتبط بطبيعة النظام السياسي للدولة، فضلاً عن القدرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمتلكها الدولة والتي تمكنها من تدعيم قدراتها في أحداث تغيير واضح وعميق في قرارها السياسي الخارجي، ولاسيما إذا كانت في محيط إقليمي مضطرب، ويشهد أحداثاً متسارعة؛ مما يمكنها من النأي بنفسها عن تلك الأحداث، والمحافظة على مكانتها الإقليمية والدولية على حدٍ سواء.

1- علي بن سليمان بن سعيد، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص1.

المبحث الأول: مفهوم الحياد

يختلف تعريف ظاهرة الحياد باختلاف الكتاب والباحثين والمختصين الذين يتناولون هذا المصطلح، ويرجع سبب ذلك إلى تعدد المصادر أو المراجع المستقاة منها هذه المفردة (الحياد)، فضلاً عن أن ظهور هذا المصطلح في العلوم السياسية ليس بقديم، فتارةً يتأثر تعريف المصطلح بفكر الكاتب أو الباحث أو المختص وخلفيتهم الثقافية، وتارةً أخرى يكون نتيجة قضية معينة تستوجب طرح تعريف ملائم للظاهرة أو المصطلح الجديد؛ ومع هذا لم يختلف المختصون جذرياً بشأن ظاهرة الحياد من حيث التعريف، ومن حيث المكان والزمان، فهناك عدة تعريفات له ولا بد من التعرّيج إلى المعنى اللغوي في البدء، ومن ثم التعريف الاصطلاحي.

معنى الحياد مشتق من الفعل حايَدَ يحايِدُ مُحايِدةً وحياداً، ويقال: حايِدُ الشخص: جانبه مال عنه، وقف على الحياد لم يتحيز إلى طرف على حساب آخر أو حايِدُ الأمر / حايِدُ في الأمر: اجتنبه، لم يتدخل فيه². والحيادُ عدمُ الميل إلى أي طرفٍ من أطرافِ الخصومة³.

(حَيَدَ) الحَاءُ وَالْيَاءُ وَالذَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَيْلُ وَالْعُدُولُ عَنِ طَرِيقِ الْإِسْتِوَاءِ. يُقَالُ حَادَ عَنِ الشَّيْءِ يَحِيدُ حَيْدَةً وَحَيْوَةً. وَالْحَيْوَةُ: الَّذِي يَحِيدُ كَثِيرًا⁴.

(حاد) عَنِ الشَّيْءِ حَيْدًا وَحَيْوَةً حَادٌ بِه عَنِ الطَّرِيقِ، (أحاده) عَنِ الشَّيْءِ صرفه، (حايده) محايدة وحياداً مَالٌ عَنْهُ وَكَفَّ عَنِ خِصْمَتِهِ... (الحياد) عدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة والحياد الإيجابي (في السياسة الدولية) ألا تتحيز الدولة لإحدى الدول

2- معجم معاني الكلمات (الانترنت) للمزيد انظر:
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

3- المصدر نفسه.

4- معجم مقاييس اللغة أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، كتاب الحاء، ص: 2/123.

المتخاصمة مَعَ مشاركتها لسائر الدول فيما يحفظ السلم العام⁵. والحياد في اللغة هو تجنب الشيء والحرص على التخلص من تبعاته نظراً لقناعة راسخة بأن الوقوع أو الوصول إلى نتائجه قد تلحق بالغ الضرر وقد ذكر القرآن الكريم الحياد في معانٍ كثيرة من بينها قوله تعالى: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ)⁶.

أما الحياد (Neutrality) اصطلاحاً فهو مشتق من الكلمة اللاتينية (Neutralities)، وهو عدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة. والحياد في السياسة الدولية الانتحيز الدولة لإحدى الدول المتخاصمة مع مشاركتها لسائر الدول فيما يحفظ السلم العام. والحياد حسب التعريف القانوني الدولي هو «التزام تقطعه الدولة على نفسها بعدم التدخل في شؤون الأسرة الدولية إذا كان هذا التدخل يفضي أو قد يفضي إلى استخدام القوة المسلحة»⁷.

ويأتي مفهوم الحياد كمصطلح معاكس للانحياز، فالانحياز في المصطلح السياسي هو الانتماء والانضمام، وعدم الانحياز هو عدم الانضمام وهو مظهر من مظاهر الحياد الإيجابي. والحياد من الوجهة القانونية يُعرف «بأنه الموقف الذي تتخذه دولة وتبقى بموجبه خارجة عن نطاق الحرب بين دولتين أو فريقين من الدول، وهذا يعني أن الدولة التي التزمت الحياد تبقى محافظة على العلاقات السلمية بين جميع المتصارعين دون تمييز»⁸.

5- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة، حيد، ص: 210 و211.

6- القرآن الكريم، سورة (ق)، الآية 19، ص: 519.

7- عباس هاشم، السياسات الخارجية للدول الأسكندنافية. الأمن والحياد، تقرير، بغداد، 205، ص: 2.

8- المصدر نفسه، ص3.

*- هي موسوعة عامة باللغة الإنجليزية تصدرها شركة الموسوعة البريطانية المحدودة الخاصة، المقالات الموجودة فيها تستهدف القراء والمتعلمين والمتقنين ويكتبها 100 موظف وأكثر من 4400 مشارك مختص، للمزيد ينظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

إذن يكون الحياد كبقية المفاهيم السياسية الأخرى المستخدمة مثل «الديمقراطية» أو «السيادة»، مع الاختلاف في الأبعاد القانونية، والسياسية، والأيدولوجية، والاقتصادية، والعسكرية وصياغته بنحوٍ صحيح، «فسياسة الحياد هو موقف السياسة الخارجية الذي تعتمده الدولة البقاء على الحياد خلال فترة الحرب». أو من ناحية قانونية على وفق موسوعة (بريتانكا 2012) * «الحياد هو الوضع القانوني الناشئ عن امتناع الدولة من المشاركة في حرب بين الدول الأخرى، والحفاظ على موقف الحياد تجاه الأطراف المتحاربة، وبعتراف المتحاربين من هذا الامتناع عن التصويت وعدم التحيز»⁹، غير أن مفهوم الحياد تطور لاحقاً ليتجاوز حيز الصراع أو الصدام العسكري، حيثُ امتد إلى المعنى الواسع ليشمل الحياد في كل مستويات النزاع والتنافس والحرب والصراع والتعاون.

ويعرف الحياد أيضاً على «أنه التزام تقطعه الدول على نفسها بعدم التدخل في الشؤون الدولية، إذا كان هذا التدخل يفضي أو قد يفضي إلى استخدام القوة المسلحة، ويهدف هذا المعنى إلى الحفاظ على مركز قانوني محدد يفرد القانون الدولي للدول التي تمارس هذا الحق، وبذلك تتمتع هذه الدول بمجموعة من الحقوق ويلقي على عاتقها مجموعة من الواجبات ناشئة عن هذا الالتزام، وينتهي هذا الالتزام بانتهاء حالة الحياد»¹⁰.

لا يعني الحياد بكل الأحوال الانقطاع عن التفاعل مع القضايا والمعطيات الواردة في البيئتين الداخلية والخارجية بقدر ما يعني التقدم إلى الأمام بخطوة معينة، يتطلب فيها فهم التناقضات الموجودة بنحوٍ دائم واستيعابها في مختلف مجالات الحياة، ووضعها في سياق عقلائي للوصول إلى سياسات عقلائية تستوعب هذه التناقضات؛ للوصول إلى وعي أعمق وأشمل يدفع بحركة الدولة

* هي موسوعة عامة باللغة الإنجليزية تصدرها شركة الموسوعة البريطانية المحدودة الخاصة، المقالات الموجودة فيها تستهدف القراء والمتعلمين والمثقفين ويكتبها 100 موظف وأكثر من 4400 مشارك مختص، للمزيد ينظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
9- Bergen Bassett, Factors influencing Sweden's Changing Stance on Neutrality, Thesis, University of Illinois Urbana-Champaign, 2012, p.9, 10.

10- أمل يازجي، الموسوعة العربية، سوريا، مجلد8، ص 667.

إلى الأمام، عبر الوساطية العقلانية التي تعمل ضمن نظام سياسي اجتماعي تطوري للفرد والمجتمع والنظام الدولي، عكس وسطية التناقضات التي تجمع عشوائياً بين العقل ونقيضه في الوقت نفسه بغير منطق؛ وبذلك يجعل من الحياد بالتضاد من الحق والتقدم.

وإن الحياد الذي تتخذه أو تتبعه الدولة في سياستها يأخذ أشكالاً متعددة، ولا يقتصر على الجانب العسكري كما توضح التعريفات المذكورة انفاً، فهناك حياد اقتصادي واجتماعي وثقافي فضلاً عن الحياد السياسي، فلا يمكن للدولة أن تتخذ شكلاً واحداً من الحياد دون آخر، ولا يمكن للدولة أن يستمر حيادها في مجالٍ دون آخر، على الرغم من بعض الأحيان قد تقود الظروف السياسية أو المؤثرات الإقليمية والدولية إلى توقف الدولة من استخدام الحياد كوسيلة لتحقيق هدفها لمدة وجيزة نتيجة لقيام حربٍ أو انتهاء اتفاقية أو معاهدة معينة.

ويُعد مبدأ الحياد من المفاهيم المعقّدة في القانون الدولي العام، ولأول مرة تضمنت اتفاقيات 18 أكتوبر 1907، التي وقّعت في مؤتمر لاهاي الثاني نصوصاً تحدّد حقوق الدول المحايدة والتزاماتها¹¹، وقد تم تطوير قواعد الحيادية من خلال الأعراف والمعاهدات، ففي عام 1907، وضعت مجموعة من الدول في مؤتمر السلام الثاني بلاهاي معاهدتين عن القواعد التقليدية للحياد على الأرض، وفي البحر. وكانت هذه القواعد محاولة لموازنة اختلاف المصالح المتعارضة غالباً، للبلدان المحايدة والمتحاربة. وقد أصدرت الحكومات كل على حدة قوانينها الخاصة بالحياد¹².

وقد برز مفهوم الحياد بوضوح أكثر في العلاقات الأوروبية التي شهدت حروباً ضروساً على مر عصورها، وتتخذ الدول موقف الحياد لتجنب نفسها وولايات الحرب لا مصلحة لها فيها، وقد

11- محمد نجيب السعدي، الحياد السويسري قاعدة أم استثناء؟ ما هو سر نجاح الحياد، صحيفة الوطن العُمانية، مسقط،-14-2015، 3، متاح على:

<http://alwatan.com/details/52609>

12- يُنظر: الموسوعة العربية العالمية، بيروت، مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع، 1999، المجلد 8، صفحة 676.

أوجدت السياسة الأوروبية نظام الحياد في القرن التاسع عشر، لتحقيق غرضين هما¹³:

1. حماية الدول الضعيفة التي يعتبر وجودها ضرورياً للمحافظة على التوازن الدولي.

2. حماية السلم الدولي بإيجاد حاجز يفصل بين دولتين قويتين.

لقد تعددت الاجتهادات التي عاجلت مسألة الحياد، واتخذت مواقف متباينة انطلاقاً من المصلحة الضيقة، ومكان توظيف هذه المسألة في ترجيح موقف مقابل الآخر، حتى أن بعضهم ذهب إلى القول إن الحياد يناقض في الكثير من المواقف دواعي الوطنية، ويقترب أكثر من الخيانة كونه مركباً سهلاً مريحاً يستوي فيه الشك واليقين والجهل والعلم.

وإن الحياد لا يعني مطلقاً الا مبالاة في القضايا التي لها صلة بالوعي، فلا يمكن مثلاً وصف الطرف الذي يتبع طريقاً وسطاً بين الخير والشر، أو الحق والباطل، أو الظلم والإنصاف، أو الجهل والمعرفة وسوى ذلك بالحيادي؛ فالحكم بين هذه الظواهر محدد بضوابط إنسانية موضوعية تتجاوز فروض الحياد، ويتم حينها الاستعاضة عن الحيادة بمنطق الاستقلالية؛ ومن هنا فإن الأطراف - ومنها الدول- التي تتبع سياسة الحياد يجب أن لا تنصرف سياستها ومواقفها إلى تجريد ذاتها من إمكانيات اتخاذ موقف معين.

ويُعدُّ الحياد بنحوٍ عام تصرفاً قانونياً تملّيه المصلحة بالدرجة الأولى والأساس، ويهدف إلى اتخاذ مواقف وسياسات ينتج عنها تعزيز التعايش السلمي في البيئة الداخلية والخارجية للدولة. وقد يكون الحياد موقفاً وجد ذاته وليس احتياطاً أو الابتعاد عن منهج الاختلاف، حيث إن أهم المشكلات التي تعاني منها بعض الشعوب هو الاعتقاد المقدس في حتمية اتباع سياسة الحياد الصارم ولاسيما إزاء قضايا تتسم بصلاتها الوثيقة بالسياسة الدولية والفكر، بل حتى على صعيد العلاقات

13- يُنظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة 1، دار مجدلاوي للنشر، المجلد 1، عمان، 2009، ص:

الإنسانية التي تصل أحياناً إلى درجة الانسلاخ العاطفي من القيم والمنهج تحت ذريعة استحالة الجمع بين الموضوعية والانحياز.

إذن إن جوهر الحياد لا يعني السلبية والامتناع عن اتخاذ مواقف معينة إزاء قضايا مهمة ومصيرية، بل يقترب أكثر من مغادرة الانحياز في مواقف سياسية ودينية واقتصادية وعسكرية وغيرها يمكن تفاديها عبر منهج الاستقلالية.

وقد تبنت بعض الدول الأوروبية سياسة الحياد في سياستها الخارجية على مراحل متعددة إبان الصراعات آنذاك، فعلى سبيل المثال: تبنت السويد سياسة الحياد تجاه الدول الأخرى بدءاً من محيطها الإقليمي ومن ثم محيطها الدولي، وفضلاً عن ذلك فقد اتخذت السويد جملة من التدابير والسياسات لضمان نجاح سياسة الحياد لديها، في فترة ما بعد الحرب، واتخذت السويد كذلك سياسة حيادية استطاعت من خلالها إعادة بناء الثقة مع روسيا؛ الأمر الذي أبعدها عن الدخول في حرب القرم التي انتهت بتوقيع اتفاقية باريس 1856.

وأخذت السويد سياسة الحياد في أثناء الحرب الباردة، «وعملت خلالها من تعزيز أمنها ضد أي هجوم سوفيتي محتمل حيث تبنت السويد سياسة دفاعية عسكرية ذاتية»¹⁴، وفضلاً عن ذلك حافظت السويد على علاقتها مع الولايات المتحدة في المجال العسكري وإن كان بنحو غير رسمي، وبعد نهاية الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفيتي بدأت السويد بخفض حجم قواتها المسلحة، وانصب اهتمامها المشاركة في البعثات الدولية لحفظ السلام في المناطق التي تشهد صراعات مسلحة؛ لكنّ هذا المنحى في انتهاج سياسة حيادية وتطبيقها واقعياً وفعلياً من خلال خفض عدد القوات، واجه بعض الانتقادات داخلياً من بعض المهتمين والمراقبين والسياسيين، فيما إذا كانت قادرة على حماية أمنها وأراضيها من أي اعتداء، لكن خفض عدد القوات لا يعني بالضرورة أنها

14- Annika Bergman, Post-Cold War Shifts in Swedish, University of Uppsala and Finnish Security Policies, April 2004, p.6.

غير مهتمة في حماية سيادتها وأمنها من الاعتداء الخارجي، أو أنها تبنت سياسة خارجية حيادية ستمنعها من تعزيز أمنها، بل إن أتباعها هذا الدور الحيادي ساعد في تقوية مكانتها الدولية؛ الأمر الذي أدى دخولها إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1995، وعضوية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ذات الطابع العسكري.

«وبعد أن خيمت (الحرب الباردة) على العلاقات ما بين الشرق والغرب، ظهرت سياسة الحياد الإيجابي، وهي الامتناع عن اتخاذ أي موقف سياسي، بصدد الصراع القائم ما بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، وقد اتضحت معالم هذه السياسة في مؤتمر باندونغ* عام 1955»¹⁵، الذي تمخض عنه منظمة عدم الانحياز. حيث اتفقت مجموعة الدول النامية على تجنب الانضمام إلى أي من معسكري الصراع (الغربي والشرقي) متوخية بذلك حماية أمنها القومي وإبعاد مبررات التدخل الدولي في شؤونها وحماية استقلالية قرارها الخارجي، غير ان المعطيات لاحقاً أشارت إلى عكس ذلك، حيث انخرط الكثير من دول منظمة عدم الانحياز في اتفاقيات تعاون مع أحد المعسكرين.

المبحث الثاني: أنواع الحياد وسماته

أثبتت وقائع ما بعد الحرب العالمية الثانية عجز منظمة الأمم المتحدة في احتواء العديد من المشكلات فضلاً عن وضوح وقوف مجلس الأمن لصالح الدول الكبرى والعظمى؛ ونتيجة لانحياز مجلس الأمن في مواقفه، وكذلك زيادة حدة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، بدأت بعض الدول المستقلة تتجمع تحت شعار الحياد، لتمارس من خلالها الضغط على الكتلتين بهدف تحقيق السلام والأمن الدوليين؛ نتيجةً لذلك ظهرت سياسة الحياد وعدم الانحياز بنحوٍ أكثر وضوحاً، وتعددت الآراء حول أشكاله وأقسامه¹⁶.

* عقد «مؤتمر باندونغ» بإندونيسيا، حضرته وفود 29 دولة أفريقية وآسيوية، واستمر لمدة ستة أيام، وكان النواة الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز.

15- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، مصدر سابق، ص: 181.

16- يُنظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، حركة عدم الانحياز، موسوعة المُقاتل، العدد 16، 2015، ص: 19.

المطلب الأول: أنواع الحياد

أولاً: الحياد الإيجابي

«وهو السلوك الذي يحتم على الدولة أن تقف موقفاً إيجابياً قانونياً تتحمل مسؤوليات تلتزم بها مساهمة منها في حل المشاكل الدولية كالحياد المعلن لحركة عدم الانحياز»¹⁷؛ أي بمعنى أن تقف الدولة المتخذة موقف الحياد دون أن تتدخل مع طرف دون آخر، والحياد الإيجابي هو نظام قانوني يؤدي إلى إيجاد قاعدة ارتكاز تحقق التوازن من خلال عدم الانزلاق في حدة الصراع بين الأطراف المتصارعة؛ مما يعني إبعاد احتمال الحرب والاقتراب أكثر من احتمال السلام، فالبقاء خارج دائرة الانحياز لطرف دون غيره من سمات سيادة الدولة، ووسيلتها لحماية استقلالها في حالات معينة.

لقد نشأت فكرة الحياد الإيجابي منذ قرون بعيدة غير أنها لم تُعرف كظاهرة سياسية معاصرة إلا بعد الحربين العالميتين وبداية دخول العالم في الحرب الباردة، حيث ساد جو عام للعلاقات الدولية أنتج إمكانية يحق للدول اللجوء إليها في حال نشوب نزاع مسلح قد لا يعينها مباشرة، وقد كانت الدول الآسيوية والأفريقية أكثر من دعا إلى هذا النوع من التعامل الدولي، وقد كانت أهم سمات الحياد الإيجابي تتمثل في عدم المشاركة في الأحلاف العسكرية والمشاركة في إيجاد حلول للأزمات عبر القوانين الدولية، ومن هنا عُدت سياسة الحياد إيجابية لأنها تسعى ضمناً إلى إيجاد مبادرات لتعزيز السلام واعتزال التحيز.

غير أن هذا النوع من الحياد لا يعني بكل الأحوال أن الدول التي تؤمن به تسعى إلى تجريد ذاتها من إمكانيات اتخاذ موقف، بل على العكس فالدول المحايدة تحتفظ بحرية الحركة وزيادة فاعليتها في إنكار سياسة الاعتداء أو الميل إلى السيطرة والهيمنة من قبل قوى أخرى.

17- عباس هاشم، السياسات الخارجية للدول الأسكندنافية، مصدر سابق ص: 2.

ويشير الحياد الإيجابي إلى احترام الاستقلال السياسي للدول، ومراعاة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو حق اختيار النظام السياسي، ومن هنا صار الحياد الإيجابي تصرفاً قانونياً تمليه المصلحة الوطنية، ويُعزز التعايش السلمي في الداخل والخارج؛ وهذا يلزم الآخرين احترام سيادة الوطنية للدول المحايدة ويوفر لها ضماناً أمنياً يسمح لها بالتنمية الاقتصادية والسياسية، وأن الدول التي تتسم بالحياد الإيجابي تتحرك في إطار تعزيز العلاقات مع بقية دول محيطها الإقليمي أو الدولي قائم على أساس التعاون الإيجابي الذي يضمن مصلحة الطرفين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

إن المتتبع لمفهوم الحياد يجد من حيث الملاحظة أنه ليس من السهل دائماً إطلاق مفهوم الحياد بأبعاده الظاهرة وإدراج كل الأحوال الحيادية في العالم ضمن هذا المفهوم، فالأوضاع الحيادية الدولية كما يسميها أغلب الباحثين ليست سواء أو متشابهة من حيث العقائد والركائز التي تقوم عليها، فضلاً عن نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتلك الأوضاع، أي إن الأوضاع الحيادية في هذه الدول لا تتشابه فيما بينها وفي الوقت نفسه لا يوجد اختلاف كبير بينها، ولكن مثلاً أن حياد النمسا أو سويسرا أو السويد هو غير مشابه لما موجود من حياد في الدول الآسيوية، فإن الاختلاف بين حيادية هذه الدول مختلف من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فضلاً عن التماسك والتلاحم والانسجام بين أفراد المجتمع للدولة المحايدة.

كذلك تُساعد الاعتبارات الفكرية والعقائدية والاجتماعية على إيجاد دور مهم في تبني الدولة للحياد الإيجابي في اتجاهات متباينة، وهذه بدورها تساعد في التأثير على صناع القرار من الناحيتين السلبية والإيجابية تجاه الجماعة الدولية، وأيضاً أن للتحالفات الدولية والجماعات الدولية المختلفة دوراً في طبيعة حياد الدولة تجاه الدول الأخرى، حيث ساعدت تلك التحالفات والجماعات على تطوير ظاهرة الحياد وتكييفه مع الأوضاع الدولية، فضلاً عن إحاطة الكتل والأحلاف الدولية الحاضرة بالظروف الدولية التي ساعدت في تطوير فكرة الحياد ونموها وتبلورها ضمن الأشكال والأطر التي تظهر بها اليوم في الساحة الدولية بين اللاعبين الدوليين.

ثانياً: الحياد السلبي

ويعني امتناع الدول عن اتخاذ مواقف معينة إزاء قضايا تؤثر على مصالحها داخل حدودها او خارجها، أو عدم اكتراثها بالتهديدات الخارجية التي يمكن أن تلحق بمصالحها في أوقات لاحقه تحت ذريعة عدم التدخل بشؤون الآخرين، واتباع الحياد حيال البيئة الخارجية، وكذلك الوقوف دون رد إزاء الإخلال بالقانون الدولي وانتهاكه، أو عدم الاكتراث لسياسات الظلم والعدوان والإبادة الجماعية والكوارث وترك الأطراف الأخرى تقرر ما تراه حتى لو كان على حساب مصالح الدول المحايدة، أو هو العزلة السياسية التي تفرضها الدول على نفسها وتقطع عن الأحداث العالمية، وهناك عدة أمثلة على هذا النوع من الحياد (عزلة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي (جيمس مورنو) سنة 1817، أو حياد السويد، والأرجنتين، وإسبانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية)¹⁸.

إن الحياد السلبي يسمح للفاعلين الحقيقيين في وقت النزاع بالتحرك واستغلال المواقف، وهو يؤثر على مكانة الدولة في المجتمع الدولي حيث تسعى الدولة من خلال إعلانها التمسك بموقف الحياد السلبي إلى انحيازها لطرف دون آخر، سواء كان ذلك في أوقات الحرب أو السلم، أو كان ذلك الحياد سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، لقد أدت بعض الدول في الحرب العالميتين دور الحياد السلبي بأنضمامها إلى طرف من أطراف النزاع أو الصراع آنذاك متخذةً موقفاً تجاه الأطراف الأخرى داخل النزاع، وهذا له أثر سلبي على الدول التي تتخذ من الحياد السلبي موقفاً لها بعد أن تنتهي المرحلة التي اقتضت دخول الدولة في هذا الموقف، وفي بعض الأحيان تلجأ الدول إلى الحياد السلبي وتكون إلى جانب أحد أطراف النزاع وذلك نتيجة لضعف الدولة أو قلة إمكاناتها ومواردها، وهي تأمل في موقفها هذا من الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

18- ينظر: عباس هاشم، السياسات الخارجية للدول الاسكندنافية، الأمن والحياد، مصدر سابق، ص: 2.

وقد تذهب الدولة في تبني الحياد السلبي موقفاً لها من أجل إحداث توازن القوى في بعض الأحيان، أو تتحرك تجاه ذلك الفعل إيماناً منها بتحقيق مصالحها الوطنية على وفق المتغيرات الجغرافية والاقتصادية التي تتمتع بها، فضلاً عن ذلك فإن عامل الشخصية القيادية للنظام السياسي الذي تتمتع به الدولة يفرضها عليها في بعض الأحيان أخذ هذا المنحى في سياستها العامة.

ثالثاً: الحياد الدائم

«وفيه تكون الدولة في حياد تام وقد يستعمل حياد دائم لدولة في خدمة السلام بين الدول المتصارعة مثل حياد سويسرا الذي أقرت به منذ عام 1815م»¹⁹، وهو حياد تعاقدي تلتزم به دولة ما تجاه بقية الدول بآلا تدخل في أي نزاع مسلح داخلياً كان أم دولياً، حاضراً كان أم مستقبلاً، بحيث تفيد جزءاً من سيادتها في مجال علاقاتها الخارجية، على ألا يمس ذلك حقها في الدفاع المشروع عن النفس، ويعبر هذا النوع من الحياد عن موقف قانوني تود فيه دولة الحياد تعزيز تعايشها السلمي مع الجوار بحيث تتمتع من الدخول في أحلاف عسكرية أو أن تسمح بإقامة قواعد حربية لقوات أجنبية أو استخدام أراضيها لغايات غير سلمية. على أن يترتب مقابل ذلك تعهد من الدول الأخرى بالحفاظ على أمن هذه الدولة وعدم التعرض لها بعمليات عسكرية في حال وقوع نزاع مسلح²⁰.

ومن الدول ذات الحياد الدائم في الوقت الحاضر فضلاً عما ذكر آنفاً: الفاتيكان (بموجب معاهدة اللاتران لعام 1929)، ولاوس التي أقرت حيادها في إعلان جنيف المؤرخ في 23 / 7 / 1962. وكانت مالطا قد أعلنت بتاريخ 15 / 5 / 1981، وكذلك كوستاريكا عام 1983 أنها دول ذات حياد دائم، وكان مؤتمر مدريد حول «الأمن والتعاون في أوروبا» عام 1983 قد أخذ في الحسبان تصريح مالطا.

19- نقلاً عن، عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص: 13.

20- ينظر: أمل يازجي، الموسوعة العربية، مصدر سابق، ص: 668.

وتختلف دول الحياد الدائم في مضمون هذا الحياد ومداه، مما أدى إلى دفع الفقه الدولي للتمييز بين نوعين من الحياد الدائم:

أ. الحياد الكامل: وهو الحياد التقليدي المعروف تقليدياً بعدم الانحياز لأي طرف من أطراف النزاع أو في الدخول بأي منظمة دولية قد تسعى في تحقيق غاياتها لاستخدام العنف المسلح (كالأحلاف العسكرية)، وكانت سويسرا من أصحاب الحياد الكامل حتى قرر السويسريون باستفتاء شعبي جرى عام 2002 الخروج عنه والانضمام للأمم المتحدة.

ب. الحياد التفاضلي: وهو تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تكون قراراته ذات طابع عسكري؛ مما يدفع بالاعتقاد بأن ميثاق الأمم المتحدة قد ميز بين الدول التي تقدم المساعدات مباشرة؛ وهي بالتالي دولة محاربة، وبين تلك التي تقدم مساعدات عادية وبالتالي فهي دول تتأرجح بين مركزين قانونيين: دول محاربة ودول محايدة، ويطلق على هذا النوع من الدول مصطلح الدول غير المحاربة، وهو ما جنحت إليه النمسا من حيث قبولها الدخول في الأمم المتحدة كطرف كامل العضوية، انطلاقاً من قناعتها بأن ما تتخذه الأمم المتحدة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، والداعي لاستخدام القوة المسلحة لا يكون إلا من نظرية الأمن الجماعي أو نظرية الدفاع عن النفس؛ وبالتالي فهي لا تشترك في حروب عدوانية.

وإن بعض المختصين والباحثين عند تناولهم لمفهوم الحياد أو عدم الانحياز يذهب إلى تقسيمات أخرى إلى غير ما ذكر آنفاً، وذلك لاختلاف رؤاهم وتحليلاتهم التي يطرحونها خلال البحث في مفهوم الحياد أو عدم الانحياز؛ وهذا أمر بديهي نابع من وجهة نظر الباحث أو المختص في تحديد هذا المفهوم أو ذلك. فذهب قسم آخر من الباحثين إلى تحديد أنواع أخرى للحياد، «كالحياد الدائم أو الاتفاقي، والحياد الملازم والمكون لكيان الدولة، والتحيد كصيغة لاتفاق الكنتلتين أو ما يعرف بالحياد الوسطي»²¹.

21- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، حركة عدم الانحياز، مصدر سابق، ص:5.

رابعاً: الحياد المؤقت

هو تصرف قانوني يتزامن مع وقوع نزاع مسلح دولياً كان أم داخلياً، تضع فيه دولة ما نفسها خارج إطار هذا النزاع بملء إرادتها، ويحق لها أن تنتهي هذا الالتزام، وأن تدخل ميدان المعارك حينما تشاء ذلك، وينتهي هذا الحياد عادة مع انتهاء النزاع المسلح، ويترب على هذا الالتزام بعدم التدخل وعدم الانحياز مجموعة من الحقوق والواجبات تختلف بحسب نوع النزاع المسلح: بري، أو بحري، أو جوي²².

ولم تعد ظاهرة الحياد تقتصر على دولة دون أخرى، إذ جنحت بعض الدول ذات المساحات الجغرافية المتوسطة والصغيرة* إلى أن تكون محايدة في سياستها الخارجية، إما أنها لا تقوى على مواجهة الدول الأخرى بسبب الامكانيات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية الضعيفة لديها، وإما أنها تمتلك مقومات سياسة خارجية ناجحة التي من شأنها أن تؤدي دوراً قوياً في الساحة الدولية الذي يمكنها من التأثير في سياسة هذه الدولة أو تلك.

ويعتمد طبيعة الحياد ونوعه بنحو عام على مكانة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، فضلاً عن المقومات الرئيسة للدولة المتمثلة بالسيادة والموارد الطبيعية وسياستها الخارجية، فلا توجد دولة تفتقر للسيادة محايدة، ولا توجد دولة لديها اقتصاداً ضعيف وشحة في الموارد الطبيعية أن تقف موقفاً حيادياً في سياستها الخارجية، إذ إن أغلب الدول المحايدة تتمتع بموقفٍ موحدٍ إزاء سياستها الخارجية نابع من وحدة الصف الداخلي، «لأن السياسة الداخلية هي امتداد للسياسة الخارجية»²³، وتتمتع الدولة المحايدة كذلك بموقع جغرافي يساعدها في تبني موقف حيادي تجاه الدول المحيطة بها دون أن يكون لذلك الموقع تأثيراً سلبياً في وضع الدولة الداخلي، أي بمعنى ألا يكون ذلك الموقع في محيط

22- المصدر نفسه، ص: 6.

* هذه الدول مثل: السويد، والفاتيكان، وسويسرا التي أخذت دور الحياد في سياستها الخارجية، للمزيد انظر:

<http://www.swissinfo.ch/ara>

23- محمد، السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989، ص: 123.

يعج بالصراعات الإقليمية التي من شأنها أن تؤثر في موقفها الحيادي، غير أن قاعدة الجغرافيا لم تعد مطلقة فقد استطاعت الكثير من الدول التي تقع في مناطق صراع اتباع سياسة محايدة نسبياً ومنها سلطنة عُمان.

ومما تقدم فقد حددت أنواع الحياد وكيف يمكن للدولة أن تكون حيادية في سياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى، فضلاً عن إمكانية الدولة في البقاء على الحياد والمحافظة عليه، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن هناك عوامل أو سمات تدل على أن الدولة تمتلك سياسة حيادية من عدمها، فمن خلالها يمكن معرفة الإطار العام للسياسة الخارجية للدولة وكيف تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق اتباع سياسة حيادية مؤثرة.

جدول رقم (1) أهم الدول المحايدة:

ت	اسم الدولة	تاريخ الحياد	نوع الحياد
1	السويد	1841- حتى الآن	إيجابي
2	سويسرا	1815 - حتى الآن	إيجابي
3	آيرلندا	1922 - حتى الآن	إيجابي
4	كوستاريكا	1949 - حتى الآن	إيجابي
5	النمسا	1955- حتى الآن	سليبي
6	كمبوديا	1993 - حتى الآن	إيجابي
7	جمهورية مولدافيا	1994 - حتى الآن	إيجابي
8	تركمانستان	1995 - حتى الآن	إيجابي

المصدر: من تطوير الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة.

المطلب الثاني: سمات الدولة المحايدة

تتسم الدول المحايدة ببعض السمات في إطار حركتها الخارجية انطلاقاً من مواقفها الدولية عند نشوب الصراعات أو الأزمات، فضلاً عن المواقف التي تتخذها تلك الدول المحايدة تجاه أطراف النزاع أو الصراع، فالدولة التي تتسم بالحياد تمتلك قدراً كبيراً من المرونة في تعاملاتها الخارجية التي على أساسها تستطيع أن تأخذ دوراً حيادياً تجاه تلك الأزمة أو ذلك الصراع بين الأطراف أو طرفي النزاع.

على الرغم من أن السياسة الخارجية للدولة في بعض المواقف الدولية أو الإقليمية قد تتأثر بعدة عوامل سياسية أو اقتصادية وغيرها في مواقفها، إلا أن الدولة الحيادية في سياستها الخارجية تعمل على تحديد موقفها منذ البداية تجاه الأزمة القائمة وتسعى إلى إيجاد أفضل الحلول لمعالجة ذلك الموقف، كما أن الدولة المحايدة تعمل على تحقيق أكثر قدر ممكن من المرونة في موقفها، وهذا يأتي من قدرة صناع القرار السياسي الخارجي على معالجة المواقف المتشجعة بحكمة وحنكة سياسية انطلاقاً من المبادئ التي تقوم عليها سياسة الدولة الخارجية، وإن الدولة التي تتسم بالحياد على المستوى الإقليمي أو الدولي فهي تنشط في سياستها الخارجية داخل المنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن خطابها السياسي على المستوى الداخلي وكذلك الخارجي سعياً منها لإيجاد دور مؤثر وأكثر فاعلية في الساحة الدولية والإقليمية.

وبالإمكان تحديد بعض السمات البارزة التي تتمتع بها الدولة المحايدة بشكل واسع:

أولاً: المرونة حيال المواقف الدولية والإقليمية

تظهر المبادئ العامة للدولة المحايدة من خلال تبنيها لسياسة خارجية موحدة تعمل من خلالها على انتهاز دور أساس وفعال حيال بيئتها الخارجية، حيث تعمل الدولة المحايدة إزاء أزمة دولية أو قضية سياسة أو مسألة تمم السلم والأمن الدولي على أن يكون لها موقف تعكس فيه

تبنيها للحياد في سلوكها السياسي، إذ إن أن أغلب الدول المحايدة اتخذت مواقف متعددة جراء الحروب والأزمات الدولية التي حصلت بين الدول، فكان لها موقفها المحايد دون أن تقف مع طرف دون آخر، فعلى سبيل المثال: «عملت السويد منذ عام 1930 على اختبار سياستها الحيادية في مناسبات عدة من خلال عدم التورط في النزاعات الدائرة إقليمياً، وعلى بالرغم من وجود عدة دول شاركت السويد في سياسة الحياد إبان الحرب العالمية الثانية، إلا أن السويد هي الوحيدة التي استطاعت الحفاظ على حيادها عندما نشبت الحرب، فضلاً عن مواقفها تجاه قضايا حفظ السلام والوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية ودورها في قوات حفظ السلام»²⁴.

وتسعى الدول إلى تبني المواقف الدولية الأكثر حياداً من خلال بياناتها الرسمية ورؤساء بعثاتها المختلفة في دول العالم، فضلاً عن إبداء الحلول في المواقف الدولية المتأزمة بين دولتين أو أكثر، ولاسيما في تبني الوساطة والاعتدال في المحافل الدولية، وكذلك في مواقفها تجاه المجتمع الدولي؛ مما يولد انطباعاً إيجابياً داخل الاسرة الدولية، فضلاً عن ذلك يكون للدولة عدة مواقف تجعلها بمنأى عن الحروب في المنطقة دون التورط بها، وليس هذا فحسب بل تعمل كذلك على إيجاد آليات ومخرج لها، ومن الأمثلة على ذلك الموقف العُماني تجاه الحرب العراقية - الإيرانية «حيثُ أبقَت السياسة العُمانية على علاقاتها مع إيران وفي الوقت نفسه لم تتخلَّ عن العراق عندما جاء يطلب دعمها في بداية الحرب»²⁵.

ثانياً: اتزان نشاطها في إطار المنظمات الإقليمية والدولية وانسجامه مع القانون الدولي

يُعبّر نشاط الدولة في المنظمات الدولية عن مدى اهتمامها ورغبتها في الانضمام لتلك المنظمة من أجل الحصول على بعض الامتيازات أو المساعدات أو حل قضية معينة أو أزمة دولية يطلب منها أن تكون هي طرفاً حياً فيها، وإن نشاط الدولة داخل هذه المنظمات حتم عليها

24- عباس هاشم، السياسات الخارجية للدول الاسكندنافية، الأمن والحياد، مصدر سابق ص:3.

25- عاصم السيد، المواقف العُمانية واضحة لا غموض فيها، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد 13,845، 2016.

الالتزام بمبادئ المنظمة سواء كانت إقليمية أو دولية والعمل على تحقيق أهداف تلك المنظمة، «وفيما يتعلق بسلطنة عُمان فإنها عضو في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، ففي عام 1970 انضمت السلطنة إلى جامعة الدول العربية وفي أواخر عام 1970 انضمت إلى الأمم المتحدة، وفي عام 1972 أصبحت عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي عام 1973 أصبحت عضواً في حركة عدم الانحياز»²⁶، ومنذ ذلك الحين انضمت سلطنة عُمان في العديد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية... وغيرها من المنظمات، فضلاً عن أن سلطنة عُمان عضو مؤسس لمجلس التعاون الخليجي عام 1981 وآخرها عضو مؤسس لدول رابطة المحيط الهندي التي تم تأسيسها في آذار 1997.

حرصت سلطنة عُمان من خلال ممثليها ومندوبيها في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية على تجنب المواقف المتشنجة وغير الموضوعية في معالجة الأزمات أو الملفات التي تكون لها أبعاد وآثار سياسية بين الدول، وسعت إلى أن تكون طرفاً يحتكم إليه المختصون في إشكالاتهم وأزماتهم، فقد عبر الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بقوله «إن سياسة السلطنة العامة لا تتبع النأي بالنفس بمعنى حياد سلمي، بل على العكس من ذلك فهي تقف على مسافة واحدة من الجميع وتعمل على أن تتعامل مع الجوار الإقليمي والدولي على أساس ضمان مصلحة السلطنة وإيجاد نوع من التسوية لوضع الحلول للأزمات التي حصلت وتحصل في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط بشكل أوسع»²⁷.

26- المنظمات والمؤتمرات الدولية، موقع وزارة الخارجية العُمانية، متاح على الرابط:
<https://www.mofa.gov.om>

27- موقع وزارة الخارجية العُمانية، متاح على الرابط:
<https://www.mofa.gov.om>

إن نشاط الدولة داخل المنظمات الإقليمية أو الدولية عادة ما يتصادم مع بعض الرغبات للدول الأخرى داخل المنظمة مما سيُعقد حل القضايا، فضلاً عن أن الدور الرئيس داخل المنظمات يكون بيد الدول ذات التأثير والنفوذ الكبيرين فيها، لما تمتلكه تلك الدول من إمكانيات سياسية واقتصادية ومالية تستطيع من خلالها التأثير على قرار ما، أو طرح مشروع يناهض ذلك القرار، لكن في القرارات التي تصل إلى طريق مسدود بين تلك الدول المؤثرة في المنظمة فهي تركز إلى دولة حيادية من أجل حل القضية، أو تكليف تلك الدولة المحايدة على تبني ملف أزمة معينة عن طريق مندوبها أو ممثلها أو مبعوثها ليكون الوسيط بينهم.

ثالثاً: اعتدال خطاب الدولة الخارجي

إن خطاب الدولة المتعدد الأشكال (سياسي، اجتماعي، إعلامي) يعني تمرير الأفكار والآراء إلى الجهة المستهدفة لبلوغ الهدف المنشود، بمعنى العمل على التأثير في الآخر عن طريق الاعتماد على المعلومات والمفاهيم الصحيحة، وهنا تعمل الدولة في تبنيها نهجاً خطائياً معتدلاً تسعى من خلاله إلى الوقوف على أزمةٍ أو موقف سياسي إزاء طرف آخر.

سعت الدول التي التزمت الحياد إلى توحيد خطابها السياسي والدبلوماسي بما يلائم والعمل الذي تؤديه أو الموقف الذي تتخذه، تعمل من خلاله على إيجاد حالة من التوازن في التعبير عن موقفها تجاه أزمة معينة أو صراع قائم بين طرفين أو أكثر، أي إن الدولة لديها خطاب مترابط ومتناسك يتصف بأيدولوجية محددة تسعى من خلالها إن تُعبر عن موقفها من خلاله.

إن ما يميز الدولة الحيادية أنها وفي أكثر من المواقف تلتزم خطاباً متوازناً تعمل من خلاله على خلق حالة من التهدئة في حال نشوب صراع بين طرفين أو أكثر، فضلاً عن أن هذا الخطاب يتسم بالعقلانية والحيادية لمحاولة دفع الأطراف المتصارعة الركن إلى إيجاد حلول أكثر نجاعة لحل الصراع،

وإن ما يميز الدولة المحايدة أن خطابها يصدر في العادة عن طريق ممثل لتلك الدولة في بيان رأيها سواء أكان من هو على رأس الدولة أم وزير الخارجية أم وزير الإعلام أو المتحدث باسم الدولة.

وكذلك تأخذ الدولة حينما تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية على عاتقها تبني خطاب موحد، على سبيل المثال: الخطاب الديني السائد في فترة التسعينيات الذي من الممكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار داخل المنطقة واتجاه الخطاب الحيادي إلى خطاب ضعيف مؤدج يخلق حالة من السلبية لدى المحيط الإقليمي والدولي وذلك على الدولة أن تُبين من خلال خطابها خطورة تبني مثل هذا الخطاب داخل الدولة أو خارجها؛ وبالتالي سيكون له أثر على السياسة الخارجية للبلاد.

وبعد أن ظهر للعلن مصطلح الحياد وعدم الانحياز للمرة الأولى وكان ذا أبعاد عسكرية في بادئ الأمر، أصبح لدى الدول رغبة بالعمل على شكل مؤتمرات أو إعلان يتضمن النقاط التي تسعى الدول إلى تحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع، وتكون بمنزلة وثيقة تحكم إليها الدول المجتمعمة أو الموقعة عليها، فكان هناك عددٌ من المؤتمرات والإعلانات الدولية البارزة التي ظهرت في تلك المدة بسنوات مختلفة وذات صبغة مختلفة أيضاً كما هي موضحة في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) المؤتمرات الخاصة بسياسة الحياد

ت	اسم المؤتمر	السنة	الغرض من المؤتمر
1	مؤتمر لاهاي الخامس	1907	دارت اجتماعاته حول الحقوق والواجبات للدول المحايدة وكانت قد اتخذت مفهوماً آخر للحياد ذا منحى عسكري وضعت على إثره قواعد الحياد في الحرب البرية والبحرية.
2	إعلان لندن	1909	جاء هذا الإعلان مكملاً لمؤتمر لاهاي الخامس وهدفه تنظيم الحياد للحدود البرية والبحرية.
3	مؤتمر فيينا	1918	أول مؤتمر أرسى القواعد الأساسية لنظام الحياد والتزام الولايات المتحدة به منذ إعلان مبدأ مونرو عام 1923 وأدى لخروجها من عزلتها في عام 1917، وغيرها كثير في مفهوم الحياد.
4	مؤتمر ثورة أكتوبر الاشتراكية	1917	حيث أعطت الثورة الحافز لدول العالم الثالث بمواجهة الاستعمار والنضال للتحرر منه.
5	مؤتمر باريس ومؤتمر باكو	1920	اللذان مهذا لإنشاء رابطة مناهضة للإمبريالية.

المصدر: آمال عرييد، دول عدم الانحياز بين الإلتزام بالحياد والإنحياز، مجلة العامل، العدد 520،

2012، ص:29.

وكانت هناك العديد من المؤتمرات التي أنشأت على هذا الأساس، لكنها ابتعدت قليلاً عن معنى الحياد، فكانت تُدين الاستعمار والاضطهاد بأشكاله كافة، فضلاً عن دعوة هذه المؤتمرات إلى تشكيل تحالفات بين تلك الدول عبر اتفاقات سياسية لضمان مصالحها.

لقد كانت طبيعة سياسة الحياد في المراحل الأولى تكتسب طابعاً عسكرياً نظراً لكثافة ظواهر الحرب والصراع المسلح في المدة الممتدة من الحروب الأوروبية مروراً بالحرب العالميتين وحتى الحرب الباردة « فإن أساس الحياد هو اتفاقيات دولية وقوانين داخلية، والهدف الأساس هو الابتعاد عن الحرب عند نشوبها والعمل على تهيئة السلام، ومحافظة الدولة على حيادها وقت الحرب حتى لا تتعرض لأي انتهاكات من طرفي النزاع، مع الأخذ بعين الاعتبار الحق للدول المحايدة الدفاع عن نفسها عسكرياً في حال التعرض لأي هجوم من الدول المتحاربة»²⁸.

المبحث الثالث الحياد في المدرك السياسي العُماني

حينما نتحدث عن الإدراك فإننا نعني الصورة التي تتكون في ذهن صانع القرار الاستراتيجي بغض النظر عن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التعامل التي تمتاز بالاستمرارية والتراكم والتأثر بالتكوين الشخصي لصانع القرار، «ويتأسس الإدراك على أساس الفهم الواعي والعميق للفرص والتحديات التي تحيط بالدولة سواء داخلية كانت أم خارجية، ومن ثم التهيؤ لها سواء كانت فرصة من خلال استغلالها لصالح الدولة أو تهديد من خلال الاستعداد له وتجاوزه»²⁹، ومن هنا فإن الإدراك يولد القدرة على التخمين من خلال تقدير الماضي والحاضر واستنتاج صور وجودهما من المعلومات المتوفرة والواردة التي ربما تكون متناقضة، وهو يولي رؤية المستقبل؛ كون الأخير غالباً ما يكون قائماً على التوقع والحس والتخمين ليبدو الإدراك العملية التي تؤدي إلى تشكيل صور عن الواقع والمستقبل.

على سبيل المثال بدأ البحث في الإدراك عن أوجه الصدمة الكبيرة التي تلقاها العالم بعد أحداث 11 أيلول 2001 وظهور الحرب الوقائية التي كانت تمثل نقلة في التفكير والإدراك، إذ

28- آمال عريبد، دول عدم الانحياز بين الالتزام بالحياد والانحياز، مصدر سابق، ص: 30.

29- عادل ثجيل البديوي، الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن، 2015، ص: 14.

ذهب التفكير يبحث عن النوايا عن هذا الفعل، وإن عملية الإدراك لم تعد تقتصر هنا على ماذا جرى، وإنما تحاول الكشف عما سيجري في المستقبل، بمعنى أن الإدراك محاولة للكشف عما تحبته عملية التغيير المتسارعة على الساحتين الدولية والإقليمية.

وعند الحديث عن مفهوم المدرك فهو لا يبتعد تماماً عن معنى الإدراك لدى صناع القرار فإنه يعرف بأنه الصورة التي تتكون في ذهن صناع القرار بغض النظر عن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التعامل، التي تتميز بالاستمرارية والتراكم والتأثير بالتكوين الشخصي لصانع القرار وتاريخه وتجاربه، كذلك هو الحالة التي تحصل بعد الإدراك لتكون استجابة نفسية لمجموعة مركبة من التنبهات الحسية مصدرها موضوعات العالم الخارجي، وإن الأحداث والمواقف التي تدركها الدول وأن كانت منفصلة عن بعضها أحياناً أو مترابطة في أحيان أخرى، تنتظم في مدركات الدول لتصبح هي المؤثرة في سلوكها من خلال ربط الأفكار والأحداث المختلفة ببعضها ببعضها الآخر، بطريقة منتظمة بحيث تشكل نظاماً متكاملًا ومتناسقًا.

إن نشوء السلوك الحيادي لدى صناع القرار السياسي الخارجي في سلطنة عُمان لم يكن محض الصدفة، وإنما جاء نتيجة لتراكم عدة عوامل سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية لمدة من الزمن انتجت لدى صناع السياسة الخارجية للسلطنة نخبَةً من القادة عملوا على جعل الحياد ركناً أساسياً في عملهم الدبلوماسي والسياسي، فضلاً عن حالة الوساطة التي اتخذتها سلطنة عُمان تجاه العديد من القضايا على المستوى الإقليمي والدولي على حدٍ سواء.

وعلى الرغم من أن المرء يستطيع أن يتحدث عن عدد من العوامل الخاصة بمشكل صنع القرار وموقف صنع القرار التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، إلا أنه من المؤكد أن هذه الخيارات تبنى انطلاقاً من إدراك صناع القرار لمواقف السياسة الخارجية، إذ لا تتحدد خيارات السياسة الخارجية بناءً على قوة الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية أو نسقها العقدي الوطني فحسب،

ولكنها تتحدد على أساس تصور صناع قرارات السياسة الخارجية لهذه العوامل المختلفة، وأثرها في تحديد خيارات السياسة الخارجية³⁰.

إن المدرك السياسي العُماني في ظاهرة الحياد يبدو واضحاً وجلياً من خلال الدور الذي يضطلع به الفرد في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال تصوراتهِ للعالم الخارجي «فدور الفرد يؤثر على حجم المعلومات التي يحصل عليها، والأهم من ذلك أن تغيير الأدوار يؤثر على إدراك الفرد للمسؤولية»³¹، فغالباً ما تجد صناع القرار السياسي الخارجي العُماني يبحث عن القرار الذي يحقق أكثر قدر من الأهداف التي يصبو إليها، فضلاً عن انسجام هذه الأهداف مع الرؤية العليا للسياسة الخارجية للسلطنة.

إن الدول تختلف بطرق التأثير في مدركاتها وتشكيلها على وفق طبيعة كل دولة من حيث نظامها السياسي وتوجهاتها، إلا أن هناك عوامل أساسية تُسهم في بناء المدرك الاستراتيجي للدول على الرغم من اختلاف تأثير كل عامل على حده حيال كل دولة، وحيال الدولة نفسها في كل موقف، ويمكن هنا تحديد أهم العوامل المساعدة في تشكيل المدرك لدى الدول بنحو عام:

المطلب الأول: المصالح والأهداف

يُعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه «الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية»³²، ومن الصعوبة بمكان تحديد الهدف في دولة ما من الدول في السياسة الخارجية حيث ما يعد هدفاً في دولة معينة، قد يكون وسيلة في دولة أخرى في حقبة زمنية معينة؛ لأن

30- يُنظر: لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة (محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)، ط 1، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، السعودية، 1989، ص: 34 - 35.

31- المصدر نفسه، ص38.

32- ودودة عبد الرحمن، تخطيط السياسة الخارجية نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 69، 1982، ص: 67.

الهدف الذي يسعى صانع القرار إلى رسمه وتحقيقه هو عبارته عما يتصوره للظروف والأوضاع التي يعمل عليها في المستقبل، وهذه الأوضاع تخضع إلى تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على حد سواء.

إن المدرك لكل دولة يتحدد في ضوء سعيها إلى تحقيق المصلحة القومية أو الوطنية لها، وهو هدف ثابت ومستمر لسياستها الخارجية؛ «لأن السياسة الخارجية لا تنبثق فجأة في أذهان صناع القرار وإنما هي نتاج خبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والأيدولوجية التي تراكت عبر الزمن»³³، بمعنى أن مصلحة الدولة هي المحور والارتكاز والمحرك لأي دولة في بناء مدركها حيال الأطراف والدول الأخرى، على الرغم من اختلاف الأهداف والمصالح، فالمصالح ينبغي تحديدها دونما اعتبار لإمكانية تحقيقها فهي تشكل مرتكز الاستقرار في السياسة الخارجية، أما الأهداف فتعدّ النتائج المستقبلية التي تسعى الدولة إلى إنجازها وتعد الأساس الذي يُبنى عليه السياسات والبرامج التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بفترات مختلفة.

إذن إن المصالح والأهداف هي التي تضفي على حركة الدولة الخارجية بُعدها المقصود والمنشود في إقامة التحالفات وبناء الاستراتيجيات، وكذلك في إدراك التهديد وتحديد الأعداء والأصدقاء؛ لأن معيار المصالح والأهداف يساعد في تحديد الأعداء والخصوم في المدرك، فضلاً عن الالتقاء والاتفاق والعكس صحيح، فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح النظام الدولي ذا قطبية واحدة متحركة في انساق النظام الدولي ولاسيما بعد دخول العالم مرحلة جديدة اتسمت بالإرباك الفكري؛ لتسود حالة من الفوضى استطاعت أن تغلب البعد الحضاري على البعد السياسي، وعليه فإن السلوك السياسي لصانع القرار في سلطنة عُمان كان يحتاج إلى معرفة دقيقة بعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وفهم دور القوى الداخلية والخارجية لغرض فهم طبيعة المرحلة؛ من أجل تحقيق المصالح العليا للسلطنة، ورسم الأهداف المنشودة من خلال عناصر رئيسة تؤثر في شكل القرار

33- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة (محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)، مصدر سابق، ص: 83.

السياسي الخارجي وطبيعته، متمثلة بالرأي العام، ووزارة الخارجية، وغيرها من العوامل المؤثرة.

وتمتلك الدولة أهدافاً مختلفة ترغّب في تحقيقها، فالأهداف بعيدة المدى التي تعكس رؤى معينة لبنية النظام الدولي، لا تقوم الدولة في العادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، على العكس من الأهداف المتوسطة المدى التي «تفرض إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة، ويتوجب على الدولة الالتزام بها، ومثل هذه الأهداف هي بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية، وخدمة المصالح العامة للدولة»³⁴، وأما الأهداف قصيرة المدى أو المحورية هي التي يتطلب تحقيقها وحمايتها وجود الدولة ذاته، وهي علة وجود الدولة؛ مثل السيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة، وتسخر لها الإمكانيات والوسائل من أجل الحفاظ عليها كافة.

وتسعى الدولة إلى الحفاظ على مصالحها إلى جانب أهدافها، حيث إن تحديد الهدف وتصنيفه من قبل صانع القرار السياسي الخارجي يُسهم في «تحديد سلوك الدولة ورد فعلها إزاء البيئة الخارجية»³⁵ التي تُعد بيئة تحقيق الهدف المرسوم من قبل صانع القرار في الدولة، وهنا تبرز إمكانية صانع القرار في معرفة طبيعة الهدف إيجابياً كان أم سلبياً؛ لأن الكثير من الأهداف في بعض الأحيان تكون واضحة بدرجة كبيرة، والتصنيف للأهداف البعيدة المدى أو المتوسطة قد يتغير تبعاً للظروف المحيطة بالدولة على المستوى الدولي أو الإقليمي؛ فيصبح الهدف البعيد المدى هدفاً محورياً للدولة والعكس صحيح مع الأهداف المتوسطة التي قد تذهب لتكون هدفاً بعيد المدى، وثمة اتفاق بين المختصين في السياسة الخارجية على أن الهدف الرئيس في السياسة الخارجية للدولة «على الرغم من تباين أنظمتها السياسية والأيدولوجية وعدد سكانها هو حماية وجودها الذاتي ودعم أمنها»³⁶.

34- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 152.

35- إسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، 1968، ص: 145.

36- حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص: 29.

أما فيما يخص المصالح العليا للدولة فهي تحدد دونما اعتبار لإمكانية تحقيقها، فهي تشكل مرتكز الاستقرار للدولة، وهي بحد ذاتها تعتبر الاستمرارية في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبدل الذي يُصيب الزعامات السياسية أو النظام السياسي في الدولة، فالمصلحة تبقى المقياس الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد مدركات الدول وسلوكها الخارجي للوحدات الدولية، وقد استخدم أنصار المدرسة الواقعية مفهوم المصلحة (المصالح) للدلالة على نوعين «الأول المصالح الخاصة بدولة معينة، والثاني المصالح المشتركة بين دولتين أو أكثر»³⁷، أما الأهداف فهي النتائج المستقبلية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها أو إنجازها وتوفير الامكانيات لها لتكون موضع التنفيذ أو التحقق المادي ولاسيما إذا علمنا أن الأهداف تستمد شرعيتها من خدمتها للمصالح.

إذن فالمصالح والأهداف كما بينا آنفاً هي التي تضي على حركة الدولة الخارجية بُعدها المقصود في إقامة التحالفات وبناء الشراكات الاستراتيجية، وكذلك في إدراك التهديد وتحديد الأعداء والخُصوم، فإن معيار المصالح والأهداف يُساعد على تحديد الأصدقاء في المدرك من خلال الالتقاء والاتفاق على المصالح المشتركة، أو بالعكس بتعارض المصالح وتضاربها، فعامل المصلحة هو المحدد الرئيس الذي يشكل المدرك لأية دولة.

المطلب الثاني: القيم المجتمعية والمدركات الذاتية لصانع القرار

تُعتبر القيم عن هوية الدول واتجاهاتها، وتُفسر ضمن مجموعة ردود الأفعال المتوقعة حيال المواقف والأحداث على صعيد البيئة الخارجية، وعلى الرغم من اختلاف تأثير القيم من مجتمع إلى آخر لتوجهات الدول وسياستها الخارجية، إلا أنها تشترك في أنها تؤثر في تشكيل مدركات صانع القرار للوقائع الخارجية، وأنها في أحيان كثيرة تضع ضوابط على قدرة صانع القرار، وفي بعض الأحيان هناك تأثيرات حزبية أو انتماءات على مدرك صانع القرار أو القائد تؤدي إلى تمسكه

37- حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص: 29.

بمعتقدات مختلفة على الاتجاهات السياسية له، فضلاً عن تباين دور صناع القرار من بلد إلى آخر ومن مدة زمنية إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة «وفقاً لاعتبارات مختلفة وعديدة»³⁸، وهنا ينبغي التطرق إلى المدركات الذاتية لصانع القرار نفسه، وما يحمله من سمات شخصية ومعتقدات، خاصة فحينما نتحدث عن سلوك الدولة فإننا نقصد سلوك صناع قراراتها ومواقفهم، فالدول حينما تتفاعل مع غيرها في المسرح الدولي فإنها تعمل بوحى من صناع القرار، فالسمات والمعتقدات الشخصية لها تأثيرٌ لا يُنكر في تكوين الفرد على نحوٍ نفسي معين بالاتجاه الذي تدفع به إلى أنماط سلوكية محددة.

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن هناك تأثيراً واضحاً لكل الانتماءات الحزبية والتمسك بمعتقدات معينة على الاتجاهات السياسية له، سواء على المستويين المحلي أو الدولي ويتباين دور صناع القرار من دولة إلى أخرى وربما من مرحلة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة على وفق مجموعة من الاعتبارات وأهمها³⁹:

1. التكوين الشخصي لصانع القرار.
2. مدى اهتمام صانع القرار بالشأن الدولي وخبرته وتجاربه.
3. مرونة صانع القرار ومدى استعداده للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.
4. مهارة صانع القرار في التعامل مع الأزمات.
5. الاختلاف بين الأنظمة السياسية (الشمولية، الديمقراطية).

إذن «فإن خبرات صانع القرار وتجاربه متفاعله مع القيم، والمعتقدات المجتمعية والذاتية، والسجل التاريخي لعلاقة الدول مع بعضها وما تحوزة من مكامن قوة وما تحدده من أهداف من

38- يُنظر: لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة (محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)، مصدر سابق، ص: 12.

39- المصدر نفسه، ص: 31.

جانب»⁴⁰، وحاجتها إلى الأطراف الأخرى من جانب آخر؛ يؤشر لنا محصلة أساسية لماهية المدرك وطرق تشكله من صانع قرار إلى اخر ومن بيئة خارجية إلى أخرى.

ويمكن بسهولة ملاحظة وجود صداقات وتحالفات تقليدية بين الدول تركز على أفكار مشتركة بينهما، فالولايات المتحدة وبريطانيا متشاركتان ببعض القيم السياسية والاجتماعية الأساسية التي ساعدت في إرساء التعاون بين الدولتين، وقد تتخذ الدول مواقف مختلفة حيال مسائل محددة إلا أنه يبقى ثابتاً إدراكهما المشترك بأنه يمكن الحصول على مكاسب كبيرة من جراء المواقف المشتركة، «وعلى الرغم من اختلاف تأثير القيم من مجتمع إلى آخر لتوجهات الدول وسياستها الخارجية، إلا أنها تشترك في التأثير بتشكيل مدركات صانع القرار للوقائع الخارجية في أحيان كثيرة، وتضع ضوابط على قدرة صانع القرار على اختيار بدائل محددة»⁴¹.

وبطبيعة الحال فإن سلطنة عُمان تعتنق المذهب الإباضي بغالبية سكانية فضلاً عن موقع جغرافي بعيد عن فوضى الصراع في الشرق الأوسط، وهذا ساعدها على أن تكون بعيدة عن نيران المنطقة المتأزمة، فضلاً عن المستوى الثقافي الذي تمتلكه جعلها بمنأى عن الفتن في المنطقة؛ وكل ذلك تحقق من خلال الإدارة الناجحة والتمسك بالمووروث التاريخي المتأصل لديها الذي ساعدها على الاستقلالية والحياد والمرور بسلام عبر حقبة زمنية طويلة، وأسهمت إدارة السلطان قابوس والتفاتهات نحو الجوانب الاجتماعية في البلاد إلى السير بهدوء بهذا المجتمع نحو موازنة بين الأطراف كافة في الداخل والحفاظ على التوازن الاجتماعي وتمثيله، وكذلك محاولة خلق مسافة بين السلطنة وبقية دول المنطقة ومنها الخليجية على وجه الخصوص من الناحية الدينية والاجتماعية والقيمية.

40- David Easton, A Framework for political Analysis (Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall, 1969), p. 50.

41- Ibid.

المطلب الثالث:

تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية والعوامل الموجهة للسياسة الخارجية العُمانية

يسعى صانع القرار إلى تحليل البيئة السياسية من أجل متابعة المتغيرات الداخلية والخارجية وتحليلها للدولة، وتشخيص مواطن القوة والضعف في أنشطتها ومواردها المختلفة التي تستند إليها الدولة في ممارسة تأثيرها وتحقيق أهدافها من خلال قدرتها على تحديد الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة، لذلك أن مثل هذه العملية التي تقوم عليها مدركات صانع القرار من تشخيص لمواطن القوة والضعف لدى دولته، تشارك في عملية بلورة مدركاته وتعزيزها حيال البيئة الدولية، والكيفية التي يتم التعامل بها مع المحيط الخارجي سواء أكان على المستوى المحلي والإقليمي أو الدولي، وفي أحيان أخرى قد يتم تشكيل مدركات جديدة لدى صانع القرار نتيجة التفاعل والتفاعل مع بيئة جديدة، فضلاً عن حدوث متغيرات جديدة أيضاً في النظام السياسي للدولة، يعمل من خلالها صانع القرار إلى إعادة صناعة مدركاته أمام الوضع الجديد مما يساعد في تحقيق أهدافه المنشودة.

إن عملية الإدراك الجديدة ينبغي أن تكون مترابطة وهذا الترابط ناتج عن تفاعل البيئة (الداخلية والخارجية) لإكمال الصورة في المدرك لدى صانع القرار، فعلاقة الترابط بينهما في البيئتين متكاملتان في تأثيرهما على الدولة وإدراكها الكلي، وإن علاقة التغيير بالمدرك علاقة متلازمة ما بين الواقع الذي يشهده التغيير، وإدراك صانع القرار لهذا التغيير من تهديدات وفرص الاستعداد للمستقبل.

وعمل صانع القرار السياسي في سلطنة عُمان ولسنوات طوال على متابعة الاحداث المتسارعة في المنطقة والعالم ومراقبتها وكيفية التعامل حيالها، وكيفية الترابط بين عملية الإدراك لديه بين الحين والآخر، والنظر للأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية للسلطنة من أجل تعزيز مكانة الإدراك لدى صانع القرار السياسي الخارجي، والعمل على التأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية من أجل مواجهة التهديدات والاستعداد للمستقبل.

وكانت عملية الإدراك لدى صناع القرار السياسي الخارجي في سلطنة عُمان كانت وما تزال مبنية على جملة من المقومات السياسية التي لها دور مهم ومؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وهناك عدة أجهزة تعمل من خلالها والمتمثلة بوزارة الخارجية ووسائل الإعلام الرسمية والرأي العام الداخلي وغيرها، فضلاً عن المقومات الاقتصادية التي عملت على تعزيز مكانة الاقتصاد لدى سلطنة عُمان وتنوعه واستحداث مؤسسات جديدة تعمل على تقوية الاقتصاد الوطني لها «من خلال تثبيت الوضع الداخلي لاقتصاد الدولة الذي قاده السلطان سعيد بن تيمور في بداية مسيرته في الحكم»⁴².

سعت سلطنة عُمان منذ مطلع السبعينيات والثمانينيات إلى بناء قدراتها الاقتصادية التي كان لها الدور في إرساء دعائم الاستقرار السياسي الذي ساعد كثيراً في تبني سياسة الحياد لدى صانع القرار السياسي الخارجي في السلطنة، وفي عام 1996 «عقدت الحكومة العُمانية مؤتمراً اقتصادياً في مسقط بعنوان: الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني 2020، ناقش خلاله قادة الدولة الاستراتيجيات المستقبلية التي تضمن نمواً اقتصادياً مستقراً ومستداماً»⁴³، مما ساعد في العديد من الاجراءات والتسهيلات التي أثرت بنحوٍ ملحوظ على سياسة الاستثمار في السلطنة وخلقت بيئة جاذبة للاستثمار في الداخل لرفع الدخل.

«ورغم جميع الأحداث والتطورات التي شهدتها التوازنات الدولية على الساحة الدولية في القرن العشرين»⁴⁴، إلا أن سلطنة عُمان استطاعت الحفاظ على علاقاتها الخارجية بنحوٍ عام وسياستها الخارجية الحيادية بنحوٍ خاص، وذلك يعود إلى اتساع المصالح الاقتصادية المتبادلة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن دول الجوار مثل، اليمن، وإيران، والهند وغيرها، إضافة إلى الاتحاد

42- بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في عُمان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، 2013، ص: 17 - 18.
43 - Carol J. Riphemberg, Oman Political Development in a changing World, (Santa Barbara Praeger, 1998, p. 124-125.

44- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية 1970 - 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، 2011 - 2012، الأردن، ص 114.

الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وساعدها ذلك على أن تتصف سياستها الخارجية بالوضوح والواقعية والنأي بالنفس عن الشعارات والأهداف بعيدة المنال، واستطاعت التركيز نحو التعامل مع الحقائق الواقعية والعمل على تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية الممكنة في ظل ظروف استثنائية إقليمية؛ مما مكنها من التحرك بإتزان وعقلانية لتحقيق سياسة خارجية حيادية وتأسيس لمستقبل أفضل، ولعلّ العوامل التي أثرت بتوجيه السياسة الخارجية العُمانية بنحوٍ واضح هي كالتالي⁴⁵:

- إدراك البيئتين العربية والدولية وضرورة التفاعل، بمعنى أن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان قد حكمتها مجموعة من القيم والانتماءات والروابط العربية والإسلامية، إذ تشكل هذه القيم أحد أهم المصادر الشرعية الوطنية للسياسة الخارجية العُمانية.
- الأولويات القائمة على الحقائق السياسية الدولية والعربية؛ «لأن السياسة الخارجية العُمانية تعاملت مع محيطها العربي ونطاقها الإقليمي على وفق حقائق سياسية عُدت موجهاً رئيساً لسياستها الخارجية»⁴⁶، انطلاقاً من مقتضيات الأمن الوطني الداخلي كونه معياراً يحدد الأصدقاء والأعداء، وكذلك من إيمان سلطنة عُمان بالخبرات التاريخية لها وثوابتها الجغرافية، فضلاً عن إدراك سلطنة عُمان المبكر لقيادتها الفعالة في صياغة أمن الخليج وترتيبات التعاون والدفاع الإقليمي عنه.
- مقومات الرؤية العُمانية لأمن الخليج التي تتمثل بالاتصالات والتحركات الثنائية داخل المنطقة، والاشترك بمستويات مختلفة من التعاون، والإبقاء على علاقات متوازنة مع مختلف الدول على أساس احترام السيادة الوطنية للبلدان وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

45- يُنظر: أحمد ثابت، الثوابت والمركبات في السياسة الخارجية العُمانية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، الأردن، 2007، ص 228.

46- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية (1970 - 2011)، مصدر سابق، ص: 115.

وما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل في طبيعة مفهوم أو ظاهرة الحياد أنه يمكن للدولة أن تكون حيادية في سلوكها الخارجي وتفصح عن ذلك من خلال مواقفها الدولية وخطابها الرسمي وغير الرسمي، فضلاً عن نشاطها الواسع والدؤوب على المستوى الإقليمي والدولي وإيماناً منها بموقفها الحيادي في معالجة القضايا التي تتصف بالصراع، وعليه فإن طبيعة القرار السياسي الخارجي في الدولة المحايدة أو التي تتصف بالحياد يأتي منسجماً والرؤية لدى صانع القرار، وهذا ما يساعد في تنمية إدراك صانع القرار وتطويره، ومن ثم تأثيره في نشاط الدولة المحايدة الخارجي.

وقد سعت سلطنة عُمان ومنذ بداية السبعينيات إلى اتباع هذا النهج الذي يتصف بالحياد في سياستها الخارجية لعدة عوامل سنتطرق لها في الفصل الثاني التي أدت دوراً أساسياً وفعالاً من خلال قيادة ورؤية موحدة في مؤسسة صنع القرار السياسي الخارجي، وعملت على تأسيس نواة الحياد في سياستها الخارجية، وكذلك الظروف التي مرت بها المنطقة في فترات متفاوتة استطاعت من خلالها بحكمة وكياسة من عدم التأثر بعوامل الصراع إلى حدٍ بعيد التي عصفت بالمنطقة آنذاك، وسعيًا من إدراك صانع القرار السياسي الخارجي بتحديد الأولويات والأهداف الصحيحة للسلطنة والعمل على تحقيقها.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان - رؤية عامة

يُسلط هذا الفصل الضوء على الرؤية العامة للسياسة الخارجية لسلطنة عُمان من زاوية سياسية واقتصادية واجتماعية وأخرى جغرافية، فضلاً عن معرفة ما لهذه العوامل من تأثير مباشر على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وسيحاول البحث في بداية الأمر إعطاء توضيح بشأن مفهوم السياسة الخارجية عموماً ومن ثم بيان الكيفية التي استطاعت سلطنة عُمان بواسطة أدواتها تنفيذ سياستها الخارجية الحيادية، وما العوامل التي ساعدت على ذلك منذ أن أصبح للسلطنة سياسة خارجية بعد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها في فترات متفاوتة قبل عام 1970.

المبحث الأول:

المفاهيم الأساسية

يُعد تحديد مفهوم السياسة الخارجية للدولة بما يميزها عن بقية الدول من فاعلية وتأثير في الساحة العالمية أمراً غاية في الصعوبة في بعض الأحيان، حيث اختلفت الآراء في تحديد مفهوم السياسة الخارجية، فيرى بعضهم أنها «تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو خارج حدودها»⁴⁷، ويحددها رأي آخر بأنها «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي»⁴⁸. وعلى الرغم من اختلاف حدود السياسة الخارجية وتعددتها إلا أنها تشير بمجملها إلى أي نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، أي: هو ذلك النشاط الموجه نحو الخارج؛

47- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، كلية العلوم السياسة - جامعة بغداد، 1991، ص: 13.

48- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط ٢، دار الجبل، بيروت، 2001، ص: 12.

بغية تحقيق الأهداف المرسومة للدولة، وتعدُّ السياسة الخارجية لأي دولة «المرآة العاكسة للنظام السياسي الذي بواسطته تُعامل المجتمع الدولي سلباً أو إيجاباً»⁴⁹، إذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الأخرى على وفق مصالحها القومية أو الوطنية، وقد تعمل على تنفيذها من خلال عدة أدوات أبرزها دبلوماسية الدولة التي تعكس السياسة الخارجية لها، ونظرة نخبها السياسية لمصالح البلد العليا «التي يتأثر تحديدها ليس على طبيعة النظام السياسي فحسب، بل أيضاً بمدى تمثيله لمصالح أغلبية المجتمع، وتطور مؤسساته ووضوح نظامه السياسي»⁵⁰، بمعنى: أن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية.

وقد عرف آخرون السياسة الخارجية بأنها تعني «منهجاً مخططاً للعمل يطره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى؛ بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية»⁵¹، فتكون السياسة الخارجية بهذا المعنى تحتل موقعاً مركزياً في السياسات العامة لأي دولة، لأن القرارات في السياسة الخارجية للدولة تتضمن «ما يهم الأمن القومي والكيان الإقليمي للدولة انطلاقاً مما تهدف إليه السياسة الخارجية بحفظ استقلال الدولة وأمنها، وتحقيق مصالحه الاقتصادية»⁵²، وتهدف إلى الترويج للدولة خارج حدودها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والتنمية (الاستثمارات) وحماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج.

وترتبط السياسة الخارجية للدولة بسياساتها الداخلية من حيث صناعة القرار وأهداف السياستين ومستوى صنعهما، أي: لا يمكن لأي صانع قرار خارجي النجاح بنحو كبير ما لم يحقق متطلبات المجتمع في الداخل؛ لأن عدم تحقيقها يسبب مشكلات تُعيق صانع القرار في مجال

49- أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، الجزائر، ص: 13.

50- فوزي عبد الرحيم، حول السياسة الخارجية العراقية، صحيفة العالم الجديد، 14 أيلول 2016، للمزيد أنظر: <http://al-aalem.com>

51- يُنظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية للدول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1998، ص: 10.

52- ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2017، ص: 85.

عمله الخارجي، وأن طبيعة النظام السياسي وشكله القائم في الدولة له أثر في سياستها الخارجية، فضلاً عن طبيعة المجتمع التي تؤثر على السياسة الخارجية في بعض الأحيان، وتدفعه باتجاه دول أو منظمات معينة، وتمنعه تجاه دول أخرى؛ فهي بالتالي تمثل دوافع ومحددات لصانع القرار السياسي، فالسياسة الخارجية كيفما كانت طبيعتها فهي بالحصلة تمثل انعكاساً للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية؛ لأن «السياسة الخارجية تبدأ حين تنتهي السياسة الداخلية»⁵³، وتستند السياسة الخارجية لأي بلد إلى جملة من المبادئ تعمل بموجبها من أجل تحقيق أهدافها المرجوة على المستويين الداخلي والخارجي.

وتسعى الدولة من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق أهدافها ومصالحها والحفاظ على مكتسباتها التي تتحقق، حيث إن السياسة الخارجية تمثل رؤية الدولة للتعامل مع محيطها الخارجي في الساحة الدولية مع اللاعبين الدوليين، وفضلاً عن ذلك فإن الدولة تسعى من خلال سياستها الخارجية في بعض الأحيان إلى حل القضايا العالقة بينها وبين الدول الأخرى عبر مظلة دولية، فهي تعتمد بذلك على قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في إدارة سياستها الخارجية؛ بغية الوصول إلى اتفاقات تخدم مصلحة الطرفين، وإن الذي يحكم سياسة الدولة الخارجية ويكون بمنزلة الحافز والمركزات* في تحقيق أهداف الدولة هي مدى تحقيق أولوياتها الداخلية؛ لأنها ترتبط بها على اعتبار أنهما يصدران من صانع قرار واحد ولكن يختلفان في بيئة العمل فأحدهما داخل حدود الدولة والأخرى خارجها، وفضلاً عن ذلك فإن الدولة تسخر إمكانياتها وطاقاتها لتحقيق أهدافها على المستويين، ولكن في بعض الأحيان تكون الأولوية لسياسة على الأخرى.

53- Henry A. Kissinger, Domestic Politics and Foreign Policy, in: James N. Rosenau, International Politics and Foreign Policy. The Free Press, New York, 1969, p: 261.

(*) المركزات: هي الأسانيد التي تعتمد عليها السياسة الخارجية للدولة ومنها تبدأ بتحقيق أهدافها بعد الانتهاء بالثوابت.

تهدف الدولة من خلال سياستها الخارجية لتحقيق أهداف معينة أبرزها⁵⁴:

- تحقيق وحماية الأمن القومي للدولة.

- تأمين المصالح الاقتصادية.

- تحقيق النفوذ السياسي الخارجي.

- البعد الأيديولوجي.

حيث يرى (بمجت قُرني) «أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر»⁵⁵، على اعتبار إن السياسة الخارجية* تعكس مكانة الدولة في النظام الدولي من جهة، وأنها نتيجة تفاعل عدة عوامل دائمية ومؤقتة ومادية وداخلية وخارجية في بعض الأحيان من جهة أخرى.

54- نقلاً عن: ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، مصدر سابق، ص: 12.

55- بمجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة (جابر سعيد عوض)، ط2، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002، ص: 29.

(*) كانت السياسة الخارجية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ترتبط وتفسر على وفق الأمن القومي والحفاظة عليه، لكن فيما بعد أخذت بالاتساع لتشمل مجالات الاقتصاد والثقافة والبيئة...، وأصبح تفسيرها يستند إلى بناء النماذج التنبؤية، للمزيد ينظر: وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، ط1، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص: 99.

المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية

أولاً: المبادئ والسمات العامة للسياسة الخارجية العُمانية

تكاد تتفق أغلب الآراء على عدم وجود سياسة خارجية واضحة أو حتى مفهوم دولة بالمعنى الحديث قبل تاريخ 1970 في سلطنة عُمان، فضلاً عن أنه «لم يكن قبل عام 1970 في سلطنة عُمان ما يسمى بسياسة خارجية بالمفهوم المطلق والمركزي، بل إن طبيعة العلاقات الدولية لدى السياسة العُمانية كانت تستند إلى مخرجات صراع القوى في الخليج والمحيط الهندي»⁵⁶، قبل مجيء السلطان قابوس*، حيث ذهبت سلطنة عُمان إلى أخذ دور سياسة العزلة قبل تأريخ 1970.

فمنذ تسلم السلطان قابوس لمقاليد الحكم في السلطنة حدد الإطار العام للسياسة الخارجية العُمانية يقوم على أساس «العمل على تدعيم أو اصر الصداقة مع دول العالم كافة دون تمييز، والسعي نحو إقامة علاقات معها مبنية على الاحترام المتبادل ضمن نطاق الأمم المتحدة للمساهمة في تدعيم السلام وتحقيق العدل والرخاء لشعوب العالم أجمع»⁵⁷، فضلاً عن ذلك سعى السلطان قابوس إلى تحرر المواقف الخارجية العُمانية، وإعادة بناء جسور علاقات جديدة خليجياً وعربياً ودولياً محطماً بذلك أسوار العزلة التي فرضت على عُمان في السابق وهذا ما أكدّه السلطان قابوس حيث أشار:

56- محمد حمد القطاشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمركزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة، جامعة آل البيت - الأردن، مجلد 13، عدد 4، 2007، ص: 375.

* تشير بعض الكتابات إلى عدم وجود بنى تحتية كثيرة حتى عند مجيء السلطان قابوس الحكم غير ثلاث مدارس فقط، وكانت السلطنة تفتقر إلى الخدمات الصحية والطبية، وافتقار البلاد إلى الطاقة الكهربائية وطرق رئيسة، فضلاً عن ذلك فقد كانت البلاد تواجه ثورة في ظفار امتدت إلى خمسة سنوات بعد مجيء السلطان قابوس. للمزيد انظر: ثامر عزام احمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عُمان حتى عام 1986، مجلة سر من رأى- جامعة سامراء، العدد 33، 2010، ص: 214.

57- طاهر بن علي بن طاهر مقبيل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية (1970 - 2008) رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص: 105.

«فإن الكل يعلم أن العزلة التي فرضت على عُمان حالت دون أي اعتبار لمعلم سياسة خارجية، وقد بذلنا الجهد لفك اطواق العزلة وحققنا انضمام عُمان إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة وذلك منذ عام مضي؛ وبذلك اتسعت دائرة علاقاتنا مع الدول العربية والأجنبية وتلا ذلك قيام وزارة الخارجية لتنظيم جهازها الداخلي وخلق الكادر الإداري لمواجهة أعمالها المتزايدة والمستمرة»⁵⁸.

«تقوم السياسة الخارجية العُمانية على عنصر التخطيط، الذي رسمه السلطان قابوس من طريق ممنهج يؤكد الالتزام بالموضوعية الإيجابية وعدم الانجراف نحو القرارات المتسارعة وغير المدروسة»⁵⁹، فضلاً عن عدم الانحياز والالتزام بالحيادية ومبدأ الحوار البناء مع المحيط الإقليمي والدولي والابتعاد عن النزاعات، حيث تمكنت السلطنة من «كسب ثقة مختلف الأطراف وهو ما دعم دورها كوسيط بين القوى المتعارضة في أصعب الظروف وأكثرها حساسية»⁶⁰، وهو الأمر الذي جعل السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تمتاز بالثبات والاستمرارية في طابعها الهادئ والمنفتح على جميع الأطراف.

وإن المتتبع للسياسة الخارجية العُمانية يجد أنها تستند إلى أسس وركائز وقيم ومبادئ تقوم على عليها «وتحتكم لمبادئها منذ بدايات تأصيلها الفكري والتاريخي بناءً على الخطابات السلطانية سواء كانت الخطب أو اللقاءات الإعلامية والصحفية لمؤسس عُمان الحديثة السلطان قابوس»⁶¹، وتعد تلك الخطابات بمنزلة الأساس التاريخي والتأصيل الفكري الذي تستند إليه تحركات السياسة الخارجية والدبلوماسية العُمانية على الصعيد الخارجي مع المجتمع الدولي، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي منذ العام 1970 وحتى 2015، فبعد هذه المدة أصبحت السياسة الخارجية

58- الخطاب السامي لجلالة السلطان قابوس بن سعيد، 18/ 11/ 1973.

59- حمود بن عبد الله بن حمو الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970 - 2011، مصدر سابق، ص: 67.

60- صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل، صحيفة مصر العربية، القاهرة، 2015.

61- محمد بن سعيد الفطيسي، المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية العُمانية في الخطابات السلطانية، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، 30 مارس 2015، ص: 1.

للسلطنة تُدار من قبل وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بعد تعرض السلطان قابوس إلى وعكة صحية قادته إلى «رحلة علاجية طويلة في ألمانيا»⁶². والمتتبع لمسارات السياسة الخارجية العُمانية الحديثة يرى أنها مرت بمراحل تاريخية مختلفة بدءاً من مرحلة العزلة التي تم ذكرها آنفاً حتى وصولها إلى ما وصلت إليه اليوم، وهذه المراحل تبدو واضحة من خلال النهج الوطني الذي رسم ملامح وأهداف السياسة الخارجية العُمانية عبر خطابات السلطان قابوس بعد العام 1970.

من يريد أن يفهم السياسة الخارجية العُمانية الحالية عليه أن يعرف كيف تكون الدبلوماسية الماهرة التي يمكن أن تحقق التوازن بين المصالح والتسامح تجاه الخلافات والبحث عن منافع متبادلة يمكن أن تفتح الأبواب الدولية أو تبقّيها مفتوحة حتى في أثناء الصراع، وهذا ما عملته عُمان بعد وصول السلطان قابوس إلى سدة الحكم، وفي حين أن دولاً أخرى في الشرق الأوسط لم تستطع فعل ذلك بسبب اندفاعها أيديولوجياً وتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، واصلت سلطنة عُمان مسيرتها الحيادية معتقدة بأن المفاوضات السلمية ضرورية لتحقيق الأهداف العاملة طويلة الأجل للأمن والازدهار العمانيين.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية «قامت سلطنة عُمان بسياسة خارجية إقليمية متميزة بالاستقلالية والبراغماتية والاعتدال»⁶³ وقد بدأت هذه السياسة تتشكل بعد عام 1970 حيث استطاعت القيادة العُمانية بحكمتها أن تُحافظ على سيادة دولة متوسطة الحجم وقليلة السكان من تجنب تنفير المقابل وكذلك تجنب صنع الأعداء؛ لأن السياسة الخارجية للسلطنة «تنبع من عملية صنع قرار يميل إلى ان يكون شديد الفهم»⁶⁴، على الرغم من أن وزارة الخارجية في بادئ الأمر في مسقط والبعثات الخارجية ليست مزودة بمهنيين مدربين يمكن مقارنتهم على سبيل المثال بالخدمة

62- صحيفة إرم نيوز العُمانية، رحلة السلطان قابوس العلاجية تعيد القلق والمخاوف لعُمان، ١٤ فبراير، 2016.

63- Jeffrey A. Lefebvre, Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century, Journal of Middle East Policy Council, 2009: <http://www.mepc.org/omans-foreign-policy-twenty-first-century>

64 - Ibid.

الخارجية للولايات المتحدة، ولكن الطبيعة الملكية وذات الطابع الشخصي للنظام السياسي في سلطنة عُمان للسلطان قابوس مارست تأثيراً كبيراً على السياسة الخارجية العُمانية أدت إلى إظهار مرونة ملحوظة في تسيير السياسة الخارجية وجعلها ذات طابع حيادي يتعامل مع المواقف الدولية والإقليمية على أساس المصلحة العليا للسلطنة.

«لذا فإن جملة المبادئ التي تنطلق منها سلطنة عُمان في سياستها الخارجية يمكن إجمالها على النحو التالي»⁶⁵:

1. إن سلطنة عُمان تُعد ذاتها عنصراً فاعلاً ومؤثراً في المنظومة الإقليمية الدولية، وعلى ضوء ذلك فإنها تُؤكد على أهمية تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي بالاعتماد على قدرات دول الخليج.
2. إن سلطنة عُمان تقف إلى جانب الحق وتناصره، وتدعو إلى العمل المتواصل مع بقية الدول المحيطة للسلام وعلى تسوية النزاعات الدولية بطرق الحوار والمفاوضات.
3. السياسة العُمانية تنطلق اساساً من مبدأ السلام الذي تعتقد أن تفعيله يجب أن يكون في إطار القانون الدولي وفي احترام المبادئ والأعراف التي يقوم عليها، والتحلي بروح التسامح بين مختلف الجماعات والاجناس.
4. الأخذ بالحدثة وعدم إغفال الموروث التاريخي مع الالتزام الديني والعربي.
5. البُعد عن إقحام الذات في شؤون الآخرين، وانتهاج سياسة حُسن الجوار وعدم الانحياز.

65- أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان أنموذجاً)، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد 10، بغداد، 2015، ص: 20 - 21.

ثانياً: ثوابت السياسة الخارجية العُمانية ومرتكزاتها:

ارتكزت السياسة الخارجية العُمانية إلى مبادئ استراتيجية من بينها عقيدة السلطان قابوس منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي «ومن خلال الوعي المتوازن ما بين الضرورات والمحظورات السياسية والعسكرية، والفكر السياسي الاستشراقي المستقبلي الذي تنبه إليه السلطان لمستقبل المنطقة»⁶⁶، وكان النأي بنفس في السياسة الخارجية العُمانية من الأولويات التي قادها السلطان قابوس بعيداً عن الصراعات والحروب التي اندلعت في المحيط الإقليمي للسلطنة فضلاً عن مناطق أخرى من العالم التي شهدت تدخلات عسكرية وسياسية وكذلك التحالفات والتكتلات التي تنتج عن الاضطرابات الإقليمية والعالمية.

ولم يكن هذا النأي بنفس عن الصراعات والحروب أو الدخول في التحالفات والتكتلات يهدف إلى الانسحاب من خارطة الأحداث والحياد السليبي، وإنما كان بهدف قراءة المشهد السياسي الإقليمي والدولي من قبل صناع القرار في السلطنة قراءة عميقة بناءً على قاعدة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية ومبدأ الحياد الإيجابي الذي سارت عليه السياسات العُمانية منذ عام 1970.

وبنحو عام تستند السياسة الخارجية العُمانية إلى جملة من الثوابت* والمرتكزات استطاعت من خلالها رسم معالم وملامح السياسة الخارجية للسلطنة، ويأتي من أهم تلك الثوابت هي⁶⁷:

66- بدون اسم، مبادئ راسخة للسياسة الخارجية العُمانية تجاه التحالفات والتكتلات، صحيفة مصر البلد الإلكترونية، مصر، 2017/ 1/ 17.

* الثوابت: هي مجموعة المبادئ والمثل والقيم التي تعتنقها الدولة، التي تكون في الأساس قد تشكلت من مضمون موارث الدولة: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكرية والحضارية ومحدداتها، للمزيد أنظر: محمد القطاطشة وعمر حمدان، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 4، 2007، ص: 371.

67- يُنظر: الثوابت والمرتكزات للسياسة الخارجية العُمانية، موقع وزارة الخارجية العُمانية الرسمي: <https://www.mofa.gov.om/?p=424>

1. الموقع الجغرافي:

تطل عمان على بحر العرب ومن خلاله على المحيط الهندي جنوباً إلى جانب بحر عُمان شرقاً والخليج العربي شمالاً، وهي تجاور إيران في الحدود البحرية لمضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية الكبيرة، ولموقعها هذا أثره في ربط السلطنة بكثير من الدول التي تطل على مياه المحيط الهندي وعلى الخليج العربي وعلى بحر العرب، وكذلك تجاور السلطنة كلاً من المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وكان لا بد من أن يكون لهذا الموقع تأثيره في رسم سياستها الخارجية، وفي علاقاتها مع الدول القريبة والبعيدة، والعمل على سلامة الملاحة، وحرية العبور وبالتالي الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

2. البُعد التاريخي:

تُعد التجارب التاريخية العديدة التي مرت بها السلطنة في الماضي البعيد والقريب، أحد المراكز الأساسية لرسم سياستها الخارجية، فعمان مرت بحقب تاريخية شهدت الكثير من التفاعلات المجتمعية داخلياً وخارجياً؛ لذلك تحرص السلطنة على توطيد وتعزيز علاقات الصداقة مع الأشقاء، ومع الدول والشعوب التي ارتبطت معها في حقب تاريخية معينة في آسيا وأفريقيا؛ بهدف التواصل الحضاري والثقافي وتبادل المصالح المشتركة بينها وبين تلك الدول، بل وجميع دول العالم.

3. الموروث الحضاري والثقافي:

تعتز سلطنة عُمان دولة عربية بانتمائها العربي والخليجي وهي عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية وتعمل جنباً إلى جنب مع الأشقاء العرب في بلورة رؤى استراتيجية للقضايا العربية الراهنة ومنها القضية المحورية وهي قضية فلسطين، ومناصرة حقوق الشعب الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه واعتماد خيار السلام في النزاع العربي - الإسرائيلي

بما يحقق الأمن والسلام في المنطقة، كذلك فإن السلطنة تعزز وتمسك بدينها وهويتها الإسلامية والحفاظ على الموروث الحضاري والثقافي الإسلامي وتنتهج في ذلك سياسة الاعتدال والتسامح الثقافي والحضاري والديني مع الجميع، وإن السلطنة لن تدخر جهداً في نشر التسامح والمحبة والسلام بين جميع الشعوب وإدانة كل أشكال التطرف والإرهاب والعنف.

4. الأعراف والقوانين الدولية:

كونها عضواً فاعلاً في المنظمات الدولية كافة التابعة للأمم المتحدة تضع السلطنة في أولوياتها احترام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية ودعم التعاون بين الدول، وتعزيز فرص الحوار فيما بينها تعبيراً عن القناعة بأن حل الخلافات بروح الوفاق والتفاهم إنما هو سلوك حضاري يؤدي إلى نتائج أفضل وأدوم. وإن تحقيق الأمن والسلم على المستوى الإقليمي والدولي والحفاظ عليهما أصبح من أهم أهداف الأمم والشعوب.

5. الشخصية العمانية

تُعد شخصية السلطان من أهم المعطيات الأساسية لرسم السياسة الخارجية، وفي السلطنة فإن شخصية السلطان ورؤيته الداخلية والدولية منذ نهضة عام 1970، كان مفتاح بناء الدولة الحديثة في عُمان، وفك القيود والعزلة، وكان ينظر للبلاد باستمرار إلى خارطة العالم ليفتح سفارة أو قنصلية أو علاقة دبلوماسية مع دول العالم.

إن الدول الحديثة ذات الإمكانيات المتواضعة استطاعت أن تفرض نفسها على مسرح الأحداث الدولية قليلة، لاسيما أن المجتمع الدولي لا ينصاع بسهولة إلا لمقدرات القوّة الشاملة، ولقرارات الدول النشطة والموجودة باستمرار على الأصعدة كافة. وقد أثبتت التجارب العديدة المتراكمة أن الدول غالباً ما تعدّل في مواقفها أو تغيّر فيها، بل في بعض الأحيان تتخلى عنها؛ وذلك استجابة للتطوّرات والمتغيّرات التي يشهدها العالم.

«إن استعراض متركزات السياسة الخارجية العُمانية وثوابتها، يلزمنا القول إن الإجابة على السؤال الذي يطرحه المنطق، الذي يقول: هل تستطيع دولة ما في هذا العالم متعاملة معه، ومنخرطة في تحركاته، أن تنهج سياسة خارجية ثابتة وملتزمة وذات متركزات لا تحيد عنها؟ وفي حال تمكنها: هل سيكون ذلك في مصلحتها؟»⁶⁸.

وإن الإجابة عن هذين السؤالين يقودان إلى وضع أسس لمفهوم السياسة الخارجية لدولة ما، من حيث الثوابت والمتركزات والمرجعيات التي لا تحيد عنها. وهذا بالضرورة، سيقود إلى الخروج عن نمطية المفهوم المطروح.

وقد أصبحت السياسة الخارجية حالياً ظاهرة ومفهوم متطور يحكمها نسق دولي ناتج عن تعاضل متركزات الاعتماد المتبادل بين الدول⁶⁹، فضلاً عن التزايد المطرد في عدد من قضايا السياسة الخارجية وتنوعها؛ وهذا يعني أن الأمن والسياسة يعدان مدار الاهتمام الأول للمختصين في العمل السياسي الخارجي، وكذلك لم تعد السياسة الخارجية مرتبطة بفواعل مع العالم خارج حدود الدولة وبمقدراته فقط، «إذ أخذت مؤسسات المجتمع المحلي أو المدني بكل أنواعها تؤثر بنحو مباشر أو غير مباشر في صياغة نمط ونوع العلاقات الخارجية للدول؛ وبالتالي في تكييف سياستها الخارجية لكونها الاستراتيجية بعيدة المدى للدولة التي تتركز إلى الإمكانيات والمعطيات الداخلية، وإلى قراءة التطورات ودراستها، التي تأتي اعتماداً على مخرجات التخطيط المسبق والإعداد الذي يقوم على أسس علمية وموضوعية ذات مفهوم حديث»⁷⁰، وذلك بعد التوسع والتنوع الذي طرأ في مجال السياسة الخارجية، وما رافق ذلك من تطورات وتغيّرات مفاجئة.

لقد خطّت سلطنة عُمان لنفسها تحت حكم السلطان قابوس سياسة حيادية متوازنة، قد

68- محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمتركزات في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 377.

69- ينظر: مازن الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي (دراسة نظرية)، بغداد، بدون طبعة، 1978، ص: 21.

70- نقلاً عن: محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي في خطاب للسلطان قابوس عام 18 / 11 / 1988 قال: «إننا نحرص دائماً على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية وفقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية، بكل الإيجابية والوضوح».

يراهما بعضهم متناقضة وبرغماتية، لكنها منحت سلطنة عُمان قدراً كبيراً من أهمية الدور وحرية الحركة والفاعلية، على الصعيدين الإقليمي والخليجي فضلاً عن الصعيد الدولي الذي مكنها من أن تكون حليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكان لها دور فعال في تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وكذلك لم تغفل سلطنة عُمان الشراكة الرئيسية مع الجارة إيران، مثلما لم تغفل على علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي وروسيا ودول شرق آسيا الكبرى مثل الصين والهند وباكستان؛ فكل ذلك ساعدها على الحفاظ على العلاقات الدولية مع القوى الفاعلة والمؤثرة دولياً وإقليمياً والتوفيق بينهما على وفق المصالح العليا والقومية للسلطنة.

وثمة مرتكزات أساسية تتسم فيها السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بشكل عام، بطبيعتها الخاصة المتميزة، التي تنتظم في عناوين رئيسة جامعة كما يراها باحثون آخرون التي ربما تكون أقرب إلى الواقع من حيث التنفيذ تتمثل في الآتي⁷¹:

1) اعتماد منهجية التخطيط المسبق:

«من خلال الإطار النظري لمفاهيم السياسة الخارجية العُمانية ومرتكزات ممارستها العملية، نجد أنها في واقعها التطبيقي والعلمي تركز على منهجية التخطيط»⁷²، من خلال أسس انطلقت من الالتزام بما رسمته الدولة لنفسها من خطط وضعت منذ اليوم الأول الذي تسلّم فيه السلطان قابوس السلطة؛ ومن أهمها ضرورة التوجّه نحو التعاون، وبناء علاقات صداقة مع الدول العربية، ودول الجوار الجغرافي، وبقية دول العالم وضعت السلطنة كذلك منهجاً ارتكزت إليه منذ بداية عملها السياسي الدولي الحديث إلى الآن، وهو الالتزام بالموضوعية، والإيجابية، وعدم الانجراف نحو القرارات المتسارعة وغير المدروسة، وعدم الانحياز إلى أي طرف دون حق، والأخذ بالحوار

71- ينظر: محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 378.

72- هادي حسن حمودي، الفكر السياسي العماني: من الثوابت إلى المتغيرات، ط 1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن- قبرص،

والحيادية إذ «إن القراءة الواعية والمتعمقة لجميع أفكار السلطان قابوس وأقواله، التي مثلت في كثير من جوانبها مجمل السياسة الخارجية العُمانية، تصل إلى حقيقة اهتمام السلطنة بالالتزام بالتخطيط الواعي على وفق ما تمليه المفاهيم الحديثة للمجتمع الدولي، والتماهي مع التطورات والتغيرات التي يشهدها هذا المجتمع»⁷³.

(2) الطابع الجيوستراتيجي:

لقد أتاح الموقع المتطرف جغرافياً لعمان حماية طبيعية متميزة، وفرض عليها أيضاً قراراً سياسياً أمنياً دولياً ذا خصوصية وحساسية بسبب الجوار الإقليمي لها؛ لذا نجد سياستها الخارجية في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا قد اتسمت بالهدوء، والتأني، والموضوعية؛ «وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيوستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة، تمثلت في المشاركة بنحوٍ رئيس في تأمين حماية مدخل الخليج العربي الذي يعد من أهم خلجان العالم»⁷⁴.

(3) عامل الشخصية والقرار السياسي العُماني:

«إن حكم فكرة الإدارة السياسية لسلطنة عُمان تعتمد على شخصية قابوس بن سعيد أولاً، وارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع الممارسات السلطانية التي دفعت بالبلاد نحو التحديث والتطوير والدخول في سياق المجتمع الدولي المتحضر ثانياً، وطبيعة «الشخص» العُماني التي اتسمت بالعقلانية والهدوء والتبصّر، وجمعت بين الطبع المحافظ وذلك الطبع الباحث عن الحداثة، إلى جانب وضوح سمات السعي نحو التوازن والحوار ثالثاً»⁷⁵.

73- محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمركزات في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، 378.

74- عبد الحميد المواني، عمان: بناء الدولة الحديثة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002، ص: 117.

75- محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمركزات في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 382.

* الثابت المقدس: هو الالتزام بالموثوق الديني والحضاري للسلطنة، فقد كان لهذا الثابت مساحة واسعة في عملية تشكيل الدولة العربية بنحو عام، وسلطنة عُمان لم تخرج عن هذا الإطار واعتمدته كأساس منهجي في توجهاتها، للمزيد أنظر: محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمركزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة، العدد 4، 2007، ص: 378، مصدر سابق.

4) الحوار وسيلة لاستخلاص الحقوق المشروعة:

التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمبدأ اعتماد الحوار، وتعزيز ذلك الحوار بين الأطراف المتنازعة لحل الخلافات بروح الوفاق والتفاهم، حيث يذهب (الثابت المقدس)* في الفكر السياسي العُماني إلى أن الحوار يجب أن يكون هو اللغة السائدة بين الأعراف والأجناس والشعوب؛ وذلك لأن هذا الثابت لا يقر أي شكل من أشكال الحروب واستخدام القوة والسلاح إلا ما كان دفاعاً عن النفس؛ من هنا جاء الفهم العُماني للعلاقات الدولية، وبالتالي لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك تأكيداً على أن المصالح المشتركة بين الدول هي الأساس الذي يجب أن يُرتكز إليه، فضلاً عن ضرورة البناء على الإيجابيات.

ويرى آخرون أن منهجية الحوار في الفكر السياسي العُماني قد رفضت سياسة الأمر الواقع، وتبنت وبكل اقتدار الواقعية السياسية الحيادية دون الانحياز إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع، «وقدّمت الدبلوماسية العُمانية طروحات لحل المشكلات التي واجهتها أو قامت حولها تعتمد الحوار والمفاوضات المؤدية إلى السلام، وإن الحوار المباشر بين جميع الأطراف والهيئات هو السبيل الآمن الوحيد لإنهاء الأزمات»⁷⁶.

5) الارتكاز على المعطيات المحلية في صياغة المعطيات الدولية:

أدركت سلطنة عُمان وهي تبني سياستها الخارجية أن اغلب الدول العربية حينما تتعاطى مع الشأن السياسي الدولي، «فإنها تقول في توجهها إلى الرأي العام الدولي خطاباً سياسياً مصاباً بالانفصامية الواقعة بين الشأن الداخلي ومعطياته والفهم الدولي للأحداث والتطورات»⁷⁷، وهذا يدل على فهم غير ناضج من قبل تلك الدول العربية لحركة العالم على مستوى العلاقات، وعلى

76- خطاب السلطان قابوس أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، لصحيفة الأهرام المصرية، 20/ 1/ 1985، للمزيد:

<http://www.ahram.org.eg/archive/pdfArchive.aspx?zoom=1>

77- محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمركزات في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 286.

مستوى المصالح. ولذا كما ترى السلطنة فإن هذا هو السبب الأكثر أهمية في افتقاد المشكلات العربية المحلية والإقليمية للتعاطف الدولي المطلوب.

فقد حسمت السلطنة موقفها منذ وصول السلطان قابوس إلى سدة الحكم والعمل على بناء السياسة الداخلية وترصينها ومن ثم الانطلاق نحو سياسة خارجية ناجحة تجاه دول العالم؛ لتحقيق المصالح العليا للسلطنة من خلال ضوابط حكمت مسار السياسة الحكومية ومؤسساتها الوطنية، ومن ثم الانطلاق نحو المشاركة في الصياغة العالمية للحضارة.

(6) الحياد الإيجابي:

ألزمت سلطنة عُمان نفسها باتباع سياسة خارجية حيادية حيال كل القضايا التي تكون طرفاً فيها، أو تلك التي تكون قادرة على التأثير فيها سواء دولية أو إقليمية، وقرأت الدولة العُمانية الأحداث في العالم بشكل عام، وفي المنطقة على وجه الخصوص من زاوية أن من واجب كل الدول المنتمية إنسانياً للمجتمع الدولي المتحضر أن تسعى إلى نبذ الخلاف، وبالتالي تسعى إلى الحلول السلمية، «وهذا لن يتأتى إن لم توجد بعض الدول القادرة على إدارة التهدة، وذلك عن طريق إبقاء جميع القنوات مع كل الدول مفتوحة وبناء علاقات جيدة معها؛ الأمر الذي يهيء لها فرصة حل الأزمات بعد أن حققت القبول لدن جميع الأطراف، وهذا لن يكون إلا إذا اعتمدت هذه الدول الحيادية في سياستها الخارجية»⁷⁸.

وسعيّاً إلى تحقيق سياسة الحياد الإيجابي، فقد عملت القيادة العُمانية متمثلة بالسلطان قابوس على انتهاج سياسة التوازن وعدم الانحياز في تعاطيها مع الدول على المستوى الإقليمي والدولي في آن واحد، والعمل على انتهاج مواقف لحل الأزمات تجاه الصراعات، متمثلة تلك المواقف بعدم المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية أو استخدام أراضيها لشن حرب تجاه دولة معينة، أو إصدار بيانات تدين فيه أحد أطراف الصراع دون آخر.

78- محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمركزات في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 390.

فقد انتهجت سلطنة عُمان في سياستها الخارجية استراتيجية الحياد المتوازن وعدم الانحياز إلى أي طرف من اطراف المشكلة أو الصراع، وهذا يبدو واضحاً من حيادها المستبطن والقادر على إدارة الهدنة والتهدئة بين الأطراف المتصارعة، والعمل على عدم القطيعة بين تلك الأطراف المتصارعة؛ لأنها تؤمن أي السلطنة إن الحوار المباشر أو غير المباشر بين المتخاصمين أو المتصارعين مهما بلغ لا بد من وجود قنوات تواصل بينهما حتى وأن كان ذلك بواسطة طرف ثالث لما له من أهمية لحل الخلاف وبناء جسور ثقة جديدة قادرة على نزع فتيل الأزمة بينهما «وتنطلق استراتيجية سلطنة عُمان من انتهاج سياسة الحياد الإيجابي من مبدأ الواقعية السياسية التي تتبناها القيادة العُمانية من اعتماد الحياد التام في التعامل مع أي أزمة دولية»⁷⁹، وهذا يبدو واضحاً عند تعاملها مع الحرب العراقية - الإيرانية أو غزو العراق للكويت وغيرها من الأزمات.

ثالثاً: دوائر السياسة الخارجية العُمانية

تتم السياسة الخارجية العُمانية بالعديد من الدوائر، وكغيرها من الدول، اضطلع كل من التأريخ والجغرافيا بأداء الدور الأبرز في تحديد هذه الدوائر وتحديد مدى أهميتها بالنسبة للعُمانيين، ويمكن تلخيص هذه الدوائر على النحو الآتي⁸⁰:

1. **الدائرة العربية الإسلامية:** تُعد هي الدائرة الأبرز في الأجندة الخارجية لُعمان، وقد ساعد الموقع الاستراتيجي للسلطنة في ترسيخ اهتمام عُمان بالتعامل مع جيرانها العرب في الشمال والغرب؛ إذ إن البلاد مُحاطة بالمياه من الشرق والجنوب. وقد أتى النظام الأساسي العُماني على ذكر هذا البُعد العربي الإسلامي من خلال النص على أن «سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط»⁸¹، وأن السلطنة انضمت إلى جامعة الدول العربية في

79- مصطفى شفيق علام، نخب استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد 3947، 2015.

80- يُنظر: صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل، صحيفة مصر العربية، القاهرة، 2015.

81- النظام الأساسي للدولة، الباب الأول، الدولة ونظام الحكم، المادة 1، ص:3.

العام 1970، وإلى منظمة المؤتمر الإسلامي في 1972، وتعلق هذه الدائرة في السياسة العُمانية بشكل أساسي بمنطقة الخليج بجناحيها، الجناح العربي والجناح الإيراني.

2. **الدائرة العالمية:** ونقصد بالدائرة العالمية في هذا الإطار الارتباط بالقوى العالمية أو الدولية، وقد ارتبطت عُمان بنحوٍ كبيرٍ ومنذ زمن بعيد بكل من الولايات المتحدة وبريطاني، وكيف استطاعت العمل بتوازن تام بين هاتين الدولتين ورسم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية معهما.

3. **دائرة المحيط الهندي:** ترتبط هذه الدائرة بالدول المطلة على المحيط الهندي؛ فلها مع عُمان علاقات قديمة ومع دول شرق أفريقيا الساحلية، فضلاً عن علاقات بدول وسط القارة كبوروندي وأوغندا، حيثُ كانت التجارة هي المجال الأساسي لهذا الارتباط؛ وذلك أمر منطقي نتيجة إطلال عُمان على ساحل خليج عُمان وبحر العرب ووقوعها على طرق هامة من طرق التجارة البحرية بين آسيا وأفريقيا، وتشير المصادر التاريخية إلى أن البلاط العُماني قد تم نقله في وقت من الأوقات، (1832 أو 1840) حسب المصادر المختلفة، إلى شرق أفريقيا. ومؤخراً، شاركت سلطنة عُمان إلى جانب ست دول أخرى تطل على المحيط الهندي في إطلاق رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، غير أن الرابطة حالياً تضم ثماني عشرة دولة، وتهدف الرابطة بنحوٍ رئيسٍ إلى تحقيق التعاون الاقتصادي وصولاً إلى مرحلة تحرير التجارة البينية.

رابعاً: سمات السياسة الخارجية العُمانية:

«شهدت السياسة الخارجية العُمانية الجديدة بعد عام 1970 انطلاقة جديدة مُتبينة الانفتاح على العالم الخارجي محطمة أسوار العزلة على المستوى الإقليمي والعالمي»⁸²، حيث بدأت بالانضمام إلى المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية عام 1971 ومجلس التعاون الخليجي عام 1981، وأما على المستوى العالمي فقد انضمت عُمان إلى الأمم المتحدة في تشرين الأول

82- أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان أمودجاً)، مصدر سابق، ص: 31.

1970، وأخذت سلطنة عُمان توثق علاقاتها على مستوى واسع مع الدول التي تربطها معها بمصالح مشتركة، فأخذت تُرسل البعثات الدبلوماسية واستقبالها بينها وبين تلك الدول، فضلاً عن أنها أبدت اهتماماً واضحاً مع دول الجوار الإقليمي والشرق الأوسط انطلاقاً من الواقعية التي فرضت عليها أن تكون جزءاً من تلك المنطقة.

وكل ذلك رسم لنا ملامح وسمات كانت بارزة في سياسة السلطنة الخارجية كان أبرزها⁸³:

1. الجنوح إلى السلام والمفاوضات والبعد عن لغة التهديد والصدام.
2. التوازن في العلاقات مع دول الجوار والنأي بالنفس عن الصراعات.
3. الاعتماد المتبادل والارتباط بمختلف الأطراف والحفاظ على العلاقات.
4. الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج ومضيق هرمز وحماية مراكزها التجارية المهمة.
5. الثبات والاستمرارية عبر توجهات السلطان قابوس.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن السياسة العُمانية الخارجية تحددتها مصلحتها الوطنية، التي جعلتها محل ثقة من مختلف الأطراف وهو ما دعم دورها كوسيط مهم ورئيس في بعض الأحيان لحل الأزمات.

83- صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل، صحيفة مصر العربية، القاهرة مصدر سابق.

المطلب الثاني:

المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية العُمانية:

إن لكل نظام سياسي مؤسسات خاصة به تعمل على صياغة قرارات تستطيع بموجبها ان تصنع توجهات الدولة الداخلية والخارجية، «وإن ممارسة السياسة الخارجية تقتضي وجود مؤسسات تنفذ السياسة الخارجية ووضع توجهات الدولة على المستوى الخارجي موضع التطبيق، إلى جانب ممارستها العديد من الصلاحيات والاختصاصات»⁸⁴، على اختلاف هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي، وعلى الرغم من تنوع مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي وتعددتها، إلا أنها عموماً - في حالة عُمان - تتكون من المؤسسات الأتية:

أولاً: السلطة التنفيذية:

هي الجهة المعنية بوضع القواعد القانونية موضع التنفيذ، وهي تتضمن (رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، والكايننة الوزارية) «حيث يُعد رئيس الدولة على اختلاف تسمياته (رئيس جمهورية، ملك، سلطان، أمير) هو رئيس السلطة التنفيذية في الدولة ويختلف دوره في صنع السياسة الخارجية على وفق طبيعة النظام السياسي والصلاحيات الممنوحة له»⁸⁵.

إن السلطة التنفيذية في سلطنة عُمان تتمثل بالسلطان (قابوس بن سعيد) كونه السلطة العليا في البلاد الذي من خلاله تمارس السياسة الخارجية دورها، فضلاً عن وجود مجلس الوزراء الذي لديه بعض الاختصاصات في مجال السياسة الخارجية، «وإن للسلطة التشريعية التي تسمى مجلس عُمان

84- رؤى بدوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العُمانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، 2017، ص: 43.

85- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1989، ص: 133.

والمتكونة من مجلسين هما (مجلس الدولة ومجلس الشورى) مشاركةً في عملية صنع السياسة الخارجية العُمانية على الرغم من ضعف دورها»⁸⁶ من خلال صلاحياتها التي نص عليها النظام الأساسي* لسلطنة عُمان، ويمكن الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية في سلطنة عُمان تتكون من الآتي:

1. السلطان

إن السلطان العُماني على وفق النظام الأساسي لسلطنة عُمان المعدل في (المادة 41) «هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، ذاته مصونة وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها»⁸⁷، ولهُ مهام وصلاحيات مختلفة حددتها (المادة 42)⁸⁸، حيثُ يقوم السلطان بالمهام الآتية:

1. المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وحماية أمنها الداخلي والخارجي ورعاية حقوق المواطنين وحرياتهم وكفالة سيادة القانون وتوجيه السياسة العامة للدولة.
2. اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها.
3. تمثيل الدولة في الداخل وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية.

86- رؤى بديوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العُمانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، مصدر سابق، ص: 44.

(*) النظام الأساسي: يُعد النظام الأساسي في السلطنة هو الدستور الصادر في عام 1996 على وفق المرسوم السلطاني رقم (101 / 96) والمعدل سنة 2011، لأن السلطنة كانت تُدار قبل عام 1996 من طريق بعض التشريعات المتمثلة بالمراسيم السلطانية التي يصدرها السلطان قابوس بعد توليه الحكم عام 1970، للمزيد ينظر: خالد المشاقبة، مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية واقع وتطلعات، منشورات جامعة آل البيت 2005، الأردن 2007، ص 108.

87- النظام الأساسي للدولة، الباب الرابع، رئيس الدولة، المادة 41، ص 8.

88- المصدر نفسه، المادة 42، ص 8.

4. رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته.
 5. رئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها.
 6. تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفاؤهم من مناصبهم.
 7. تعيين وكلاء الوزارات والأمناء العامين ومن في حكمهم واعفائهم من مناصبهم.
 8. تعيين كبار القضاة واعفائهم من مناصبهم.
 9. إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب وعقد الصلح وبيان القانون أحكام ذلك.
 10. إصدار القوانين والتصديق عليها.
 11. توقيع المعاهدات والاتفاقات الدولية على وفق أحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها.
 12. تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية واعفائهم من مناصبهم وفقاً للحدود والأوضاع التي يقرها القانون وقبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات الدولية لديه.
 13. العفو عن أية عقوبة أو تخفيفها، ومنح أوسمة الشرف والرتب العسكرية.
- وفضلاً عن ذلك فإن للسلطان صلاحيات أخرى يمارس من خلالها السياسة الخارجية للسلطنة التي لا يتطلب النص عليها في النظام الأساسي، «ومن بينها الزيارات الرسمية التي يقوم بها بصفته رئيس الدولة إلى عدد من الدول تهدف إلى توطيد العلاقات بين الدول وفض وتسوية النزاعات، وإرسال وسحب البعثات الدبلوماسية لدى الدول الأخرى، وكذلك استخدام قواعد الأخلاق والمجاملات الدولية والانضمام إلى الأحلاف والمنظمات الإقليمية والدولية»⁸⁹، فضلاً عن

89- خالد المشاقبة، مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العمانية واقع وتطلعات، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، وحدة الدراسات العمانية، جامعة آل البيت، 2005، منشورات جامعة آل البيت، الأردن 2007، ص: 109.

ذلك فإنه يتمتع بدور رئيس وفعال في صنع السياسة الخارجية لسلطنة عُمان على المستوى الإقليمي والدولي على وفق الصلاحيات التي منحها له النظام الأساسي للسلطنة والواقع العملي في ممارسة السياسة الخارجية العُمانية.

2. مجلس الوزراء

لم يكن في سلطنة عُمان قبل عام 1970 أي مجلس وزراء، ولكن بعد تولي الحكم من قبل السلطان قابوس الذي أعلن عن عزمه بتطوير البلاد وتحديثها؛ وهذا ما أعلنه خلال خطابه بعد توليه الحكم في 26 تموز 1970 حيث قال «لإني أعدكم بأن أول شيء سأكرس نفسي له هو تكوين حكومة حديثة وبسرعة»⁹⁰. ويرأس مجلس الوزراء السلطان قابوس بن سعيد وفقاً للمادة 45 من النظام الأساسي المعدل «يقوم السلطان برئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته، وله إسناد إدارة الجلسات التي لا يحضرها إلى أحد نواب رئيس الوزراء وفي حالة غياب رئيس الوزراء ونوابه يفوض السلطان من يراه مناسباً لإدارة الجلسات»⁹¹.

ويستمد مجلس الوزراء سلطته من السلطان بصورة مباشرة، وهو يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة من خلال رفع التوصيات في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة، فضلاً عن الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة من وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، وكذلك يمارس مجلس الوزراء صلاحيات ومهام لا تحتاج إلى نص قانوني مثل المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية مع السلطان أو نيابة عنه، فضلاً عن شرح وجهة نظر الحكومة للسلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية للدولة.

90- عُمان 95، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والانباء والاعلام، وزارة الاعلام، مسقط، سلطنة عُمان، 1995، ص: 115.

91- النظام الأساسي لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 9.

3. وزارة الخارجية

«تعد وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية للسلطنة والمسؤولة عن تنظيم وتوجيه علاقة الدولة بالدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية، وتحرص الدبلوماسية العُمانية المهتدية بالفكر السامي للسلطان في الحاضر والمستقبل كما يراها بعض المراقبين على صداقة العالم واستمرار العلاقات الحسنة والمتكافئة مع كل الدول عن طريق التعاون والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور وتثبيت دعائم الاستقرار العالمي»⁹². وتلتزم وزارة الخارجية في أداء مهامها واختصاصاتها على وفق المبادئ المنصوص عليها في النظام الأساسي للدولة وعلى وجه الخصوص المبادئ الأساسية التي تُعتبر الثابت والمرتكز الرئيس لسلطنة عُمان، فهي تعمل على المحافظة على استقلال وسيادتها وصون كيان الدولة، وتوثيق التعاون وأواصر الصداقة مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل على وفق المصالح المشتركة، وكذلك رعاية المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والعسكرية مع دول العالم.

وتُعد وزارة الخارجية العُمانية الجهة التي يُلقى على عاتقها المسؤولية الكبرى في تنفيذ السياسة الخارجية بوصفها الجهة المختصة عن ذلك، وكذلك هي الوجه الخارجي للسلطنة من خلال السفارات والبعثات الدبلوماسية لدى الدول الأخرى، «التي تبلغ عددها حتى عام 2016 (50)، سفارة و(15) قنصلية، و(2) مكتب دائم، فضلاً عن وفد دائم واحد»⁹³، وهذا يبين طبيعة الدور الذي تمارسه وزارة الخارجية في السلطنة في بناء علاقات سلطنة عُمان الخارجية وتقويتها.

92- موقع وزارة الخارجية العُمانية، عن الوزارة، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.mofa.gov.om>

93- نقلاً عن: رؤى بديوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العُمانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، مصدر سابق، ص: 54.

ثانياً: السلطة التشريعية:

هي الجهة التي تقوم بإصدار القواعد القانونية التي تلتزم بها السلطة التنفيذية، حيث تتمتع بالعديد من الصلاحيات الخاصة بالسياسة الخارجية، «إلا أن دورها في صنع السياسة الخارجية يتوقف على مدى قدرتها على استخدام صلاحياتها وفقاً لنوع النظام السياسي الموجود في الدولة»⁹⁴.

«ويعود تأريخ السلطة التشريعية لسلطنة عُمان لما كان يُعرف باسم (البرلمان المفتوح) الذي يلتقي فيه السلطان قابوس مع المواطنين وشيوخ القبائل»⁹⁵، «وكانت بداية السلطة التشريعية عبر مجالس مهنية تطورت مع مرور الزمن»⁹⁶، وقد جاء تشكيله تأكيداً من السلطان قابوس على قيمة التطور المستمر والتدريجي المرتبط بالحاجات الحقيقية للمجتمع العُماني وما يحقق للدولة من ابعاد مهمة في المشاركة الإيجابية للمواطن العُماني في مناقشة الخطط التنموية فضلاً عن القضايا التي تمه المجتمع العُماني بنحو عام.

وقد مرت السلطة التشريعية بمراحل متعددة بدءاً من المجلس الاستشاري الذي يُعين أعضاؤه من قبل السلطان مروراً بمجلس الشورى، وكذلك «مجلس الدولة الذي يشكل مع مجلس الشورى ما يعرف بمجلس عُمان»⁹⁷، وقد رافق هذا التطور والتوسع في السلطة التشريعية زيادة في الاختصاصات والأدوار التي تمارسها السلطة ومنها ما يتعلق بالشؤون الخارجية، حيث تتمتع السلطة التشريعية على وفق الصلاحيات الممنوحة له في النظام الأساسي للدولة في المادة (58)، من «تقديم توصياته

94- نقلاً عن: رؤى بدوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العُمانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، مصدر سابق، ص: 44.

95- عبد الرضا علي أسيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، 2007، ص: 45.

96- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، حول انتخابات مجلس الشورى في سلطنة عُمان 2007، مجلة متابعات إقليمية، العدد 1، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، العراق، 2008، ص: 1.

97- أيمن السيد عبد الوهاب، الانتخابات العُمانية وخصوصية التجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مؤسسة الأهرام، مصر، 1998، ص: 243.

لمشروعات الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي ترفع لمجلس الوزراء ليتخذ ما يراه مناسباً»⁹⁸، ويقوم المجلس بدوره في تعزيز علاقات السلطنة الخارجية من خلال المشاركات في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية التي من خلالها يبين المجلس مواقف سلطنة عُمان من مختلف القضايا الإقليمية ودعم قراراتها الخارجية على وفق مصلحة السلطنة الداخلية والخارجية.

إن السلطة التشريعية في سلطنة عُمان والمتمثلة بمجلس عُمان، تمارس اختصاصاتها في مجال السياسة الخارجية بشكل محدود على الرغم من التحديثات التي ادخلها السلطان قابوس بعد توليه الحكم عام 1970، إلا أن ذلك ربما يكون مقصوداً على حد قول المراقبين للشأن العُماني؛ لأن توجيه وصنع السياسة الخارجية يحتاج إلى وعي كبير على حد تعبيرهم وهذا الأمر موجود بنسبة قليلة على الرغم من التحديث والتجارب السياسية التي مرت بها سلطنة عُمان بعد تسنم السلطان قابوس للحكم.

وقد عمل المشرّع العُماني في عملية صنع السياسة الخارجية في العديد من المؤسسات الموجودة في السلطنة ابتداءً من السلطان وانتهاءً بمجلس عُمان، إلا أن هناك فارقاً كبيراً وواضحاً بينها وبين اختصاصاتها وأدوارها إذا ما قارنا بينهما، فسيتضح إن الدور القيادي والتوجيهي للسياسة الخارجية العُمانية بيد السلطان قابوس لما منحه إياه النظام الأساسي وثقة الشعب العُماني فيه، فكل مشاريع القوانين التي تُسن في البداية تُرفع إلى السلطان قابوس للنظر فيها ومن ثم يقرر العمل بها من عدمه، على الرغم من التطورات التي لحقت بمؤسسات صنع السياسة الخارجية في سلطنة عُمان منذ استلام السلطان قابوس للحكم عام 1970 وحتى الآن فإن الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية بقي في يد السلطان.

98- النظام الأساسي لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 11.

المبحث الثاني:

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العُمانية

وسائل السياسة الخارجية بنحوٍ عامٍ متنوعة ومختلفة تبدأ بالوسيلة الدبلوماسية مروراً بالوسائل المختلفة كالإقتصادية والعسكرية والإعلامية وغيرها، وقد تستدعي عملية تنفيذ السياسة الخارجية إلى استعمال وسيلة واحدة أو قد تتطلب تضافر عدة وسائل معاً، ويرتبط اختيار وسيلة معينة بطبيعة القرار المراد تنفيذه والملابسات المحيطة به والأهداف النهائية، فضلاً عن طبيعة البيئة الخارجية وإمكانية تحقيق هذه الوسيلة أو تلك لأهداف السياسة الخارجية بالتكاليف المقبولة والعوائد المرضية للدولة.

ويتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استخدام وتعبئة مجموعة من الوسائل والموارد والمهارات التي تناسب تحقيق تلك الأهداف التي يُحددها صناع السياسة الخارجية في الدولة، على الرغم من التفاوت في هذه الوسائل والموارد والمهارات من بلد إلى آخر، كذلك إن عدم وجود تلك الموارد والمهارات يصح من الصعب تحقيق الأهداف المرسومة لدى صانع القرار في بعض الأحيان.

«إن أهمية وسائل السياسة الخارجية لا ينبع فقط من دورها لتحقيق تلك الأهداف فقط، ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية ومحدداً لمعالم تلك السياسة»⁹⁹، وأن الدولة حينما تُتاح لها وسيلة دون غيرها فإن ذلك سيغلب طابعاً معيناً على سياسة الدولة الخارجية، بمعنى تتوافر للدولة وسيلة واحدة كأن تكون الوسيلة العسكرية فإن الصبغة التي ستأخذ على سياستها الخارجية إنما عسكرية على اعتبار أن الدولة ستستخدمها بدرجة أكبر من بقية الوسائل التي لا تمتلكها الدولة أو أنها تمتلكها لكنها ضعيفة، وعليه ستتسم السياسة الخارجية بطابع عسكري نتيجة تكرار استخدام تلك الوسيلة وتوظيفها.

99- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية للدول، مكتبة النهضة المصرية، مصدر سابق، ص 91.

بنحو عام أن الدولة تنصرف بجزء من مواردها ومهاراتها وطاقاتها إلى تنفيذ سياستها الخارجية عبر الوسيلة التي تستخدمها، فقد نجحت سلطنة عُمان من استخدام وسائل مختلفة وبارزة في تنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها المرسومة على نحو متوازن ووسطي وحيادي، استطاعة من خلال تلك الوسائل وممارستها أن تكون الأنموذج الأبرز في المنطقة نتيجة لعوامل ذُكرت مسبقاً في هذا الفصل، فضلاً عن استخدام مواردها الاقتصادية والبشرية والسياسية والعسكرية على النحو الذي جعلها محط تأثير واحترام إقليمي ودولي.

المطلب الأول:

الوسيلة الدبلوماسية

انطلاقاً من أن الدبلوماسية هي «مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي نظم العلاقات بين الدولة، والمنظمات الدولية، والممثلين الدبلوماسيين؛ بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدولة بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية»¹⁰⁰، فقد سعت سلطنة عُمان إلى أن تنظم مواردها ومهاراتها واستخدامها في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، مما جعل من هذه الأداة بارزة في المحافل الدولية ومؤثرة في الوقت نفسه.

إذ سعت سلطنة عُمان ومنذ تولي السلطان قابوس للحكم إلى أن ترسم لها دبلوماسية مؤثرة وانتهاج حيادية واضحة للتعامل إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية، فضلاً عن تأثر هذه الدبلوماسية بآراء وتوجهات السلطان نفسه باعتباره الموجه الرئيس للسياسة الخارجية للسلطنة، كذلك إلى توظيف مجموعة من الموارد عبر شبكة من السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من

100- سعيد أبو عبا، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار شيماء للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، الأردن، 2009، ص:13.

أدوات الاتصال الدولي لشرح سياسة السلطنة إزاء القضايا الدولية، فقد كانت السياسة الخارجية العُمانية ودبلوماسيتها معروفة ومفهومة على أن الدولة لم تكن معروفة في العالم ومغلقة وكان هدفها الذي تصبو إلى تحقيقه هو التعريف بالدولة للعالم أجمع، فمن خلال المنهج الذي تبناه السلطان قابوس هو الانفتاح على العالم بشكل عام والجوار الإقليمي بشكل خاص، من خلال دبلوماسية ناجحة يستطيع من خلالها التعريف بمنهج سلطنة عُمان للتعامل مع تلك الدول القائم على الحوار البناء والحياد في المواقف التي تنشأ نتيجة المصالح أو الصراعات.

«وبعد السبعينيات وبداية عام 1980 اتخذت سلطنة عُمان قراراً مهماً جداً في سياستها الخارجية، وهو أن سياستها لن تكون على المستوى العربي فقط، بل على العالم كله آسيوياً وأفريقياً وغربياً وشرقياً، فتطورت سياسة عُمان بين المدة 1985 - 1989؛ لتكون أول جلسة لمجلس التعاون الخليجي* في مسقط لتوضح السلطنة الدور العُماني في منطقة الخليج، انطلاقاً من أهمية الأمن الخليجي بالنسبة لعُمان»¹⁰¹.

فقد انخرطت السلطنة في سياسة خارجية بعد عام 1970 ووضعت اسساً ومرتكزات استطاعت من خلالها أن تحقق الدبلوماسية العُمانية الكثير من الإنجازات على مختلف الصُعد، واتصفت دبلوماسيتها بالهدوء والاعتدال والتوازن والحياد والتأثير في محيطها الخليجي مما جعلها موضع احترام وتقدير من جميع دول العالم، ويعود ذلك لما فرضته حقائق الجغرافيا والتاريخ والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها سلطنة عُمان.

(*) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، منظمة إقليمية سياسية اقتصادية عربية مكونة من ست دول تطل على الخليج العربي (الإمارات، الكويت، السعودية، البحرين، قطر، سلطنة عُمان) تأسس عام 1981، وكان الغرض من تأسيسه هو تحقيق الوحدة بين أعضائه على أساس تحقيق أهدافها المشتركة والهويات السياسية والثقافية الماثلة التي تعود جذورها إلى المعتقدات الإسلامية، للمزيد انظر: أسماء سعد الدين، أسباب تأسيس مجلس التعاون الخليجي 2016.

101- جوزيف كشيبيان، رؤية من الخارج، بعض مميزات السياسة الخارجية: الاستقلالية في حماية المصلحة الوطنية، محاضرات الدورة الثالثة عشرة، وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي العُماني، ص: 34.

تعاملت سلطنة عُمان مع القضايا الإقليمية والعربية والدولية كافة بمختلف أنواعها على المصدقية والشفافية والالتزام بالموضوعية والإيجابية في التعاطي معها، فضلاً عن عدم الانحياز إلى أي طرف دون حق وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية ولا السماح لتلك الدول بالتدخل في شؤون عُمان الداخلية، وكذلك يُشير بعض المحللين أن فهم السياسة الخارجية ينبع من فهم الثقافة المحلية التي تتجسد عبر الكثير من الممارسات اليومية العديدة من الممارسات الدبلوماسية التي تُرجمت من خلال العمل الدبلوماسي، «ويُشير البعض الآخر إن الدبلوماسية العُمانية المعاصرة تتسم بأربع خصائص»¹⁰²:

- الميل للتركيز على العوامل الجيوسياسية الدائمة.
- الابتعاد عن النزاعات الايديولوجية والطائفية.
- تفضيل التوافق في الممارسات الاجتماعية والسياسية.
- الحكمة والزهد والعف عن المغام والمكاسب الذاتية وتسجيل النقاط.
- التأكيد على التسامح.

وتمسكت السلطنة بمبادئها وحيادها على الرغم من التطورات التي حدثت في المنطقة والعالم، منتهجة دبلوماسية متزنة وواقعية في جميع طروحاتها، تأخذ بالحسبان كل المواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية، وتجسد ذلك في عدة مواقف للسلطنة إبان الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية - الإيرانية وكذلك الغزو العراقي للكويت مروراً باحتلال أفغانستان عام 2001 والحرب على العراق عام 2003 وأخيرها وليس آخرها ما سُمي بالربيع العربي عام 2011، فقد كان لسلطنة عُمان مواقف واضحة وثابتة على وفق مبادئ سياستها الخارجية، ومثلت الوساطة والمفاوضات أبرز سمة لها في الوسيلة الدبلوماسية في تنفيذ سياستها الخارجية وهما كالاتي:

102- محمد نجيب السعد، الدبلوماسية العُمانية.. نجاحات متوالية، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، 2015، ص: 2.

أولاً: الوساطة

تعد الوساطة إحدى الوسائل الدبلوماسية التي تلجأ إليها الدولة في قضية ما بين طرفين فأكثر، وتُعرف الوساطة بأنها «سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق إشراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر»¹⁰³، وإن الدولة الوسيط؛ أي التي تقوم بدور الوساطة، فهي إما تتدخل من تلقاء نفسها بين الطرفين المتنازعين وإما بناءً على طلب أحد أطراف النزاع؛ وبالتالي تقوم بتقديم اقتراحاتها للأطراف المتنازعة من أجل حلّ النزاع بينها.

لا بدّ للدولة التي تقوم بدور الوساطة أن تتمتع بسمات معينة متكاملة تجعلها قادرة على تأدية ذلك الدور، فمثلاً يجب على الدولة أن تكون على درجة عالية من المهارة والثقة لنجاح كسب ود الأطراف المتنازعة، فضلاً عن أن مهمة الوساطة تقتضي وجود العدالة والمهارة والرأي الصائب، وأن يكون الوسيط حيادياً ويهدئ الضغائن الكامنة، ويُقرب بين الآراء، وهذا كان واضحاً في الكثير من المواقف التي اتخذتها سلطنة عُمان بنحوٍ عام، ولاسيما في الملفات الإقليمية التي كانت على درجة عالية من الحساسية، فكان تبني دور الوساطة تارةً يأتي بشخص السلطان قابوس مباشرة كالحرب العراقية - الإيرانية أو من ينوب عن السلطان في حال غيابه تارةً أخرى مثل: زيارة وكيل الوزارة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي حينها إلى طهران للقاء السيد الخميني بعد ثورة عام 1979.

ولعل دور الوساطة في الغالب يتطلب وجود شروط أو سمات تتمتع بها الدولة لتأخذ دور الوساطة ومنها¹⁰⁴:

103- يُنظر: محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص: 737.

104- أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان أمودجاً)، مصدر سابق، ص: 16.

- أن تتمتع الدولة التي تقوم بدور الوساطة بالنفوذ الأدبي والودي الذي يربطها بين الطرفين وإظهار رغبتها الشديدة في وصول الطرفين إلى حل.
- يستند دور الوسيط إلى الحقائق ومن ثم فمن الضروري أن تتوافر للوسيط قاعدة معلومات أساسية موافية عن تفاصيل النزاع حتى تكون التوصيات والمقترحات محط قبول الطرفين.
- يكون دور الوسيط على درجة عالية من المهارة والحنكة السياسية والدبلوماسية، فضلاً عن عامل السرية الذي يعد في بعض الأحيان من العناصر الأساسية المساعدة في إنجاح دور الوسيط.
- إن وسيلة الوساطة التي تبذلها الدولة أو المنظمة الدولية غير ملزمة لطرفي النزاع ولهما الحرية في القبول بها من عدمه، فهو دور ودي وليس الزامياً.

ثانياً: المفاوضات

يقصد بالمفاوضات «تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما ويقوم بالمفاوضات عادة المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأطراف عن طريق مبعوثين خصيصين أو عن طريق وزراء الخارجية»¹⁰⁵، وتُعد المفاوضات إحدى الوسائل الفضلى في تسوية النزاعات الدولية، وقد امتازت بها سلطنة عُمان بعد بداية الثمانينيات من القرن العشرين، فقد أخذت على عاتقها في تبني بعض المفاوضات بين أطراف النزاع آنذاك، ولم تدخر جهداً أو حلاً إلا وكانت السلطنة جزءاً من تلك المفاوضات.

إن الدول ذات الامكانيات المتواضعة نادراً ما تستطيع فرض نفسها على مسرح الأحداث الدولية أو الإقليمية، لاسيما وأن المجتمع الدولي ينصاع إلى الدول القوية، وغالباً ما تعدل الدول عن مواقفها أو تغييرها وربما تتخلى عنها وفقاً للتطورات والمتغيرات التي تحدث في الساحة الدولية، لكن استطاعت سلطنة عُمان من خلال استعراض ثوابت سياستها الخارجية أن نجد أنها انتهجت سياسة

105- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتاب، ط 5، القاهرة، 2010، ص: 359.

خارجية ثابتة وملتزمة وحيادية تجاه مواقفها في تبنيها للمفاوضات القائمة على الالتزام والتخطيط الواعي على وفق ما تمليه المفاهيم الحديثة للمجتمع الدولي.

أصبحت سلطنة عُمان تأخذ دوراً فعالاً في الكثير من ملفات المنطقة في مُدد مختلفة كان أبرزها بعد عام 2011 من تبنيها إدارة مفاوضات مع أطراف النزاع لأجل إيجاد حلول عاجلة للأزمات التي عصفت بالمنطقة، بدءاً بالأزمة السورية التي طالما دعت الأطراف المتنازعة بأن ذلك شأن داخلي، وكذلك الحال بالنسبة إلى ليبيا ومصر، فضلاً عن إدارة مفاوضات داخل مجلس التعاون الخليجي من أجل حل الأزمة الدبلوماسية الخليجية وسحب السفراء من قبل السعودية والإمارات والبحرين من دولة قطر، كذلك الحال تجاه الأزمة اليمنية والعمل على الدفع باتجاه المفاوضات والحوار المباشر بين أطراف الأزمة داخلياً، فضلاً عن أن الدور الأبرز كان للملف النووي الإيراني - الأمريكي الذي كانت سلطنة عُمان قد اضطلعت بدور رئيس في معالجة التوترات بين طهران والمجموعة الدولية عبر استثمارها عمق العلاقة بينها وبين إيران بحكمة عقلانية وواقعية انطلاقاً من ضرورة وجود تفاهم إيراني - غربي لضمان أمن الخليج من جهة، ويؤمن المصالح الغربية فيه من جهة أخرى.

المطلب الثاني:

الوسيلة الاقتصادية

تُعد مجموعة الإمكانيات الاقتصادية المادية وغير المادية للدولة القوة الاقتصادية، وهي التي تعد من أهم اشكال القوة، بل الأساس الذي تركز إليه أنواع القوة الأخرى، فما تمتلكه الدولة من المواد الخام وحجم الأموال المتاحة ونظم المعلومات الإدارية والاقتصادية والموارد المعرفية من أهم العناصر التي تركز عليها الدولة في بناء اقتصادها، وكذلك رسم استراتيجياتها العليا لاقتصاد البلد، فالإقتصاد القومي أصبح اليوم أهم مراكز الدولة ومنبع قوتها، فكلما كانت الدولة ذات موارد طبيعية وإمكانيات اقتصادية قوية كلما كانت لديها سياسة خارجية قوية مستمدة من اقتصاد الدولة الرصين.

«حيث تُعد الوسيلة الاقتصادية من الوسائل المهمة التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي في الدول؛ لذلك فإن توفير الإمكانيات الاقتصادية الوطنية، والقدرة على استثمارها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، كما يؤدي الاقتصاد دوراً مهماً في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، مما يعني أن العامل الاقتصادي يعد أحد العوامل المهمة في السياسة الخارجية لأي دولة من خلال التوظيف الأمثل لها»¹⁰⁶.

كانت سلطنة عُمان تعاني من معوقات اقتصادية عديدة منذ وقت بعيد، كما أثرت التطورات السياسية والاقتصادية الدولية في زيادة معاناة الاقتصاد العماني في بداية القرن العشرين، فكان لعدم الاستقرار الاقتصادي أثر واضح لعلاقات السلطنة الاقتصادية مع بقية الدول، «لكن السلطنة بقيت في معظم الفترات قوة ملاحية وتجارية مهمة إن لم تكن القوة الأهم في المنطقة، فساعد ذلك على انعاش طرق التجارة البحرية وأنشأ التجار العمانيون شبكة من العلاقات الاقتصادية مع التجار في عدد من البلدان والمناطق»¹⁰⁷، وقد كانت المصالح التجارية المتبادلة بين السلطنة وبقية البلدان هي العنصر الأساس في تحديد مسار تلك العلاقة فيما بينهم، وفي عام 1970 بدأت سلطنة عُمان مرحلة اقتصادية جديدة قائمة على تحديث مؤسساتها والالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول، فضلاً عن توقيع اتفاقات اقتصادية إقليمية ودولية والانتساب إلى منظمات ومؤسسات عالمية.

فقد كانت الرؤية الواضحة للقيادة العمانية هي أن تجعل من عُمان حالة مستقرة وهادئة وأمنة، فقد أوضح السلطان إن سلطنة عُمان تحتاج المزيد من التنمية والتطور الاقتصادي وتصحيح مسار الاقتصاد العماني، فضلاً عن معالجة الأخطاء السابقة وتلافيتها التي أثرت وبنحو كبير على

106- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 32 - 33.

107- طاهر بن علي بن طاهر مقبيل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العمانية، مصدر سابق،

ص: 127.

بنية الاقتصاد العُماني، «فأطلق السلطان قابوس خطته التنموية الأولى واعقبها بالثانية فتحقق تقدم في وقت قياسي، إذ نقل عُمان وفي غضون سنوات قليلة إلى العصر الحديث وعلى مختلف الأصعدة والقطاعات ولاسيما في التربية والتعليم والمواصلات»¹⁰⁸.

وتمتلك سلطنة عُمان جميع المقومات والتطور تجارياً وصناعياً بحكم عدة عوامل أهمها الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والنفط، وتُعد حركة التجارة والصناعة بالنسبة للاقتصاد العُماني مصدراً آخر للدخل القومي مما يقدمه من طاقات لتعزيز التنمية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية، ويساعد ذلك في دعم صناعات القرار في قرارات السياسة الخارجية، « فقد تحقق تحول عُمان من دولة ضعيفة إلى قوية في مرحلتين، وكانت الأولى في أثناء حكم السلطان سعيد بن تيمور، والثانية التي تُعد الأبرز بعد وصول السلطان قابوس للحكم»¹⁰⁹، حيث سعى نتيجة ما يتمتع به موقع السلطنة الجغرافي إلى «تقوية الصلات التجارية مع العديد من الدول والأخذ بنظام السوق الحر وتشجيع الاستثمارات الخارجية وتنشيط القطاع الخاص»¹¹⁰، فضلاً عن ضبط موازنة الدولة، وتسديد الديون وإحكام السيطرة على الرسوم والعائدات الجمركية والضرائب، وبناء مقومات اقتصادية نشطة وتبادل تجاري مرن مع دول المنطقة والعالم.

108- طاهر بن علي بن طاهر مقبيل، أثر المحددات الجغرافية والتأريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 129.

109- بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في عُمان، مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص: 57.

110. عبد العباس فضيخ العزيري، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عُمان -دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية- ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 1999، ص: 173.

ويمكن إعطاء نبذة عن الاقتصاد العُماني¹¹¹:

1. قطاع الثروة النفطية والغاز الطبيعي: يُعد النفط عاملاً مهماً في موازنة سلطنة عُمان، إذ يُشكل ما نسبته (28%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة. أما قطاع الغاز الطبيعي فقد شهد نمواً ملحوظاً في حجم الإنتاج حيث تصل مشاركته في الناتج القومي بنسبة (9.2%).
2. قطاع التجارة الذي ازدهر في سلطنة عُمان نتيجة الموقع الجغرافي المتميز لها من خلال تحويل السلطنة إلى مركز إقليمي للتجارة والخدمات وإعادة التصدير.
3. قطاع الصناعة الذي يُعد الركيزة المهمة والاستراتيجية طويلة المدى، وتبلغ مشاركة هذا القطاع بنسبة (21%) من الناتج القومي الإجمالي.
4. قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية، حيث يُعد من القطاعات المهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لارتباطه بالأمن الغذائي من ناحية، وارتفاع عدد العاملين فيه من ناحية أخرى.
5. قطاع السياحة، لقد أولت سلطنة عُمان قطاع السياحة أهمية ملحوظة في الأونة الأخيرة؛ بسبب توفر المقومات الطبيعية كالجبال والشواطئ، مما دفع السلطنة لإنشاء المشاريع العديدة في سبيل تطوير هذا القطاع.

لقد أصبحت الوسيلة الاقتصادية العُمانية من أهم الوسائل في تنفيذ سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، لما يتمتع به الاقتصاد العُماني من قوة وتنوع موارده، فضلاً عن وضع خطط مدروسة للنهوض بهذا القطاع ليصبح وسيلة ناجحة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للسلطنة، والحفاظ على العلاقات العُمانية مع دول العالم عبر الدخول في اتفاقيات مشتركة تُزيد

111- نقلاً عن: حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 33.

من واقع التعاون، ومن هنا فإن الوسيلة الاقتصادية كلما كان صناع القرار يخططون بنحوٍ مدروس وموثوق في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية داخل الدولة، كان هناك قرار سياسي خارجي قوي يحقق أهداف تلك السياسة بنحوٍ ثابت وواضح.

وبهذا استطاعت السلطنة أن تجعل من الوسيلة الاقتصادية عاملاً مهماً وأساسياً للاستقرار الذي يؤثر بدوره على سياستها الخارجية الحيادية تجاه دول العالم، «واستثمرت الإمكانيات الاقتصادية ضمن خطوات مدروسة، واستطاعت من خلال هذه الامكانيات تحقيق أهداف السلطنة؛ مما جعل السياسة الخارجية لسلطنة عُمان أكثر مصداقية على الصعيدين القومي والدولي على حد سواء، وإن العامل الاقتصادي ساعد السلطنة في اتساع تمثيلها السياسي الخارجي، فضلاً عن ذلك استطاعت سلطنة عُمان بناء شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول التي تنتمي للأمم المتحدة، وهذا بدوره يؤكد أهمية الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها السلطنة مما ساعد في إعطاء سياستها الخارجية خصوصية واضحة تمثلت باستمراريتها وحيادها وحضورها وتأثيرها في كثير من المحافل الدولية، سواء أكان ذلك عبر المنظمات الاقتصادية الدولية أو غيرها من المنظمات التي ترتبط ببيئة الأمم المتحدة من خلال التواجد الدائم والنشط داخل هذه المنظمات.

المطلب الثالث:

الوسيلة العسكرية

تُعد الوسيلة العسكرية واحدة من الوسائل في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ولكن في سلطنة عُمان الأمر يختلف؛ حيثُ تضطلع وزارة الدفاع بتنفيذ السياسة الدفاعية لقوات السلطان المسلحة، منطلقة في ذلك من فكر وتوجهات السلطان نفسه، حيثُ سعت طوال مدة السنوات السابقة إلى جعل من الوسيلة العسكرية أداة لحفظ الأمن والاستقرار في ربوع السلطنة، والعمل على إعداد مؤسسة عسكرية تتمتع بكفاءة قتالية عالية، والعمل على تطويرها بما يتلاءم ومتطلبات العصر على وفق أسس

حديثة واستراتيجية ووطنية، وكان لتوجهات ومهارات السلطان قابوس العسكرية وخلفيته الدراسية العسكرية دوراً في بناء هذه المؤسسة، وتضم قوات السلطان المسلحة في صفوفها ما يأتي¹¹²:

- الجيش السلطاني العُماني.

- سلاح الجو السلطاني العُماني.

- البحرية السلطانية العُمانية.

- الحرس السلطاني العُماني.

فبعد عام 1970 سعت سلطنة عُمان إلى امتلاك قوات مسلحة مقاتلة أكثر قوة، وأفضل تدريب بسبب ما أُملى عليها موقعها الجغرافي بهذه المسؤولية، وكذلك الرغبة العُمانية في بناء جيش نظامي قادر على درء الخطر عن حدود الوطن، «وتُعد سلطنة عُمان من أكثر دول الخليج فيما يتعلق بمعدل الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي، لكن حدث انخفاض في واردات السلاح للسلطنة في أوائل التسعينيات فأصبحت في المرتبة الثانية تتقدمها السعودية في ذلك»¹¹³، وعلى الرغم من التوترات الحدودية بين عُمان وجيرانها، إلا أنها استطاعت أن تؤدي دوراً رئيساً في منظومة دول مجلس التعاون والسعي إلى تعزيز قوتها العسكرية وقدرتها، واستخدمت الوسيلة العسكرية عن طريق الحوارات والاتصالات العسكرية في بناء علاقات مستقرة مع الدول الإقليمية، وساعدت سلطنة عُمان في دعم تأسيس قوة للرد السريع داخل دول مجلس التعاون الخليجي متقاسمة الرؤية مع السعودية في هذا المجال، من أجل الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي من جهة، وإشاعة ثقافة الأمن الجماعي أو العالمي من جهة أخرى.

112- وزارة الدفاع العُمانية، متاح على الموقع الرسمي:

<http://www.mod.gov.om/ar-OM> .

113- رياض نجيب الريس، ظفار قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي 1970 - 1976، ط 1، مركز الخليج

للتنمية، لندن، ص: 86.

في العام 2006 «بلغ عدد القوات السلطانية المسلحة إلى 44100 جندي، وقدرت وكالة المخابرات المركزية في العام نفسه وجود (581444) شاباً في عُمان قادرين على حمل السلاح إن تطلب الأمر ذلك»¹¹⁴، وهي تتفوق بالمقارنة مع دول مثل اليمن والبحرين التي تشبه ارقام الجيش السلطاني من حيث العدد، وهذا بدوره يعكس مستوى أعلى من الاستقرار الداخلي في السلطنة، على الرغم من أن وجود المشاكل أو التعرض إلى مشاكل أمنية فيها نادر، «وتُعتبر الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في طليعة الدول المستفيدة من صفقات الأسلحة وبيع البرامج والتقنية عالية المستوى للسلطنة»¹¹⁵.

إن هذا التمكين الأمني جعل من الأجهزة الأمنية أن تؤدي دورها الوظيفي القائم على تجفيف منابع التآمر الداخلي والخارجي، حتى أصبحت محوراً أساساً في وضع السياسات وتنفيذها، والمشاركة في السلك الدبلوماسي والأكاديمي من باب حرية السوق وإتاحة الفرص للجميع، فأصبح لها ملحقيات عسكرية في داخل البعثات الدبلوماسية العُمانية في أغلب دول العالم، ولها رأي كبير في توجيه السياسة الخارجية العُمانية بالاتجاه الذي يسمح بقاءها على الحياد.

ولم تكن سلطنة عُمان طرفاً في حلف عسكري معين ضد آخر، ولم تنضم إلى أي سياسة محاور في المنطقة؛ مما جعل من مؤسستها العسكرية مهنية تعمل على حفظ الأمن والاستقرار داخل السلطنة، فضلاً عن إبداء المشورة العسكرية والآراء في حل النزاعات والخلافات ذات الطابع العسكري على المستوى الإقليمي، وإن كفاءة ضباط الجيش في القوات المسلحة السلطانية المبنية على قواعد متينة وليس على اعتبارات شخصية أو دينية أو قبلية كان لها دور مهم في إيجاد رجال أكفاء جعلوا من المؤسسة العسكرية أن تكون مستقلة تعمل على حماية أرض عُمان وشعبها، «كما ساهمت

114- Anthony Cordesman, The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War Oman, The Center for Strategic and international studies, Washington DC, 2006, p.10.

115- عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2014، الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2014، ص: 98.

المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن داخل السلطنة بعد الاضطرابات التي حصلت عام 1970»¹¹⁶، ومن ثم بدأ الاتجاه نحو دعم هذه المؤسسة وتنميتها وتطويرها لتلبي حاجة السلطنة حتى وقتنا الحاضر.

ومن هنا فإن الوسيلة العسكرية تعد إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وهي أيضاً إحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، وعلى الرغم من أن القوات المسلحة تُعد باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها ومع ذلك هي تحظى باهتمام بالغ لدى وحدات المجتمع الدولي؛ لأن الأداة العسكرية «تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها»¹¹⁷، وأن للأداة العسكرية استخدامات كثيرة فضلاً عن استخدامها التقليدي ونعني به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية.

فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة.

وأن الضغط والردع إذا ما تم من خلالهما تحقيق الهدف القومي أكثر جدوى من الحرب، حيث إنهما لن يكلفا المواطن والمواطن أي عبء إضافي في حين أن الحرب سياترب عليها خسائر إضافية للوطن والمواطن وحجم هذه الخسائر يتوقف على طول أمد الحرب ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها.

116- مجموعة مؤلفين، الربيع العماني: قراءة في الدلالات والسياقات، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص: 369.

117- إياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016، ص: 92.

المبحث الثالث:

العوامل المؤثرة في حياد السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

تأثرت السياسة العُمانية بنحوٍ عام والسياسة الخارجية بنحوٍ خاص بعوامل عديدة جعلت من هاتين السياستين حيادية بشكل متوازن على الصعيد الداخلي والخارجي للسلطنة، حيث سعى السلطان قابوس إلى الحفاظ على هذه السياسة على مستوى عالٍ وواقعي وعلى الرغم من الظروف التي مرت بالمنطقة العربية في فترات متفاوتة خلال فترة حكمه وحتى وقتنا الحاضر، وكان هذا التأثير الذي اضطلع به نتيجة لنظام الحكم الذي تتمتع به السلطنة، فنظام الحكم في سلطنة عُمان وفقاً للمادة (5) من النظام الأساسي «سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان...»¹⁸، وهي مشابهة للأنظمة في الدول العربية لكن يظهر دور مركزي للسلطان في النظام وتطبع السلطة بطابع شخصي على اعتبار أن السلطان هو محور النظام والدولة، فضلاً عما تتمتع به السلطنة من وحدة للزعامة السياسية المتمثلة بالسلطان قابوس، فإن للخطاب السياسي والاستقرار الأمني والاقتصادي، فضلاً إلى الموقع الجغرافي المتميز لها والانسجام المجتمعي كانت كلها عوامل ساعدت السلطنة على البقاء في دور الحياد الإيجابي على المستوى الإقليمي والدولي، مما كان لهذا الحياد نتائج إيجابية ساعدت سلطنة عُمان على اخذ دور الوساطة والمفاوضات في كثير من ملفات المنطقة بفترات متفاوتة جعلها طرفاً مؤثراً فيها.

لقد عملت في كثير من الأحيان هذه العوامل على تقوية مواقف السلطنة في اتخاذ مواقف إيجابية وحيادية وهادئة تجاه القضايا الإقليمية والدولية؛ مما جعل البعض يظن بأن السلطنة تنفرد خارج السياقات* في محيطها العربي تارةً وعلاقتها الخارجية على مستوى المنظمات الدولية وتأثيرها

118- النظام الأساسي لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 2.

(* تنفرد سلطنة عُمان بسياسة خارجية لا تتطابق مع مواقف الدول الخليجية الأخرى، فهي تمتلك توجه في مقاربة القضايا الإقليمية من نوع مختلف عن بقية الجيران الخليجيين سواءً في العلاقة مع إيران أو الخلافات العربية فيما يخص المحاور الإقليمية وصراعها في المنطقة العربية، للمزيد انظر: بدر الإبراهيم، في فهم السياسة العُمانية، موقع العربي الجديد متاح على الرابط:

فيها تارةً أخرى، فقد انطلقت السلطنة في مواقفها استناداً لما تتمتع به من استقرار داخلي وموارد اقتصادية وبنى تحتية انعكس إيجاباً على سياستها الخارجية وموقفها الواضحة، وهذا ما عملت عليه السلطنة منذ 1970 على المقاربة في القضايا الإقليمية خلافاً للمواقف التي تبنتها بقية دول الخليج العربي، كان أبرزها في علاقاتها مع إيران أو موقفها تجاه الخلافات العربية - العربية أو موقفها تجاه الملف السوري أو اليمني.

المطلب الأول: عامل الزعامة السياسية والقرار السياسي

أولاً: وحدة الزعامة السياسية

يرى أغلب المختصين إن عدم تعدد الزعامات والمرجعيات السياسية في النظام السياسي العُماني يرجع إلى السياق العام الذي حدده النظام الأساسي الذي نص على أن السلطان هو رأس الدولة ورئيسها وصاحب السلطة العليا والنهائية في السلطنة، فضلاً عن رئاسة مجلس الوزراء وتعيين من يتولى رئاسته؛ وبالتالي مع وجود المجالس المتخصصة والمحلية ومجلس الشورى والهيئات العليا للقضاء، لكنها جميعاً تخضع لسلطة السلطان من حيث تعيين رؤسائها. «لقد أخذ النظام الأساسي العُماني كما يقول الدكتور محمد العريمي بمفهوم العملية السياسية كونها انطلاقةً من طرفي معادلة تكاملية نتيجة لتوافق أطرافه على خلفية الثقة والمصارحة والتوازن والتساوي في المرجعيات والأخذ بوسيلة الاتصال المباشر دون الحاجة إلى التمثيل بالواسطة بين الحاكم والمواطنين»¹¹⁹، بمعنى إن النظام السياسي العُماني أخذ يُدار بمبدأ الشورى نتيجة الموروث الديني على مستوى الفكر والعادات والتقاليد العُمانية التي تحفظ كرامة الفرد كجزء من المجتمع ولهُ دور فعال في رفق صانع القرار بأهم المقترحات لنهوض بالدولة الحديثة التي أسسها السلطان قابوس؛ لأن شخصية القائد في النظام السياسي العُماني لها مساحة واسعة نابعة من المسؤولية الملقاة على عاتقه في إدارة الدولة.

119- نقلاً عن: عبد الله العليان، الشورى في النظام السياسي العُماني لمحمد العريمي، صحيفة أثير، عُمان، 24 أغسطس/آب 2014، متاح على الرابط:

شكل رقم (1) المناصب التي يشغلها السلطان قابوس



المصدر: عودة السلطان قابوس وضمانات انتقال الحكم، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان 2015.

ثانياً: دور السلطان قابوس

«ولد السلطان قابوس في مدينة صلالة عام 1940 من أم ظفارية الأصل وهو الوريث الوحيد لعرش عُمان بعد السلطان سعيد بن تيمور، تلقى تعليمه الأساسي في اللغة العربية والمبادئ الدينية على أيدي أساتذة متخصصين، وأكمل دراسته الابتدائية في صلالة، ثم أرسله والده عام 1958 إلى إنجلترا حيث واصل تعليمه في المدارس الخاصة في (سافوك) والتحق بعدها بالأكاديمية العسكرية في (ساندهيرست) وتخرج فيها بعد عامين برتبة ملازم ثانٍ¹²⁰، وأخذ يتدرب لمدة 6 أشهر في ألمانيا الغربية في أحد الكتائب البريطانية العاملة ثم عاد إلى بريطانيا ليكمل دوراته في إدارة الحكومات المحلية عبر جولات استطلاعية استغرقت ثلاثة أشهر.

120- منى سالم سعيد جعبوب، قيادة المجتمع نحو التغيير التجربة التربوية لثورة ظفار (1969 - 1992)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2010، ص: 89.

عاد السلطان قابوس بعدها إلى ظفار عام 1964 محاولاً إقناع والده بضرورة التغيير في نمط الحكم ونقل البلاد إلى مصاف الدول المتقدمة وانتشالها من حالة التخلف آنذاك، «لكن لم يلقَ ما يتمناه وعمل والده على تحديد إقامته ومنعه من الاختلاط بعامة الناس وعزله عن الحياة السياسية ومؤسسات صنع القرار وأصبح السلطان قابوس عنصراً من عناصر المعارضة ضد ابيه وكان من أبرز المطالبين بالإصلاح»¹²¹.

وقد ساعدت هذه العوامل التي مرَّ بها السلطان قابوس من قبل والده في إصراره على تغيير نظام والده والعمل على أحداث تغيير جذري في عُمان، وتم ذلك في 23 تموز من العام 1970 عبر انقلاب القصر الذي مهد لوصول قابوس بن سعيد إلى سدة الحكم ورحيل والده وترأس طارق بن تيمور للحكومة، وبدأ السلطان مسيرته «من طريق برنامج إصلاحى للبلاد على جميع الصعد، مبيناً للناس إن الثورة حقٌّ مشروع والسبيل الوحيد للتعبير عن حب الوطن، فلم يكن يحمل أي حقدًا على الثوار، فدعا إلى ضرورة التحلي بالوعي لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد»¹²²، وعمل على مواجهة أسباب الثورة ومعالجتها وتعمير ظفار والنظر في مطالب الناس المشروعة.

«لقد كانت النقلة في مسار العملية السياسية العُمانية من مواقع العمل المتأرجح بين التفرُّد إلى حقيقة المشاركة الواسعة من قبل قطاعات عامة وواسعة في الدولة من أهم الإنجازات التي حققها السلطان قابوس للسلطنة التي كانت تُعد من الدول المتأخرة في انتهاج الأسلوب الديمقراطي الحديث»¹²³، وكذلك على صعيد مؤسسات إدارة الدولة فتأثرت السياسة الخارجية للسلطنة بشخصية السلطان كما يراها أصحاب المدرسة السلوكية «أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد

121- رياض نجيب الريس، الجانب الآخر للتاريخ: أسفار صحافي في طريق العالم، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2007، ص: 112.

122- وزارة الإعلام العُمانية، النطق السامي، مطابع دار جريدة عُمان للصحافة والنشر، مسقط، 1995.

123- فيصل بن سعيد بن أحمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام 1970 - 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، عمان، 2005، ص: 29 - 30.

للسياسة الداخلية؛ وهذا يعني أن مستوى صانع القرار هو أقل من مستوى الدولة بشكل عام، وبالتالي فإن شخصية القائد هي عامل أساسي في صنع القرارات الخارجية»¹²⁴.

تولى السلطان قابوس حكم البلاد عام 1970 وكانت السلطنة آنذاك ذات موارد وعائدات يسيرة، الأمر الذي دفعه إلى ضرورة البدء بتنفيذ مشاريع كبيرة لتنمية البلاد مُركزاً على الإصلاح السياسي لبنية النظام والإصلاح الاجتماعي، «فكانت سمة الواقعية واضحة على شخص السلطان في إدارته للبلاد»¹²⁵، فعلى مستوى السياسة الخارجية كانت القرارات تخضع لرؤية السلطان من أجل البت بما، على الرغم من وجود مؤسسات قادرة على الاضطلاع بهذا الدور أو المسؤولية، لكن يُعد السلطان هو صانع القرار النهائي في السياسة الخارجية إذ تكون مرحلة إعداد القرار ومرحلة اتخاذه حصراً بيد السلطان يساعده فيها بعض المؤسسات الاستشارية ومؤسسات جمع المعلومات، ومن ثم فإن مرحلة تنفيذ القرار تُوكل إلى وزارة الخارجية التي تتكلف بالعلاقات الدولية وهي بدورها همزة الوصل بين السلطنة وبقية الدول الأخرى.

إلى جانب ذلك فقد واصل السلطان إنجازاته المحلية في إعادة الدور العماني كعامل إقليمي نشط عبر إنهاء سياسة والده الخارجية الانفصالية التي كانت سائدة قبل مجيئه، عبر «مواقف حيادية واقعية رسمية للتعامل مع معطيات المتغيرات الجارية في المنطقة»¹²⁶، جعلت من السياسة الخارجية لسلطنة عُمان مثلاً للوساطة والتوازن والاعتدال من خلال التخلي عن المواقف المتطرفة ودعم استقرار المنطقة لضمان المصالح العُمانية في السياسة الخارجية عبر تكريس مزيد من الاهتمام في السياسة الخارجية وتنفيذ سياسات السلطنة الاستقلالية الحيادية، «كما استقرت السياسية الخارجية

124- موسى محمد طويرش، رجل من الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989، ص: 11.

125- سعد أبو دية، السياسة الخارجية في عهد السلطان قابوس 1970 - 1998، ط 1، دار البشر، عمان، 1998، ص: 24.

126- صالح غانم حسين شذر، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص: 118.

العُمانية أصولها ومنابعها من النهج العقلاني الذي انتهجه السلطان قابوس في نظرتة للأُمور، وتقييمها بحكمة وموضوعية بعيدة عن الانفعال أو الاستعجال إزاء الأحداث السياسية محلياً أو عربياً أو على المستوى العالمي»¹²⁷.

واعتمد السلطان قابوس استراتيجية منفتحة استطاعت أن تفتح أبواب السلطنة نحو العالم بشكل منظم وواسع، فعمد إلى فتح البعثات الدبلوماسية على المستوى الإقليمي والدولي في مختلف البلدان، ودخلت عُمان في عضوية المنظمات الدولية والإقليمية وبذلت جهوداً حثيثة من أجل إيجاد مستقبل أفضل لدول الشرق الأوسط، واستطاعت السلطنة إقامة علاقات دبلوماسية مع العديد من البلدان في الجوار الإقليمي مثل العراق والكويت جنوب اليمن آنذاك، والعمل على بناء تلك العلاقة على وفق المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، فضلاً عن توفير المساعدة في حل المشكلات الإقليمية، وتمثل ذلك انطلاقة من إدراك صانعي القرار السياسي الخارجي لسلطنة عُمان الأهمية الجيوسياسية لموقعها في المنطقة، وكذلك التركيز على سياسة إقليمية متزنة وحيادية تجنب السلطنة من مواجهات من شأنها خلق أعداء لها.

سعى السلطان في بداية مسيرته إلى حل أو تسوية المشكلات الحدودية العالقة بين السلطنة وبين الدول التي تجاورها ولها حدود معها خشية من أن تستخدم هذه المشكلات كورقة ضغط تجاه السلطنة من قبل أي طرف يرغب في خلقها، حيثُ ورثت عُمان العديد من الحدود غير المستقرة مع عدد من الدول وربما ستكون لها مشاكل سياسية وقانونية واقتصادية مستقبلاً بين البلدان، فبدأت عُمان بإنهاء خلافاتها الحدودية مع «المملكة العربية السعودية في مايو/آيار 1991 ومع اليمن في أكتوبر/ تشرين الأول 1992 وكذلك مع الإمارات العربية المتحدة في عام 1993، وانتهت نزاعاتها مع إيران عام 1975»¹²⁸، وقد عُد هذا إنجازاً مهماً للسلطان قابوس في بناء سياسة خارجية جديدة للسلطنة استطاع من خلالها إبقاء عُمان خلال السنوات الثلاثين الماضية على علاقة جيدة مع القوى الكبرى عبر التزامها بالشرعية الدولية والمبادئ الأساسية للنظام الدولي والسعي إلى إشاعة جهود السلام في العالم.

127- طاهر بن علي بن طاهر مقبول، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 78.

128- Abdullah Salim Hamed, The Political changes in Oman From 1970: Transition Towards Democracy, (unpublished doctor Thesis) In the University of Hull, England, 2004, p.248.

المطلب الثاني:

دور الخطاب السياسي السلطاني في السياسة الخارجية العُمانية

كان للخطاب السياسي العُماني بشكل عام أثراً في سياستها الخارجية فضلاً عن أهمية ذلك الخطاب فإنه يمتاز وبنحو ملحوظ على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي كان للخطابات السامية التي يلقيها السلطان قابوس على المواطنين في كل ذكرى سنوية للعيد الوطني العُماني عبر كلمة في مجلس عُمان وبحضور الحكومة كاملة اثر مهم في نفوسهم منذ توليه للحكم عام 1970، حيث يتناول خطابه كل ما يهم الشأن الداخلي وأثره على الشأن الخارجي العُماني، ويكون للخطاب عدة دلالات حسب المرحلة التي تمر بها السلطنة من الناحية الأمنية أو السياسية والاقتصادية والتنمية، فضلاً عن التأكيد على مبادئ النهضة العُمانية ورسم المعالم المستقبلية للسلطنة.

أما على الصعيد الخارجي فكان للخطابات دور بارز في المجتمع الدولي، حيث كان لها الأثر البارز في انضمام سلطنة عُمان للمنظمات الدولية الإقليمية من خلال التزامها بالقوانين والأنظمة والمواثيق الدولية التي تنص عليها تلك المنظمات، فضلاً عن التزام الحياد والوسطية في خطابات السلطان تجاه دول العالم لقد أدى التزام السلطان قابوس بخطاب سياسي وأمني متزن مبني على أسس وثوابت السياسة الخارجية للسلطنة، بعد أن أصبحت السلطنة في العديد من المواقف الدولية وسيطاً محايداً في حل الأزمات، فضلاً عن أن دور الخطاب السياسي لسلطنة عُمان لسنوات طوال منذ عام 1970 وحتى اليوم «أثبت فائدته ونجاحه في ترسيم الحدود مع الجيران وحمى السلطنة من الكثير من المشكلات فكان أبرزها رياح التغيير والفوضى التي عصفت في منطقة الشرق الأوسط عام 2011»¹²⁹.

129- شهيرة سلوم، السلطان المطلق يعتمد بالحياد ليحفظ البيت العُماني، صحيفة الاخبار اللبنانية، العدد 2131، لبنان، 2013.

ويمثل الخطاب السياسي لسلطنة عُمان وبوضوح مكانة بارزة في سياستها الخارجية فهي على أساس ذلك الخطاب تُوصَل رسائلها إلى الجيران ودول العالم بشكل أجمع «ويتجلى من خلاله مضمون القرار السياسي الخارجي وابعاده إليها، حيثُ تتجدد على ضوءه معالم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان التي تعكس في نهاية المطاف مدى مصداقية السياسة الخارجية العُمانية النابعة من عقلانية اتخاذ القرار السياسي الخارجي على وفق معايير مدروسة ومتزنة تعكس سلوكية سلطنة عُمان تجاه محيطها الخارجي»¹³⁰.

ويُعبّر الخطاب السياسي للدولة عن انتقاء الأهداف والاختيارات في صنع السياسة العامة لها، وكذلك يمكننا أن نرى بوضوح ممارسة وتطور مراحل السياسة العامة بنحوٍ عام سواء على المستوى الداخلي من خلال الإجراءات التي تتخذها الدولة في تطبيقها لسياستها الداخلية، أو على المستوى الخارجي التي عادة ما تكون مرهونة بالأحداث والمتغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية، وهذا ما جعل من خطاب سلطنة عُمان في فترات متفاوتة أن يحظى بمكانة مرموقة في الساحة الدولية بين اللاعبين الدوليين، فضلاً عن ذلك فإن شكل الخطاب في بعض الأحيان يُعبّر في الوقت نفسه عن طبيعة النظام السياسي في الدولة فضلاً عن كونه لغة التواصل مع العالم وفي الوقت نفسه يُبين مصداقية النظام السياسي في التعاطي مع الأحداث والممارسات الدولية.

ويحتل الخطاب السياسي في سلطنة عُمان مكانة مميزة ومؤثرة في الحياة السياسية العامة في البلاد، «فيُعد الخطاب بمثابة وثيقة اجتماعية وسياسية نظراً لمكانته في حياة البلاد، ودوره في توثيق بناء هياكل وأجهزة سلطنة عُمان الحديثة، فضلاً عن ترسيخ القيم الاجتماعية وتوجيه السياسة العامة من خلال تخطيط علمي وفكر ورؤية ثابتة نلتمسها من خلال استقراء الخطب السياسية السنوية للسلطان قابوس»¹³¹، إذ يُعد اليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني من كل عام موعداً للخطاب

130- فيصل بن سعيد بن أحمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام 1970 - 2000، مصدر سابق، ص: 36.

131- فيصل بن سعيد بن أحمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام 1970 - 2000، مصدر سابق، ص: 38.

السياسي للسلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني، ويجري خلال الخطاب التطرق للعديد من القضايا والملفات التي يُشير إليها السلطان سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، ويكون للسياسة الخارجية نصيب من ذلك الخطاب في كل سنة إذ تُمثل الخطب السياسية في مضمونها خطاباً ملتزماً ومنهجياً يطرح السلطان من خلاله رؤيته في إدارة البلاد، حيث يُعبر خطابه السياسي عن الرؤية السياسية والأنموذج الحضاري مع تطور الأحداث على الصعيد الإقليمي والدولي، «وإن الاستقراء الخطاب السياسي من حيث الشكل والمضمون يوضح لنا ملامح السياسة الخارجية العُمانية كمحور أساسي من محاور الخطاب السياسي، حيث تشغل السياسة الخارجية حيزاً مهماً فيه»¹³².

وقد أثر الخطاب السياسي في السياسة الخارجية العُمانية بنحوٍ كبير في ملامحها على المستوى الدولي والإقليمي، فأصبحت تُعرف السياسة الخارجية للسلطنة على أنها سياسة هادئة ومرنة وحيادية ووسطية لا تميل لأي طرف على حساب آخر، وهذا ما أكدّه أحمد بن يوسف الحارثي وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدبلوماسية «أنه ومنذ اليوم الأول لتولي السلطان قابوس مقاليد الحكم، وضعت السلطنة أسساً ومرتكزات استطاعت من خلالها أن تحقق الكثير من الإنجازات على الأصعدة كافة، وقد جاءت من السياسة الخارجية سياسة هادئة ومعتدلة ومتوازنة وحيادية، وكانت مؤثرة على المستويات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية موضع احترام وتقدير من جميع الدول»¹³³. وقد بينَ وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عُمان يوسف بن علوي* أنّ السياسة الخارجية للسلطنة «تتسم

132- فيصل بن سعيد بن أحمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات، مصدر سابق، ص: 40.

133- محمد نجيب السعد، الدبلوماسية العُمانية.. نجاحات متوالية، صحيفة الوطن العُمانية، مصدر سابق، ص: 2.

(*) يوسف بن علوي من مواليد عام 1945 في صلالة، درس وتعلم في الكويت لصالح العديد من الشركات والدوائر الحكومية الكويتية بعد أن اتجه إليها قبل حكم السلطان قابوس، وبعد أن اطمأن لحضور السلطان قابوس في الحكم والعفو عن كافة الخارجين السابقين، اتصل به السلطان بعد شهر من توليه للحكم وتم تعيينه عضواً في اللجنة العُمانية للنوايا الحسنة للعواصم العربية، ومن ثم سفيراً للسلطنة في بيروت عام 1973، وبعدها بعام تم تعيينه نائباً لأمين عام وزارة الخارجية، يُعد بن علوي رجل وساطات بامتياز، وتم تعيينه وزيراً مسؤولاً عن الشؤون الخارجية في عام 1997، ويتمتع الوزير بن علوي بمهارات دبلوماسية عالية وقد اضطلع بدور مفصلي في تطبيق السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، للمزيد أنظر: عبد الله آل هيضة، يوسف بن علوي خنجر السياسة العُمانية،

بالوضوح والصراحة والشفافية في التعامل مع مختلف القضايا الخليجية والعربية والدولية، فضلاً عن قراءة الاحداث والتطورات الإقليمية والدولية وتقاطعات المصالح في هذه المناطق الحيوية من العالم، انطلاقاً من إن السلام والأمن والاستقرار هي ضرورات لا غنى عنها، وإن عُمان هي دولة سلام لأنها تسعى إلى بناء صداقات وعلاقات طيبة تقوم على التعاون المثمر والمصالح المتبادلة على امتداد دول العالم اجمع»¹³⁴، وتتجلى رصانة الخطاب السياسي لسلطنة عُمان أن يكون بمنزلة قوة ناعمة في سياستها الخارجية انطلاقاً من المبادئ الثابتة التي تركز عليها سياستها الخارجية في تعاطيها مع الملفات الإقليمية والدولية وتقديم المشورة الناجحة في معالجة الكثير من الملفات والقضايا العالقة عبر منهجيتها الوسطية في التعامل مع العالم شعوباً وحكومات.

المطلب الثالث:

العامل الجغرافي وتأثيره في السياسة الخارجية العُمانية

«تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول»¹³⁵، وهذه المتطلبات غالباً ما ترتبط بالسياسة الداخلية للدولة، فقد وصف بسمارك الجغرافيا بأنها «العنصر الدائم في السياسة، أي إنها الرافد الأساس لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن إقليمها من عوامل قوة أو مسببات ضعف»¹³⁶، حيثُ تؤثر الجغرافيا في سياسة الدولة الخارجية من حيث موقعها الجغرافي، وإطلالتها البحرية ومناخها، وحدودها البرية والبحرية.

134- السياسة الخارجية العُمانية.. أسس ومنطلقات ثابتة، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

135- خيام محمد الزعي، العلاقات الإيرانية السورية 1979 - 2004، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أصفهان - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2005، ص:12.

136- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة (حسين حيدر)، ط ١، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص: 97 - 98.

فُيعد العامل الجغرافي من العوامل الرئيسة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدولة، فضلاً عن أن العامل الجغرافي يُمثل العمق الاستراتيجي للدولة، وبالنسبة لسلطنة عُمان فإن هذا العامل يبدو واضحاً من حيث مكانها وموقعها الجغرافي، فهي تقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، ويحدها بحر عُمان من الجانب الشمالي الشرقي والمحيط الهندي من الجانب الجنوبي الشرقي، وكذلك تمتلك السلطنة حدوداً برية مع السعودية من الغرب، واليمن من الجنوب الغربي، وكذلك من الشمال الشرقي الإمارات العربية المتحدة، فقد أكسب هذا الموقع للسلطنة دوافع وعوامل أسهمت في نجاح سياستها الخارجية ودورها الحيادي في مواقفها الدولية والإقليمية.

وإن فهم السياسة الخارجية العُمانية بمعزل أو خارج جغرافيتها يعد أمراً صعباً لما تمتاز به عُمان عبر تاريخها من جغرافية ساحلية متصلة بالبحر وسواحلها الواسعة والطويلة، وفضلاً عن ذلك أن موقعها الجغرافي قد أكسبها أهمية متميزة عبر التاريخ، وقد تعاملت سلطنة عُمان مع معطيات المكان الذي تقع فيه بنحو متوازن وإيجابي مع الدول التي تحيط بها، وقد انتهجت سياسة تعاونية ومتوازنة مع جيرانها وحققت من خلالها ترسيم الحدود وتحديد لها لدرء المشكلات المستقبلية.

أولاً: الموقع الجغرافي

« تمتلك سلطنة عُمان موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية كان لهُ الأثر الواضح في سياستها الخارجية وفي التعامل مع الكثير من القضايا والتطورات»¹³⁷، حيث تقع السلطنة في الربع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية* وتضم تضاريس جغرافية واسعة فضلاً عن إطلالتها الساحلية التي

137- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970 - 2011، رسالة ماجستير -غير منشور- كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011 - 2012، ص: 30.

(*) تبلغ إجمالي مساحة سلطنة عُمان 309,500 كم² وتمتد سواحلها على مسافة 3165 كم² من مضيق هرمز حتى حدود اليمن وتطل على ثلاثة بحار (بحر العرب، بحر عُمان، الخليج العربي) وتحدها الإمارات العربية المتحدة من الغرب بحدود طولها 410 كم² والسعودية بحدود طولها 676 كم² ومن الجنوب اليمن بحدود طولها 288 كم²، للمزيد انظر: حمود بن عبد الله الوهبي أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970 - 2011.

«تمتد لأكثر من 3167 كم² تبدأ من بحر العرب ومدخل المحيط الهندي ويمتد إلى بحر عُمان حتى مضيق هرمز عند محافظة مسندم شمالاً»¹³⁸، وإن هذا الموقع أضاف لسلطنة عُمان مسؤولية جسيمة في حماية مدخل الخليج العربي من الأطماع الخارجية.

شكل رقم (2) الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان



المصدر: California Road System (CRS)

http://www.dot.ca.gov/hq/tsip/hseb/crs_maps/

لقد كان للموقع الجغرافي لسلطنة عُمان أثرٌ كبير في سياستها الخارجية لما يملكه هذا الموقع من مقومات طبيعية تعطي صانع القرار السياسي الخارجي عند التخطيط والتنفيذ البدائل العديدة، وفضلاً عن ذلك يعطي صانع القرار قوة يستمدّها من ذلك الموقع ومقوماته، حيثُ أضفى الموقع الجغرافي للسلطنة استقلالاً آميناً واقتصادياً وسياسياً انطلاقاً من الحفاظ على المصالح الوطنية للسلطنة، كذلك «أتاح موقع السلطنة حماية طبيعية متميزة لها، ناهيك عن منافذها البرية المتاحة

138- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص 7.

التي تمر عبرها كتل من السلاسل الجبلية الوعرة من مناعة الدفاع عن الدولة»¹³⁹.

كانت سلطنة عُمان وما تزال تمتاز بموقع جغرافي فريد، فضلاً عن امتيازها بمحدها الجغرافية مع الدول المجاورة واتصالها بالبحر، وكذلك تعدد مناخها وأقاليمها الجغرافية؛ مما جعل جغرافيتها في مقدمة العوامل التي تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في سياستها الخارجية مما تتمتع به من رصيد ضخم وقوي جغرافياً، وكان لهذا الموقع الذي اتسمت به السلطنة نتيجة مهمة انعكست على سكانها بشكل عام وعلى اقتصادها بنحوٍ خاص، «وأن ارتباط اليباس بالبحر في جغرافية عُمان يعد قاعدة استراتيجية حيث وجد العُمانيون انفسهم أمام وضع جغرافي جعلهم في حالة من الاستقرار الدائم»¹⁴⁰ بل إن الموقع الجغرافي - كما يراه الكثيرون - يُعد في حالات كثر رأس مال حقيقياً للعديد من الدول التي استثمرت موقعها بجدارة.

«ويبدو واضحاً أن معطيات الجغرافيا تؤدي في هذا المجال دوراً واضحاً، حيث لها تأثيرها الكبير والفعال على النخبة السياسية صاحبة القرار السياسي الخارجي التي تدرك أهمية العامل الجغرافي وتعاون صاحب القرار الأول في الدولة»¹⁴¹، وإن المعطيات الجغرافية يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية وعلى الصعيد الخارجي؛ ويقصد بالمعطيات «هي النسق الدولي والتفاعلات الدولية والموقف الدولي»¹⁴²، التي تؤثر جميعها على صانع القرار، فكان للموقع الجغرافي لسلطنة عُمان دور في حيادها ومواقفها الدولية النابعة من إيمانها الراسخ في الجرح إلى السلام وتصفير المشكلات مع الدول، فضلاً عن ذلك فقد جعلها موقعها المتميز أن تكون بعيدة عن الصراعات الإقليمية والتجاذبات السياسية من ناحية، والأطماع الأجنبية من ناحية أخرى.

139- جمال زكريا قاسم، دولة أبو سعيد في عُمان وشرق أفريقيا 1741 - 1861، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص: 6.

140- طاهر بن علي بن طاهر مقبيل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 11.

141- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 49.

142- المصدر نفسه، ص: 50.

ثانياً: تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية العُمانية

عند دراسة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان نجد أن هناك مؤسسات تعمل على إيجاد بدائل مناسبة لصانع القرار السياسي الخارجي؛ ليتم على ضوئه تنفيذ القرار كما ذكر آنفاً؛ فهنا يبرز دور عامل الجغرافيا أو الموقع الجغرافي الذي تتمتع به سلطنة عُمان، لأن السياسة الخارجية ما هي إلا أفعال تتخذها مؤسسات الدولة خارج حدودها لمصلحة البلد؛ وبالتالي فإن أي قرار سياسي خارجي لا بد من أن يكون له مقومات في سبيل نجاحه وضمن تطبيقه على نحو جيد، وهذا ما أكده السلطان قابوس في خطابه إذ قال «إن السياسة الخارجية المتقدمة والمؤثرة تستند إلى وضع داخلي متقدم ومزدهر»¹⁴³.

إن الموقع الاستراتيجي أعطى السلطنة رصيداً قوياً في سياستها الخارجية، فضلاً عن مبادئها وثوابتها التي تركز إليها، فحينما تمتلك الدولة في موقعها الجغرافي عدة موارد وتعمل على استخدامها بالشكل المطلوب، فإن سياستها الخارجية وقراراتها الخارجي يستمدان القوة منهما، «فموقع الدولة الاستراتيجي له أثر كبير في توجيه سياستها الخارجية والداخلية على حدٍ سواء، إذ إنه كلما كان ذلك الموقع متميزاً تطلب منها ذلك تحمل كثيراً من الأعباء والقيام بالكثير من الخطوات في سبيل تحقيق الإنجازات القائمة على العقلانية والفهم»¹⁴⁴، وتكون الدولة في موضع الحياد في سياستها الخارجية الموزونة، وهذا يبدو واضحاً في سياسة عُمان الخارجية حتى الآن.

وإن الدور الذي اضطلع به السلطان قابوس استناداً إلى الموقع الجغرافي المتمثل بالتوجه العربي لسلطنة عُمان بعد أن كانت تعاني من عزلة لمدة من الزمن «فقد برز التوجه العربي أحد ملامح السياسة الخارجية العُمانية التي صاغها السلطان قابوس أساساً قوياً»¹⁴⁵ في تعامله مع الجوار

143- جريدة السياسة الكويتية، 1 / 2 / 1986، متاح على الرابط:

<http://al-seyassah.com>

144- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 88.

145- المصدر نفسه، ص: 98.

الجغرافي المحيط بالسلطنة، وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها موقع السلطنة سعى أيضاً إلى الانفتاح العربي بتفاعل كبير، وعلى الرغم من التعقيد في بيئة النظام الدولي إلا أنه استطاع تجاوز تلك المعوقات أو العقبات بنجاح عبر سياسة خارجية رصينة وقوية وواقعية تستند إلى العمق الاستراتيجي للموقع الجغرافي للسلطنة الذي تميز بالهدوء والتقبل للتغير الحديث في المنطقة، فسعى إلى رسم سياسة خارجية تؤسس إلى علاقات مع مختلف الدول العربية بغض النظر عن المشكلات الحدودية أو الأيديولوجية السياسية لتلك الدول.

المبحث الرابع:

انعكاسات الحياد على السياسة الخارجية العُمانية

لسياسة الحياد التي اتبعتها سلطنة عُمان في سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي نتائج إيجابية ألفت بظلالها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي والسلوك السياسي من جهة، وتوجهات صناع القرار السياسي الخارجي في السلطنة من جهة أخرى، فقد أدت سياسة الحياد الإيجابي والواقعي التي اتبعتها السلطنة إلى تأثير واضح ومهم في عموم السياسة العامة للسلطنة؛ وعلى إثر ذلك ظهرت هذه النتائج على عوامل مهمه وبارزة على المستويين الداخلي والخارجي لها، وقد ساعدت هذه العوامل المتمثلة بالاستقرار السياسي والأمني والانسجام المجتمعي بين أبناء السلطنة بمختلف توجهاتهم ومعتقداتهم في تحديد نوع الحياد الذي تمتعت به السلطنة على فترات متفاوتة في ظل النظام السياسي بعد عام 1970.

المطلب الأول:

الاستقرار السياسي والأمني

بعد وصول السلطان قابوس إلى الحكم سعى إلى بناء مناخ من التسامح والاعتدال ورسم الإطار العام لسياسة عُمان الخارجية عبر تدعيم أوامر الصداقة مع دول العالم دون تفریق بين دولة وأخرى، وخلق ثقافة السلوك السياسي الإيجابي وغير المتحيز، فضلاً عن ذلك عمل على تحقيق العدالة والرخاء إلى شعبه من خلال بناء المؤسسات المدنية التي تضطلع بتلك المسؤولية، وقد جسد تلك الرؤية بقوله «إن السلام مذهب آمننا به ومطلب نسعى إليه دون تفریط أو إفراط»¹⁴⁶.

وقد أثر الموقع الجغرافي للسلطنة في تحقيق دعائم الاستقرار السياسي فيها، «ومثلت الخبرة التاريخية وممارساتها وتوجهاتها إطاراً مرجعياً لاستراتيجيات السلطنة في مراحل مختلفة في بلورة ذلك الاستقرار»¹⁴⁷ فبعد ثورة ظفار التي دامت عشر سنوات واجهت السلطنة موجة من العقبات استطاع صناع القرار بحكمتهم وبعد النظر وتجنب المواقف المتشنجة أن تكتسب السلطنة الاحترام والتقدير على المستوى الداخلي والخارجي وحل جميع القضايا المختلف عليها، وساعدت مرونة القرار السياسي الداخلي في إيجاد بيئة من التفاهات بين مختلف القوى المعارضة والعمل على بناء الدولة الحديثة التي كان ينشدها السلطان في بداية مسيرته.

ومما كان له أثر واضح أيضاً في تحقيق الاستقرار السياسي هو مركزية القرار السياسي التي يمتلكها السلطان من ناحية التمثيل والتنفيذ على حد سواء، «وضعف تأثير المؤسسات السياسية مثل المجلس الاستشاري أو مجلس الشورى أو غيرها من المؤسسات على القرار السياسي، فضلاً عن عدم وجود

146- من الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى في 26/ 12/ 1994، ص: 8.

147- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 106.

أحزاب سياسية في سلطنة عُمان»¹⁴⁸؛ أي بمعنى أن عملية صناعة القرار وتنفيذه تعتمد على توجيهات السلطان دون الحاجة إلى المشاورة مع الآخرين لأخذ رأيهم، وقد ساعد ذلك السلطان أن يتحرك بحرية أكبر في دعم الاستقرار السياسي في السلطنة بقوة وقدرة عالية على المستوى الداخلي والخارجي.

وبطبيعة الحال فإن جانب مهم من جوانب وجود أنظمة سياسية تتمتع بقدر كافٍ من الاستقرار السياسي والأمني، وهي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين أفراد المجتمع، وهذا ما سعت إليه القيادة العُمانية منذ بداية نهضة عُمان التي تعد الركيزة الأساس في إرساء دعائم الاستقرار السياسي والأمني في السلطنة، حيث يُعد إعطاء الفرصة إلى الجميع داخل الدولة بالمشاركة الشعبية في شؤون البلاد سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة فهذا يعني المشاركة في الحياة العامة وهذا من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار السياسي داخل السلطنة. وسعى السلطان قابوس في بداية حكمه إلى رص الصفوف وتحقيق الوحدة الوطنية فضلاً عن تحقيق التنمية المتعلقة بالتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عاشتها السلطنة إبان حكم السلطان سعيد بن تيمور، وسعى إلى تحقيق أهداف تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد وتوفير الطاقات الشابة والموارد المالية المتحققة من الناتج الاقتصادي الذي يسمح بالتالي بتحقيق الاستقرار في البلاد وتوفير سبل العيش اللائق للمجتمع العُماني.

وبعد كل الظروف التي مرت بها السلطنة يمكن إجمال مجموعة من المؤشرات التي تدل على الاستقرار السياسي وهي¹⁴⁹:

1. نمط انتقال السلطة (نمط وراثي محصور بالعائلة المالكة).

- 148- أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان أمودجاً)، مصدر سابق، ص: 30.
- 149- علي بن سليمان الدرهمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان 1981 - 2012، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص: 140.

2. شرعية النظام السياسي (تأتي شرعية النظام من خلال الوراثة والإنجاز على الأرض والرضا الشعبي).
3. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
4. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية.
5. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات.
6. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية الفرعية.
7. نجاح السياسات الاقتصادية للدولة.
8. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

وقد أثرت هذه المؤشرات إيجاباً على السياسة الخارجية للسلطنة، فضلاً عن دور هذه المؤشرات في حياد القرار السياسي الخارجي لها، فإن انتقال السلطة في سلطنة عُمان ثابت منذ عام 1970 حينما تسلم السلطان قابوس الحكم، وهو بدوره يرتبط بشرعية النظام السياسي التي استمدها السلطان من الشعب بعد تفويضه، فضلاً عن قوة النظام السياسي الذي أسسه السلطان، وعمل على حماية وصيانة سيادة الدولة، وكذلك فتح المشاركة السياسية أمام المجتمع ليُعبّر عن رأيه خدمة للسلطنة، كما إن محدودية تغيير القيادات السياسية هي الأخرى كانت عاملاً أساسياً في دعم الاستقرار في السلطنة؛ لأن السلطان هو من يحرك ويدير الأمور فيها، فعند تحقق نمط انتقال سلمي للسلطة يستمد شرعيته من الشعب ويكون قادر على حماية حدود الوطن ومجتمعه ويمتلك قيادات سياسية كفوءة فإن ذلك سينعكس إيجاباً على الوضع الاجتماعي للدولة، وهذا ما مكن السلطنة من اختفاء العنف والحرب الأهلية والحركات المتمردة والانفصالية بعد عام 1970 بل وحتى غياب الخطاب التحريضي أو الطائفي والعمل على رص الصفوف وتحقيق الوحدة والوطنية وغياب

الانتماءات الشخصية، وساعدت السياسات الاقتصادية الناجحة للسلطنة في رفق الاستقرار السياسي وحتى الأمني فيها، وهو ما أثر بشكل مباشر على بيئة صناع القرار السياسي الخارجي.

ولم يكن الجانب الأمني بمنأى عن تفكير صناع القرار في سلطنة عُمان وتخطيطهم، حيث أعطت الخلفية العسكرية التي اكتسبها السلطان في أثناء دراسته بُعداً كبيراً على الجانب الأمني، فقد عُدد الأمن من الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها لسنوات عديدة، والمحافظة على أمن المواطن العُماني وأمانه وحماية حدوده من الاعتداءات الخارجية، كما أن توجهاته كانت تذهب باتجاه تحقيق الأهداف التنموية للنهضة العُمانية بعد عام 1970، وهي لن تتحقق دون ترسيخ الأمن والاستقرار في عموم السلطنة، ولذا فإن المتبع للمبادئ المؤسسة للعقيدة الأمنية العُمانية على مدى 45 عاماً يجد أنها تركز إلى قواعد واسس عديدة ومختلفة ومن أهمها¹⁵⁰:

1. أن المواطن في النظرة السلطانية يعد جزءاً لا يتجزأ من مفهوم صناعة الأمن الداخلي العُماني.
2. ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية ونبذ التعصب والتطرف والأفكار الهدامة.
3. توطيد العلاقة بين المواطنين والجهاز الحكومي للدولة كامتداد لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.
4. السعي إلى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من القيم والمبادئ المؤسسة لما يسمى «دولة القانون».
5. توطيد أركان السلام مع الخارج؛ وهو ركن أساس لتوطيد الأمن والاستقرار الداخلي.

فعملت القيادة العُمانية على ترسيخ ثقافة الأمن داخل السلطنة مؤكدةً على أن الأمن لا يرتبط برجل الأمن وحده فحسب، بل هو مجهود ملقى على عاتق أبناء الوطن أنفسهم مبنيةً أهمية ترابط النسيج المجتمعي الذي حققته السلطنة خلال مسيرة الـ 45 عاماً، فقد أولت هذه القيادة

150- يُنظر: محمد بن سعيد الفطيسي، المبادئ المؤسسة للعقيدة الأمنية العُمانية في الخطابات السلطانية «الأمن الداخلي»، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، 21/ 11 / 2015، ص:2.

أهمية عالية للأمن الاستراتيجي القومي للأمة، فضلاً عن ضرورة رفع مستوى الوعي لدى المواطن نفسه إزاء التهديدات الداخلية والخارجية التي تمثلت بشكل من أشكال المناعة الداخلية الوطنية تجاه الخطر الخارجي.

إن ما تحقق من استقرار خلال الأعوام الـ45 الماضية عبر نهضة عُمان لم يكن وليد اللحظة، بل هو نتيجة توجيهات وحكمة صناع القرار أنفسهم، فضلاً عن المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال تلك المدة انطلاقاً من أهمية الوعي بالجانب الأمني والرعاية المختلفة للأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الارتباط الحقيقي بتحقيق الأمن والاستقرار انطلاقاً من أن الأمن مسؤولية جماعية تنطلق من الأفراد وتنتهي بالمؤسسات التي تُدير ذلك.

المطلب الثاني:

الانسجام المجتمعي

«يشكل التركيب الاجتماعي عاملاً مهماً في التأثير على السياسة الخارجية لأية دولة سلباً كان أو إيجاباً دافعاً أو محددًا، إذ إن التجانس أو التنافر في التركيب الاجتماعي للسكان يؤثر بشكل ملحوظ في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ وتبعاً لذلك يؤثر في نوعية حركتها السياسية الخارجية، لأن المجتمعات الممزقة اثنيًا لا تتمكن من تجميع القوى الداخلية وراء حركة الدولة السياسية الخارجية»¹⁵¹، فضلاً عن ذلك فإن «الهدف في السياسة الخارجية للدولة يكون محكوماً ومستمدًا قوته وإمكانية تحقيقه من عوامل ومقومات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وجغرافية تتجسد من خلالها قدرة القيادة السياسية على تكييفها وتوظيفها بطريقة تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المرسومة»¹⁵².

151- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أمودجاً، دار زهران، عمان، 2013، ص: 385.

152- عبد القادر محمد فهمي، المدخل لدراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، ط ٢، عمان، 2011، ص: 27.

إن النهضة الاجتماعية التي أحدثتها النظام السياسي في السلطنة كانت بمنزلة الركن الأساس في تلك المسيرة، وإن الانسان يُعد محور العملية التنموية التي قادتها القيادة العُمانية معبرة عنها بالقول «إن الإنسان هو أداة التنمية وصانعها، وهو إلى جانب ذلك هدفها وغايتها، وبقدر ما تتمكن التنمية بمختلف أساليبها ووسائلها من توفير الحياة الكريمة للفرد والمجتمع بقدر ما تكون تنمية ناجحة جديرة بأن يسعد القائمون عليها، ويفخروا بنتائجها الجيدة، ويتعزوا بآثارها الطيبة»¹⁵³، وقد عمل النظام السياسي العُماني من هذا المنطلق تجاه الجانب الاجتماعي الذي بدأت نتائجه تظهر وبوضوح في المجتمع العُماني، حيث امتاز المجتمع «بالاستقرار والتماسك كما يتميز بالوحدة الاجتماعية والتآخي والمحبة، والعيش بحالة سلام وأمن اجتماعي»¹⁵⁴.

ولعل ما تمتاز به سلطنة عُمان تاريخياً من تنوع مجتمعي إثني أو قبلي منذ وقت ليس بالقصير، ساعدها كثيراً في نجاح نهضتها الاجتماعية؛ حيث انتقل فيها المجتمع العُماني من ثقافة اجتماعية تقليدية بعيدة عن الحداثة إلى ثقافة اجتماعية جديدة تستمد أسسها من الموروث التاريخي والإسلامي للسلطنة، فضلاً عن اتساق تلك الثقافة الجديدة بين قيم افراد الجيل السائد واتجاهاتهم وسلوكياتهم لضمان التلاحم والترابط بين أبناء الشعب الواحد، وكذلك عمل السلطان على تحديد دور النظام السياسي الذي قاده بعد وصوله للحكم في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية عبر نقل ثقافة تحقق استقرار السلطنة وتحفظه، من خلال الاهتمام بالتعليم ومعرفة أولويات الثقافة المعتمدة فيها، وركز أيضاً على «تنمية الوعي للأفراد وإكسابهم المعارف اللازمة لفهم القضايا العامة التي تواجه المجتمع، وتعريفهم بالحقوق والواجبات والسلطة والعوامل المؤثرة بها، فضلاً عن نظم الحكم في المجتمعات الأخرى التي تزيد من معلوماتهم ومعرفتهم بوسائل المشاركة الفعالة وتعزز الحوار لديهم

153- عبد الفتاح أبو عليه، مختارات من وثائق تاريخ عُمان الحديث، قراءة في وثائق الأرشيف الأمريكي، الرياض، 1994، ص: 18.

154- طاهر بن علي بن طاهر مقبيل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية، مصدر سابق، ص: 96.

وقبول الآخر»¹⁵⁵.

وعمدت القيادة العُمانية بعد عام 1970 إلى اتباع منهج اجتماعي ينسجم وتطلعاتها النهضوية التي قادتها في جميع المجالات فضلاً عن ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، «ففتح أبواب الشراكة مع المجتمع ومحاوله استيعاب المختلفين مع الدولة بوجهاتهم كافة»¹⁵⁶، وقد أدت هذه الشراكة التي تمتع بها النظام السياسي العُماني إلى تماسك النسيج الاجتماعي وشعوره بالقوة والاعتداد بالنفس، فضلاً عن محاولة استيعاب جميع مكونات المجتمع من خلال تمثيل القبائل والمناطق والمذاهب* في مجلس الوزراء أو مجلس الدولة؛ وهذا بدوره قاد إلى إنشاء دولة مدنية قائمة على أسس المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا الأمر جاء نتيجة الإصلاح الذي قاده السلطان قابوس في مجال التعليم الذي من خلاله شجع على التبادل الثقافي مع مختلف دول العالم، حيثُ أن التغيير يأتي من خلال بني اجتماعية مثقفة ومستوى عالٍ من التعليم، فأنشأ السلطان كراسي علمية وأكاديمية في مختلف دول العالم، مما قاد هذا الأمر إلى اختيار النظام السياسي العُماني طريقاً وسطاً في سياستها الخارجية انطلاقاً من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واستقلال السياسة الخارجية عن أي تأثير إقليمي ودولي، فضلاً عن مد جسور الصداقة والتعاون مع جميع الدول.

155- ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1997، ص: 335.
 156- محمد بن عبد الله الحارثي، موسوعة عُمان- الوثائق السرية، المجلد السادس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص: 698.
 (*) إن عدد السكان الكلي لسلطنة عُمان حسب الإحصاء السكاني للمواطنين والمقيمين لسنة 2017 بلغ 4.643.375 نسمة، وإن 50% من السكان يعيشون في مسقط وسهل الباطنة، وإن الغالبية من سكان سلطنة عُمان هم من المسلمين، وإن الطائفة الإباضية تُشكل ثلاثة أرباع السكان فيها، والبقية سنة مع أقلية شيعية حيث يشكلون 5% من سكانها لكنهم يأتون على رأس الهرم الاقتصادي فيها، أنظر: أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة- السياسة الخارجية العُمانية أمودجاً، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد العاشر، 2015. وانظر أيضاً المركز الوطني العُماني للإحصاء والمعلومات متاح على الرابط الآتي:

المطلب الثالث:

التنمية الاقتصادية

شهدت سلطنة عُمان عملية تنمية اقتصادية بمراحل متفاوتة؛ جراء الاستقرار الأمني والسياسي الذي بدأ بعد عام 1970، وكذلك الانسجام المجتمعي بين أفراد الشعب العُماني مما كان له أثراً بارزاً في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التأثير المباشر على حياة المواطن العُماني كونه الهدف المعني من عملية التنمية الاقتصادية الذي انتقل عبر مراحل مختلفة من السخط والبطالة وقلة الدخل إلى الرفاهية الاقتصادية وارتفاع دخل الفرد العُماني وكذلك انتعاش سوق العمل داخل السلطنة، فضلاً عن دور الاستثمار الذي أخذ يتسع شيئاً فشيئاً بخطوات مدروسة وناجحة في بعض الجوانب الاقتصادية، «حيث ارتكزت أهداف استراتيجية التنمية العُمانية على توفير إطار اقتصادي كلي مستقر وتنمية الموارد البشرية ورفع المستوى المعيشي للمواطن العُماني مع ضمان استفادة كل المواطنين من ثمار عملية التنمية»¹⁵⁷، وكذلك العمل على دعم القطاع الخاص؛ لغرض توفير الظروف الملائمة لتحقيق التنوع الاقتصادي في السلطنة.

لقد سعت سلطنة عُمان إلى تنوع دخلها القومي من خلال تنويع مصادر الدخل وبدأت بدعم قطاعات اقتصادية واسعة من أجل ذلك، فعملت إلى دعم قطاع النقل والسياحة والزراعة والتعليم وغيرها، كما ساعدت بإعداد قوانين خاصة بالضرائب التي سهلت من عملية جذب الاستثمارات والأعمال داخل السلطنة من خلال ما تقدمه من ضرائب منخفضة وما توفره في الوقت نفسه من إعفاءات ضريبية، «حيث إنها لا تفرض ضريبة الدخل أو ضريبة على الاستهلاك أو ضريبة القيمة المضافة، حيث يبلغ معدل ضرائبها المفروضة على الشركات 12 %، ويشكل

157- ثريا بنت ثاني الخافية، التخطيط ودوره في التنمية المستدامة، تقرير المجلس الأعلى للتخطيط في عُمان، نوفمبر/ تشرين

الثاني، 2014، عُمان، ص: 16.

العبء الضريبي 2.2 % من الدخل المحلي الإجمالي»¹⁵⁸، وساعد على ارتفاع واردات النفط من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أسوة بدول الخليج.

وقد صاحب تلك التنمية الاقتصادية جملة من الاستراتيجيات التي استطاعت سلطنة عُمان من خلالها إلى زيادة نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من بعض أوجه القصور الذي رافق تلك الاستراتيجيات، إلا أن السلطنة تمكنت من خلالها تحقيق نقلة نوعية في المجالات الاقتصادية كافة، وكذلك استطاعت من تثبيت ركائز هامة شكلت أسس ضرورية لبدء الانطلاقة نحو مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية، «فكان هناك نمو في ناتج البلاد في عام 1981 يبلغ نحو (1.6) مليار ريال عُماني، أما عام 2011 فقد بلغ الناتج بالأسعار الثابتة نحو (22.7) مليار ريال عُماني»¹⁵⁹، وهذا النمو المتصاعد بفترات متفاوتة لم يكن يتحقق في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، مما يدل على إن الصفة الغالبة للإطار الكلي لاقتصاد السلطنة هي صفة الاستقرار.

وقد اسهمت الأنشطة غير النفطية في دعم التنمية الاقتصادية في عُمان على الرغم من أن السلطنة ما تزال دولة نفطية تعتمد على النفط في الجزء الكبير من وارداتها، إلا أن ذلك دليل على أن نمو النشاطات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة والتعدين والنقل والثروة السمكية يؤكد أن خطط التنمية أحدثت نجاحاً في عملية زيادة الإيرادات وصرفها بشكل مدروس ومخطط.

والأهم من ذلك أن السلطنة «تتمتع بالعديد من مقومات وفرص الاستثمار المختلفة، حيث ما زالت تحوي العديد من فرص الاستثمار في المجالات كافة، كما أنها تتمتع بسمعة دولية جيدة فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية اكتسبتها من خلال سياسات تقليل حجم الدين العام»¹⁶⁰،

158- إبراهيم نافع، عشرة حقائق اقتصادية عن سلطنة عُمان، رصيف 22، 2014، متاح على الرابط الآتي: <https://raseef22.com>

159- ثريا بنت ثاني الخايفية، التخطيط ودوره في التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص: 18.

160- مجموعة مؤلفين، الربيع العُماني: قراءة في الدلالات والسياقات، مصدر سابق، ص: 378.

مما ساعدها في تعزيز الثقة في مناخها الاستثماري، الذي بدوره يعزز استمرار النمو ويرفع مستوى المعيشة للفرد العُماني من خلال توفير فرص عمل جديدة له.

وتمتلك سلطنة عُمان رصيد من الخبرة في استخدام السياسات الاقتصادية والتعامل مع الأزمات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن ذلك انتهجت سياسات عامة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الدولية، واستطاعت إرساء دولة المؤسسات والقوانين والنظام من أجل تحقيق ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية وهو تكوين المؤسسات اللازمة لإدارة تلك التنمية، «فاحتلت السلطنة المرتبة 56 عالمياً في مؤشر التنمية البشرية عام 2014، والمرتبة 20 عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2012، والمرتبة 47 عالمياً في مؤشر ممارسة الأعمال التجارية عام 2013»¹⁶¹، إلا أن هذا لا يعني أن السلطنة لا تواجه بعض التحديات التي تقف عائق في تحقيق التنمية الشاملة، فأول هذه التحديات هو توفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية، والاعتماد على النفط وتسريع وتيرة التنوع الاقتصادي وتحسين نمطه، فضلاً عن تنمية القطاع الخاص، وتطوير قطاعي البحث وتقنية المعلومات، وتحديث الجهاز الإداري للدولة ليكون قادراً على مواكبة عملية التطور الحاصلة عالمياً.

161- Abdullah D. Ahmed and Said Al-Saqri, 2012, "Natural Resource Depletion, Productivity and Optimal Fiscal Strategy: Lessons from a Small Oil-Exporting Economy," The IUP Journal of Applied Economics, IUP Publications, vol. pp. 56-80.

الفصل الثالث:

أثر الحياد في مواقف السياسة الخارجية العُمانية (نماذج مختارة)

منذ العام 1970 والأعوام التي تلتها وسلطنة عُمان تنتهج سياسة خارجية قائمة على مبادئ وأهداف راسخة وثابتة في حركتها الإقليمية والدولية، حيث امتازت سياستها الخارجية بالوسطية والاعتدال والحياد في مجمل مواقفها على المستوى الخارجي، وحرصت السلطنة على فتح أبواب العلاقات مع الدول كافة سواء أكان ذلك على المستوى الإقليمي أم الدولي على حدٍ سواء، مع الاخذ بالحسبان مستوى تلك العلاقة القائمة حتى مع الدول المتصارعة والعمل على تهدئة الأوضاع ونزع فتيل الأزمات عبر مواقفها الحيادية والحكيمة.

وعملت سلطنة عُمان ولفترات متفاوتة بعد وصول السلطان قابوس للحكم على انتهاج سياسة خارجية واضحة المعالم وعلامة فارقة بين دول المنطقة عموماً، ودول الخليج العربي خصوصاً، على الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها المنطقة وشعوبها، فضلاً عن تشابك المصالح الدولية فيها من جهة، وما تجسد من صراعات ونزاعات وحروب من جهة أخرى، فكانت الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الأولى والثانية والربيع العربي والملف النووي الإيراني فضلاً عن الخلافات العربية - الإيرانية، واستطاعت السلطنة في سياستها الخارجية النأي بالنفس وأخذ دور الحياد الإيجابي تارة، وطرفاً وسيطاً ومحيداً في حل الخلافات والنزاع بين تلك الدول تارة أخرى « ولأن خيار السياسة الخارجية العُمانية بهذا الإطار واقع وليس خياراً انتقائياً أو عشوائياً ارتأت القيادة العُمانية ان تختاره، إنما هو محكوم بعوامل ومحددات دبلوماسية من جهة ومحددات للسياسة الخارجية من جهة أخرى، كلها تفاعلت بهدوء وروية وحكمة جعلت السياسة الخارجية للسلطنة ناجعة ومحققة للمبادئ والأهداف التي حُددت سلفاً»¹⁶².

162- أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة - السياسة الخارجية لسلطنة عُمان انموذجا، مصدر سابق، ص: 12.

«وتكمن قوة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان في التعاطي مع الملفات الإقليمية والدولية المثيرة للجدل بنجاحها في تثبيت قواعد معادلة سياسية جديدة تقوم على منهجية (التوفيق بين الاتفاق والخلاف) في مجال العلاقات الدولية»¹⁶³؛ وهذا بدوره يدل على أن سلطنة عُمان استطاعت أن تبين أو تُثبت منطق الحكمة في سياستها الخارجية، ووظفت ذلك المنطق خدمةً لسياستها الخارجية وصانع القرار لمحيطه الخارجي، واستطاعت أيضاً أن تؤسس لخبرة ورؤية بعيدة المدى أضحت محل اهتمام الباحثين والمهتمين.

المبحث الأول:

موقف سلطنة عُمان تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية

كانت العلاقات الثنائية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عُمان -وما تزال- على مستوى عالٍ من التفاهم والتواصل والقوة، وهي تشكل حالة خاصة في العلاقات الخارجية؛ حيث تُعد العلاقة بينهما علاقة قائمة على عدة مقومات منذ زمن بعيد، فضلاً عن الجوار الجغرافي بين البلدين الذي ساعد في تطور تلك العلاقات على المدى البعيد، وساعدت في ذلك أيضاً رؤية السلطان قابوس تجاه إيران الذي أيقن أن العالم يسير نحو التعاون والتفاهم، ولا مجال للخلافات بين بلدان العالم لإنهاؤها بطريقة الحروب وإنما عبر طريق المفاوضات والحوار الجاد والسلام، وتُعد العلاقات القائمة بين سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية أمودجاً مميّزاً في المنطقة، وقد أدت طبيعة السياسة العُمانية الهادئة دوراً أساسياً في ذلك، فضلاً عن مبدأ الانفتاح على الجميع الذي دعا إليه السلطان قابوس عند وصوله للحكم الذي عمل على تغذية هذه العلاقة نحو التعاون والارتباط فيما بينهما، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت سلطنة عُمان في الحفاظ على هذا النسق من العلاقات مثل الضغوط الخليجية (السعودية) والصراعات الإيرانية السعودية في منطقة

163- ناصر أبو عون، نظرية السلطان قابوس في السياسة الخارجية - العلاقات العُمانية الإيرانية، صحيفة اثير، عُمان، 17 /

2014 / 9 . متاح على الرابط:

<http://www.athcer.om/archives/18621>

الشرق الأوسط، إلا أن سلطنة عُمان استطاعت الحفاظ على التوازن في تلك العلاقة وتحقيق المعادلة الصعبة على علاقتها مع إيران، وفي الوقت نفسه استطاعت سلطنة عُمان أيضاً المحافظة بشكل متوازي على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي وبريطانيا.

وساعد التوجه العام للسياسة العُمانية في الحفاظ على العلاقات مع إيران في ظل حكم السلطان قابوس الذي ذهب إلى الانفتاح نحو دول العالم وبنحو خاص الجوار الإقليمي، وكذلك عمل على النأي بالنفس عن جميع الصراعات بين الأطراف في المنطقة مهما كانت أسبابها، فضلاً عن رغبة السلطنة في الحفاظ على أحد أركان اقتصادها المتمثل بمرور السفن عبر مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يربط بين البلدين، وعملت كذلك في المحافظة على التعاون المشترك في الحقول المشتركة للغاز الطبيعي بين البلدين. وعملت السلطنة أيضاً على نقل العلاقة مع إيران إلى مراحل متقدمة «حيثُ عملت على تمثيل المصالح الإيرانية في بعض البلدان التي لا يوجد لإيران فيها تمثيل دبلوماسي مثل كندا* وسعيها إلى توقيع اتفاقيات تعاون مع إيران»¹⁶⁴.

وتنطلق السياسة الخارجية العمانية من فكرة الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، بوصفه مهماً للاستقرار الداخلي العماني، «فغياب الاستقرار الإقليمي يُعد تهديداً للاستقرار الداخلي لها، جعل هذا السياسة الخارجية العمانية تتجه نحو البراغماتية والحياد الإيجابي، حيث لا تنحاز عُمان لأي طرف في الإقليم عند نشوب أي صراع أو أزمة، وترفض سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية»¹⁶⁵، واتجهت سلطنة عُمان في نسج علاقات ودية مع كل الأضداد في المنطقة، وهذا ما

(*) أغلقت كندا سفارتها في طهران عام 2012 وطردت جميع الدبلوماسيين الإيرانيين الموجودين على أرضها، متهمه إيران بدعم عسكري للنظام السوري، فضلاً عن تهديد السلم والأمن الدوليين، للمزيد انظر الرابط:
<https://www.alarabiya.net/articles/2012/09/07/236663.html>

164- يُنظر: صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية - عُمان بين الخليجين وإيران، مصدر سابق، ص: 6.

165- بدر الإبراهيم، في فهم السياسة العُمانية، صحيفة العربي الجديد، 23/ 11/ 2015، متاح على الرابط الآتي:
<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/22>

يجعلها قادرة على القيام بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة، وفي بعض الأحيان المشاركة في حل الإشكالات في المنطقة، والعمل على التخفيف من الأزمات بما يسهم في استقرار المنطقة، وكذلك ينطلق الدور العماني الإقليمي من واقعية سياسية، تدرك من خلالها السلطنة حقائق الجغرافيا السياسية وحدود القوة والإمكانات التي تمتلكها، والأولويات الأساسية لها، وتصلح هذه المرتكزات لتفسير الدور العماني طوال العقود الماضية، وحتى الآن.

المطلب الأول:

الدور العماني في مفاوضات الملف النووي الإيراني

كان لسلطنة عُمان دور فعال ومحوري في المفاوضات التي جرت بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت سلطنة عُمان إلى إحداث التقارب بين الغرب وإيران بما يخص البرنامج النووي الإيراني، والسعي في إبعاد شبح الحرب عن المنطقة؛ وذلك عبر مفاوضات جادة بين الطرفين التي عبر خلالها السلطان قابوس قائلاً: إن على الطرفين الجلوس معاً والتحدث سوياً، وسعت سلطنة عُمان بهذا الدور وأخذ زمام المبادرة والدفع نحو المفاوضات جاء نتيجة وعيها بالخطر المحدق تجاه المنطقة في حال تم اتخاذ خيار الحرب.

«أدت سلطنة عُمان دوراً محورياً في هذا الاتفاق والترتيب له منذ أكثر من ست سنوات، إذ عقدت اجتماعات سرية في العام 2009، بين الأمريكيين والإيرانيين على ساحل مسقط، وكان هذا التفاهم المبدئي بين الطرفين يُعد نواة الاتفاق الأخير»¹⁶⁶، الذي حصل بين إيران والدول الست الكبرى (1+5)، فكان دور سلطنة عُمان أكبر من مجرد دور وسيط يسهل عملية التفاوض، بل على العكس فإن في اللحظات التي كانت تتعثر فيها المفاوضات كان الدور العماني يتنامى

166- في محاولة فهم الدور الحقيقي لسلطنة عُمان في المنطقة، صحيفة نون بوست، متاحة على الرابط:

من مجرد توصيل الرسائل إلى وسيط موثوق فيه من قبل الطرفين، وذلك يعود إلى العلاقة القوية بين سلطنة عُمان مع إيران، فضلاً عن تمتع سلطنة عُمان بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

لقد ساعد الدور العُماني في مفاوضات الملف النووي بين الدول الكبرى وإيران في ضرورة الدفع باتجاه التفاوض مهما كانت الأسباب إيماناً منها وانطلاقاً من رؤيتها الدبلوماسية التي تعتمد على منهج الحوار في حلحلة الصراعات والأزمات بين الأطراف المتخاصمة، فهي تؤمن بأن العلاقات بين الدول ليست ثابتة بل هي عرضة للتبدل والتغيير على وفق الظروف والتأثير الدولي على الساحة الدولية، فإن مفاوضات بحجم الملف النووي الإيراني ليست باليسيرة وتحتاج مزيداً من الجهود التي يجب على الأطراف جميعاً بذلها من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي تحقق كل الأطراف أهدافها ولو بالشكل اليسير، لكن دون اللجوء نحو الخيارات العسكرية التي من شأنها تهديد المنطقة وتعريض مصالح الحلفاء إلى الخطر.

أصبحت السياسة العُمانية في تعاطيها مع الأحداث الإقليمية والدولية تمثل لغزاً للكثير من المتابعين وخصوصاً في تعاطيها مع ملف العلاقات الخارجية، وفي الوقت نفسه سعت عُمان إلى التقريب بين إيران وأميركا في موضوع الملف النووي الإيراني؛ الأمر الذي لم تقبله دول مجلس التعاون التي رأت أن السياسة العمانية تغرد خارج السرب وأن عُمان تمثل لغزاً محيراً في الصراع بينها وبين إيران¹⁶⁷، وفي الجانب الآخر من العلاقات الإيرانية - العُمانية المتميزة «إن دور الوساطة العُمانية في الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى كان يندرج ضمن»¹⁶⁸:

- إن سلطنة عُمان هي مهياة لاستثمار هذا العمق في العلاقات مع إيران من جهة، والدول الغربية

167- يُنظر: إبراهيم سليمان، لغز السياسة العُمانية، موقع هافينغتون بوست عربي، 25/ 2/ 2017، متاح على الرابط: http://www.huffpostarabi.com/ibrahim-soliman/story_b_9312446.html

168- أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة - السياسة الخارجية لسلطنة عُمان أمودجاً، مصدر سابق، ص: 45.

تحديداً (أمريكا وبريطانيا) وما تحظى به السياسة الخارجية العُمانية من احترام وتقدير من طرفي هذا النزاع.

- إن الوساطة العُمانية في التوصل إلى حل للخلاف الإيراني مع المجموعة الدولية إنما هو قراءة للأبعاد الإقليمية والدولية بحكمة وعقلانية وواقعية.

ترى سلطنة عُمان إلى ضرورة أن يكون هناك تواصل وتفاهم بين طرفي النزاع يضمن ذلك أمن المنطقة ولاسيما منطقة الخليج، فضلاً عن تأمين المصالح الغربية في المنطقة وعدم التعرض لها، «ولأن القيادة العُمانية تُدرك أن تأثير هذا الخلاف إذا ما تفاقم ووصل إلى الدرجة الأخطر، فإن تأثيره يتعدى الجانب والحدود الإيرانية»¹⁶⁹؛ وعليه فإن سلطنة عُمان من مصلحتها الواقعية وأداء دور الوساطة أن تسعى إلى بذل الجهود تجاه هذه المفاوضات واعتبرتها مرحلة حساسة وأساسية ومهمة من شأنها أن تفتح في المنطقة مرحلة جديدة نحو مزيداً من الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، وهنا تكون عُمان قد اعتمدت على مبادئها في السياسة الخارجية التي تسعى من خلالها إلى المحافظة على الوحدة الداخلية وسلامة المنطقة من أي خطر يهدد بها.

وترتبط سلطنة عمان علاقات تاريخية جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تُعد عُمان أولى الدول التي أقامت علاقات مع الولايات المتحدة ويعود ذلك إلى عام 1833 حين ارتبطتا معاً باتفاقية صداقة وتجارة وقد أدت عُمان دوراً مؤثراً في سياسة واشنطن بالشرق الأوسط، فضلاً عن روابط دبلوماسية مع جميع الأطراف، حيث كانت عُمان في كثير من المناسبات بمنزلة قناة دبلوماسية مساندة للولايات المتحدة، وعلى الرغم من تطور العلاقات بين البلدين، إلا أنه لم يتم فتح السفارات بين البلدين إلا في العام 1970، بعدها بخمسة أعوام، زار السلطان قابوس الرئيس

169- عد الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية لسلطنة عُمان يوسف بن علوي في تصريح لقناة France 24 في 2/ 4/ 2015، أن «الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي سيكون كارثة على المنطقة»، وأضاف أن على من يفضلون الحرب أن يكونوا مستعدين لتقبل خسائر فادحة بل كارثة، متاح على الرابط:

جيرالد فورد في البيت الأبيض لمناقشة دعم أمريكا للسلطنة في حربها ضد المتمردين الماركسيين المدعومين من خارج السلطنة، ومنذ عام 1980 أصبحت عُمان حليفاً عسكرياً مهماً للولايات المتحدة، حيث تستضيف السلطنة خمس قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، فضلاً عن ذلك فقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن عُمان تقدم النصح وتُساعد في حل مشكلات مختلفة في المنطقة، وقد اعطى الاتفاق النووي الإيراني مثلاً على ذلك.

لقد برزت للمرة الأولى مبادرة عُمانية عرضها أحد المبعوثين الدبلوماسيين على وزارة الخارجية الأمريكية في ربيع 2008، وهي أن تكون السلطنة بمنزلة وسيط لإجراء محادثات نووية سرية بين الولايات المتحدة وإيران، وقبل ذلك بمدة في 23 كانون الأول 2006 أصدر «مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1737 الأول من نوعه»¹⁷⁰، الذي يمنع أي دولة من تسليم إيران أو بيعها أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تساعد في نشاطات نووية وبالستية، بالإضافة إلى تجميد أصول عشر شركات و12 شخصاً لهم علاقة بالبرامج، ويفرض القرار عقوبات اقتصادية وتجارية في مجالات محددة تتصل بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، وبمشاريع مرتبطة بمفاعلات المياه الثقيلة وتطوير الصواريخ البالستية.

وفي كانون الأول من العام 2010 سافر مسؤولون روس ومسؤولون في الأمن القومي الأمريكي في زيارة سرية إلى مسقط للاستماع إلى السلطان قابوس وقد نال حديث السلطان إعجابهم وقدرته على الوساطة بعد زيارة منه للمرشد الأعلى في إيران السيد علي الخامنئي، وفي يناير زارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مسقط وأعربت عن شكوكها في مساعي الإيرانيين في المفاوضات، لكن أوباما كان أكثر تفاؤلاً بالمفاوضات؛ لذا اتصل بالسلطان قابوس مرتين خلال تلك الأشهر مستفسراً عما يمكن أن يقدمه الإيرانيون من خلال هذه المفاوضات.

170- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1737 - جلسة 5612، ديسمبر، 2006، للمزيد يُنظر:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc>

وفي عام 2011 وصلت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى السلطنة لإجراء محادثات مع السلطان قابوس، وقد ذكرت كلينتون أنها لم تكن تتوقع أن المحادثات ستحقق نتائج؛ لذلك استغرق الأمر 18 شهراً قبل أن تتبنى مقترح السلطان وترسل فريقاً من الدبلوماسيين إلى عُمان للقاء الوفد الإيراني، وقد أشار جون كيري آنذاك في رئاسة لجنة العلاقات الخارجية قائلاً إن هيلاري كلينتون ومرافقيها لم يكونوا واثقين، لكن الرئيس أوباما كان مولعاً بفكرة أن تكون عُمان هي الوسيط، لذلك أجرى اتصالات بالسلطان قابوس وسأله عن فكرة الوساطة.

أما في الطرف المقابل فقد تولى الشيخ حسن روحاني منصب رئاسة الجمهورية الإيرانية في حزيران عام 2013 وكان أكثر اندفاعاً للوصول مع الغرب إلى حل لرفع الحصار وهو ما سهل الوصول إلى الاتفاق النهائي وقد أوصل السلطان قابوس رسالة خطية من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني آنذاك. وكانت إيران قد أشادت بدور سلطنة عُمان في المفاوضات النووية عبر مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والأفريقية «حسين أمير عبد اللهيان» في تصريحات سابقة أن السلطان قابوس بن سعيد أدى دوراً وصفه بالإيجابي في استئناف مسيرة المفاوضات النووية وتعزيزها.

إذن فإن دور مسقط أكبر من مجرد طرف يسهل عملية التفأوض بين الولايات المتحدة وإيران، ففي لحظات تعثر التواصل بين الولايات المتحدة وإيران كان الدور العُماني يتنامى من مجرد توصيل الرسائل إلى وسيط موثوق فيه بين الطرفين؛ وذلك نظراً لعلاقة السلطنة القوية الوطيدة بإيران، فضلاً عن ذلك فقد جاء اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لسلطنة عُمان كوسيط في المفاوضات لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال¹⁷¹:

1. سلطنة عُمان لديها تاريخ فريد مع إيران يختلف عن تأريخ الدول العربية الأخرى.

171- Richard J. Schmierer, The Sultanate of Oman and the Iran Nuclear Deal, Middle East Policy Council, Available: <http://www.mepec.org/journal/sultanate-oman-and-iran-nuclear-deal>

2. سلطنة عمان وإيران تشتركان في الممر المائي الاستراتيجي (مضيق هرمز) في أضيق نقطة في المضيق، وفضلاً عن ذلك، فإن كل ممراتها البحرية الملاحية تقع في المياه الإقليمية في عُمان، ومع أن 30% من صادرات النفط البحرية في العالم تمر عبر المضيق، فإن عمان تتحمل مسؤولية ذلك فضلاً عن الاهتمام الشديد بالعمل مع إيران لضمان أن يبقى هذا الممر المائي الاستراتيجي مفتوحاً.

3. اتبعت سلطنة عُمان تحت قيادة السلطان قابوس سياسة التعايش السلمي مع جميع جيرانها، بما في ذلك إيران، وكمثال على هذه السياسة لم تأخذ عُمان جانباً في الحرب الإيرانية - العراقية في الثمانينيات، على عكس الدول العربية الأخرى التي دعمت العراق.

في 14 تموز 2015، توصلت إيران إلى خطة العمل الشاملة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والدول 1+5، التي تضم الولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة وألمانيا، وتهدف الاتفاقية إلى الحد من البرنامج النووي الإيراني إلى الاغراض السلمية؛ وجاء هذا الانجاز التاريخي بعد أشهر من المفاوضات، ولم يتم التوصل إليه دون جدل كبير داخل الولايات المتحدة وإيران وكذلك العالم، ومما لا شك فيه أن العوامل التي أدت إلى التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني عديدة، ولكن التركيز على دور سلطنة عمان هو أهم تلك العوامل، إن موقع عمان الجغرافي وسياستها الخارجية الفريدة وإرادتها السياسية سمحت لها بالقيام بدور وساطة مهم، ولاسيما في تسهيل الاجتماعات السرية الأولية بين الولايات المتحدة وإيران للتوصل إلى اتفاق نووي، ومن أهم الملاحظات حول دور عمان في تسهيل المفاوضات النووية الإيرانية الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الدول الصغيرة أو المتوسطة في حل القضايا المعقدة من خلال عاصمتها الدبلوماسية وإرادتها السياسية.

«وعلى الرغم من أن التقدم في المفاوضات لم يتم إلا بعد أنتخاب حسن روحاني رئيساً في يونيو/حزيران 2013، فقد أعطى المرشد الأعلى الإيراني خامنئي الإذن لإجراء محادثات سرية

مع الولايات المتحدة في عام 2011، وقدم خامنئي الضوء الأخضر بعد أن قدم السلطان قابوس وسيطاً لإجراء محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران»¹⁷².

ويعرض وزير الخارجية جون كيري - رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ - الفكرة على قابوس الذي رحب به ووافق على تسهيل الاجتماعات، وألقى المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي خطاباً في حزيران 2015، مؤكداً «ان الأمريكيين أنفسهم قد طلبوا هذه المفاوضات وأن مقترحاتهم تعود إلى عهد إدارة الرئيس أحمددي نجاد؛ ومن أجل ذلك بدأت المفاوضات مع الأمريكيين قبل وصول الإدارة الحالية، وقد اقترحت عليهم أن يكون هناك وسيط موثوق، وكان الاختيار على إحدى الشخصيات في المنطقة (قابوس) وجاء إلى إيران والتقى معي، وقال إن الرئيس الأمريكي اتصل به وطلب منه المساعدة، وقال أنه يريد حل المسألة النووية مع إيران وإنها سترفع العقوبات، فقد أجبت الوسيط بأننا لا نثق بالأمريكيين وبياناتهم، فقال دعنا نحاول ذلك مرة أخرى»¹⁷³، بهذه الطريقة بدأت المفاوضات مع الأمريكيين، وقد أوضح السيد علي الخامنئي في هذا البيان إلى أن السلطان قابوس بصفته وسيطاً مشرفاً، وهذا يدل على مستوى من الاحترام المتبادل بين السلطان والمرشد الأعلى، وهذا يعني أيضاً أنهم يتشاركون بعلاقات "ودية" نسبياً تمنح السلطان إمكانية الوصول المباشر إلى المرشد الأعلى، كذلك فإن سلطنة عُمان حافظت تاريخياً على علاقات دبلوماسية جيدة مع إيران، وعلى علاقات ومصالح طويلة الأجل.

172- Sumaya Almajdoub, Discrete Diplomacy: Oman and the Iran Nuclear Deal, International Relations Students Journal, George Washington University, December 2015, Available:

<http://www.e-ir.info/2016/04/25/discrete-diplomacy-oman-and-the-iran-nuclear-deal>

173 - Ayatollah Khamenei, Official English Website, Retrieved December 2, 2015, from Leader's speech in meeting with government officials:

<http://english.khamenei.ir/news/2088/Leader-s-speech-in-meeting-with-government-officials>

جدول رقم (3): الجدول الزمني لأهم الأحداث الخاصة بدور الوساطة العُمانية في الاتفاق النووي الإيراني

السنة	المرحلة
2011	السيد الخامنئي يوافق على بدء المفاوضات الأمريكية - الإيرانية
تموز 2012	أول اجتماع إيراني - أمريكي في عُمان
آذار 2013	محادثات أمريكية - إيرانية سرية استمرت لمدة ثلاثة أيام في عُمان
حزيران 2013	فوز الرئيس روحاني بالانتخابات الرئاسية
آب 2013	زيارة السلطان قابوس إلى طهران
تشرين الثاني 2013	التوصل إلى اتفاق مشترك (اتفاق مؤقت)
آذار 2014	زيارة الرئيس حسن روحاني إلى مسقط
تموز 2015	خطة العمل الرسمية الشاملة المشتركة

المصدر:

Sumaya Almajdoub, Discrete Diplomacy: Oman and the Iran Nuclear Deal, International Relations Students Journal, George Washington University, December 2015.

لقد أخذت سلطنة عمان دورها الواجب للحفاظ على سرية الاجتماعات واللقاءات، ومن ثم لم يفهم سوى القليل من هذه الاجتماعات واللقاءات الدقيقة وما جرى فيها، ومع ذلك، فإن النقطة المهمة التي يجب تسليط الضوء عليها هي أن الوساطة العمانية قد نجحت، وأن القيام بدور الوساطة وأخذ الحياد الإيجابي بين طرفي الصراع كان السمة البارزة في تلك المفاوضات، وكذلك أن أداء دور الوساطة هو انعكاس لسياسة عمان الخارجية، ومع ذلك، يمكن القول بأن هناك عاملين

دفعوا عُمان للعمل على الحد من البرنامج النووي الإيراني، الأول هو الأمن الوطني والإقليمي، والثاني هو تحقيق مكاسب دبلوماسية واقتصادية.

إن إيران وسلطنة عُمان والولايات المتحدة يجمعها المحور الدبلوماسي الذي يمثل علاقة يمكن أن تستفيد منها الأطراف الثلاثة، وقد اتفق الطرفان -إيران وأمريكا - على التفاوض لإنجاح هذه الصفقة، وإن سلطنة عُمان التي تقيم علاقات جيدة مع كل منهما، تريد تعزيز هذه العلاقات من خلال تقديم وساطتها ويمكن أن يترجم هذا الجهد الدبلوماسي إلى مكاسب اقتصادية مباشرة لسلطنة عمان. وكما هو مبين في الجدول المذكور آنفاً، فقد تبادل السلطان قابوس والرئيس روحاني الزيارات والعمل على إنجاح هذه المفاوضات، فضلاً عن تطوير العلاقات الاقتصادية بين السلطنة وإيران وخاصة في مجال الطاقة.

لقد خدم دور سلطنة عُمان في تسهيل مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني وسياستها الخارجية الفريدة التي تعتمد على البراغماتية والحياد والتقدير والاستقلالية السلطنة بنحو جيد، وقد خدم ذلك أيضاً الولايات المتحدة في الوصول إلى خطة العمل الشاملة المشتركة مع الدول 1+5، «وإن استكشاف دبلوماسية عُمان المنفصلة ودورها في تسهيل مفاوضات صفقة إيران يكشف أيضاً عن النفوذ الدبلوماسي الذي يمكن أن يثبت قيمة أكثر من القدرات العسكرية على الساحة الدولية، وهذا يعطي الدول الصغيرة القدرة على التنقل في العلاقات الدولية بطريقة قد تكون -أو لا تستطيع الدول الأكبر والأقوى- أن تحاكيها»¹⁷⁴، إن ما تقدمه عُمان على أنها حيادية، تعدد المملكة العربية السعودية مواءمة مع إيران، وترى السعودية أن الاتفاق النووي يشكل ضربة قوية لقوتها الإقليمية، وفضلاً عن ذلك، فإن المملكة العربية السعودية لن ترحب بفكرة أن إيران تقدم نفسها كشريك اقتصادي رئيس في قطاع الطاقة لدول الخليج، كما هو الحال في مشروع خط أنابيب عُمان وإيران، وأخيراً فإن الدبلوماسية التي تأتي من الدول الصغيرة ذات العلاقات عميقة الجذور مثل عُمان، قد تكون أكثر

فعالية في حل القضايا المعقدة مقارنة بصب الملايين من الدولارات في المساعدات العسكرية.

المطلب الثاني:

الموقف العُماني من الخلافات العربية - الإيرانية في المنطقة

ترتكز العلاقات بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون من جهة وإيران من جهة أخرى على أسس تاريخية وأهداف مشتركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً؛ والهدف من هذه العلاقات هو تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الدول في المنطقة، إلا أن العلاقات الخليجية - الإيرانية تختلف بطبيعة الحال عما هي عليه العلاقة بين سلطنة عُمان وإيران، فالواقعية في علاقة عُمان أظهرت السلطنة في مواقف غاية في الصعوبة للتوفيق في موقفها ودورها بين إيران والدول الخليجية والعربية، لكن استطاعت سلطنة عُمان أن تأخذ دوراً مهماً في حفظ التوازن بمنطقة الخليج العربي وأن توفر قناة للحوار بصورة مستمرة بين أطراف النزاع.

«فالساسة العُمانية يغلب عليها تحقيق التوازن والسعي لالتزام الحياد من الأزمات الإقليمية والاستقلالية في المواقف عن دول الجوار، فضلاً عن السعي للقيام بأدوار الوساطة والتوفيق بين دول الإقليم كون ذلك مساراً يُكسب السياسة الخارجية العُمانية تفرداً وشخصية مستقلة في محيطها الإقليمي»¹⁷⁵، لذا فإن سلطنة عُمان تمتلك رؤية مستقلة تنظر بها نحو منطقة الخليج من ناحية أمنية انطلاقاً من بناء قوة وإقامة التعاون والتنسيق بين الدول في المنطقة، ويكون ذلك عبر التسليح بالإرادة السياسية التي تدفع باتجاه إقامة العلاقات المتينة بعيداً عن الأحلاف، فضلاً عن إيجاد مساحات من التفاهم والتعاون بين دول الخليج نفسها ودول الخليج والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك بين الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة التي يهملها أمن الخليج واستقراره.

وقد سعت عُمان ومنذ مدة إلى إيجاد مناخ مستقر لعلاقتها الخارجية على المستويين الدولي
175- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مركزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005 - 2016، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2017، ص: 76.

والإقليمي تكون من خلاله في موقف المحايد الذي لا يدخل في أحلاف أو محاور مستندة في ذلك على مبادئها وركائزها في سياستها الخارجية، فعملت سلطنة عُمان على إقامة علاقات متوازنة مع إيران بما لا يُسبب لها أثراً سلبية على تواجدتها في مجلس التعاون من جهة وعلى علاقاتها مع دول الخليج المجاورة مثل السعودية من جهة أخرى؛ فهي بالتالي تسعى إلى خلق نوع من التوازن في إقامة العلاقات بما يضمن الحفاظ على مصالحها الإقليمية وأمن منطقة الخليج العربي على حدٍ سواء.

لقد واجهت عُمان عدة تحديات من أجل الحفاظ على مستويات علاقاتها مع إيران من جهة ودول الخليج من جهة أخرى، «إلا أن عُمان استطاعت تحقيق المعادلة الصعبة للحفاظ على علاقتها مع إيران في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون»¹⁷⁶، إلا أن عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج قد يفرض عليها في بعض الأحيان اتباع سياسات وتوجهات ومواقف تتناسب والموقع الذي تشغله، لكن في بعض الأحيان يُنظر إلى عُمان على أنها تغرد خارج السرب وهذا ما سبب لها بعض الإشكالات تجاه بعض الدول داخل المجلس من بينها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص، فبالنسبة للعربية السعودية فإن الخلاف قائم على أساس أن عُمان تنتهج سياسة مغايرة لدول مجلس التعاون تجاه العلاقات مع إيران فضلاً عن الثروة النفطية في المناطق الحدودية، ودخول العراق للكويت والقضية الفلسطينية والأزمات المتجددة في المنطقة مثل أحداث 2011 (الثورات العربية) والسياسة تجاه اليمن وقطر وغيرها من المتغيرات الإقليمية والمحلية التي جعلت من السعودية «تفسرها بأنها مواقف تتقاطع مع مصلحة الخليج عامة والعربية السعودية خاصة»¹⁷⁷.

أما من جهة الإمارات العربية المتحدة فإن الخلاف الدائر بينها وبين سلطنة عُمان بشأن

176- بسام صلاح، الدبلوماسية الهادئة: عُمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط: <http://www.acrseg.org/40375>

177- حافظ علوان حمادي، الثوابت والمتغيرات في العلاقات الإيرانية العُمانية، قضايا سياسية، جامعة النهدين - كلية العلوم السياسية، العددان 19 - 20، بغداد، 2010، ص: 29.

اتفاقية البريمي التي أبدت عُمان تحفظاً عليها التي عُقدت بين العربية السعودية والإمارات، «حيث كانت عُمان ترى بأن الاتفاقية كانت على حساب ارض عُمانية، فضلاً عن خلافات أخرى قائمة بين الطرفين على بعض المواقع في منطقة رؤوس الجبال في محافظة مسندم العُمانية التي طالبت بها عُمان إثر قيام إمارة رأس الخيمة ببناء مجمع صناعي واكتشاف النفط في المياه الإقليمية للمنطقة المطالب بها»¹⁷⁸، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة بداية الخلاف بين مسقط والإمارات، إلا أن بعد سنوات من الحياد بين البلدين بدأ الحوار بشأن هذه الاتفاقية ومحاولة التعديل عليها «مقابل تنازل العربية السعودية عن الأراضي التي تقع ضمن واحة البريمي مقابل الحصول على ساحل بطول ٥٠ كم بين الإمارات وقطر وامتلاك حقل شيبية الذي يمتد جزء منه داخل الأراضي الإماراتية»¹⁷⁹.

إن التباين في المصالح والأهداف العُمانية دفعتها إلى الإبقاء في تجاه الحد الأدنى من العلاقات الخليجية من جهة والعلاقات مع إيران من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال بقيت عُمان أكثر تحفظاً على مواقفها الواضحة ولم تخرج عنها في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط ولاسيما ما يسمى بالربيع العربي وبخلاف دول مجلس التعاون الخليجي لا ترى سلطنة عُمان في إيران تهديداً لها وعملت على التعامل والتواصل والانفتاح معها، حيث أخذت سلطنة عُمان «بمفهوم التكتل والتوحد والتجمع المشترك أساساً لمبادراتها في المنطقة وأسست سياستها الخارجية على أساس ثابت وإقامة علاقات سلمية وتعاونية بكل دول العالم»¹⁸⁰؛ وهي بذلك مدركة لموقعها الاستراتيجي وموروثها التاريخي والتبعات المترتبة على ذلك.

178- حافظ علوان حمادي، الثوابت والمتغيرات في العلاقات الإيرانية العُمانية، قضايا سياسية، جامعة النهدين - كلية العلوم السياسية، العددان 19 - 20، بغداد، 2010، ص: 29.

179- التنافس والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، ٢٠١٢، متاح على الرابط الآتي:

<http://natourcenter.info/portal>

180- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق ص: 84 - 85.

وتظهر سلطنة عُمان عن رغبتها بشكل واضح في عدم الدخول في أحلاف إقليمية مع طرف تجاه طرف آخر، وكذلك أوضحت بأنها ترفض تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد لأنها تعدُّ هذا الاتحاد عبارة عن حلف موجه تجاه إيران، وهي تأخذ على عاتقها العلاقة الاستراتيجية بينها وبين إيران على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية بل وحتى الثقافية في بعض الأحيان، فتمتلك عُمان مقاربة مختلفة تجاه إيران وهي ترغب بالاستفادة من الارتباط بدول الخليج في تعزيز التعاون الأمني في المنطقة بعيداً عن الدخول في حلف إقليمي مع تلك الدول، فضلاً عن ذلك فإن الدور العماني يأتي من عدم التدخل في الأزمات الداخلية في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، «وتعمل على استثمار العلاقات مع كل الأطراف في القيام بوساطة تُساعد في إنضاج تسويات إقليمية للملفات الساخنة»¹⁸¹.

وهذا الدور العماني في المنطقة المتمثل بالالتزام بالحياد الإيجابي ومحاولة أداء دور الوساطة وعقد التسويات الإقليمية والدولية، الذي يراعي الحقائق السياسية والإمكانات المتاحة للدول والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية لها كان يمكن أن تقوم به دول عربية أخرى ضمن إمكاناتها وحدودها الجغرافية لكنها اختارت ان تؤدي دوراً آخر أكبر من ذلك؛ مما يصيب دورها الإقليمي بضرر كبير. وتختلف سياسة عُمان الخارجية في عدة جوانب عن السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن أن هذه الدول تختلف عن سلطنة عُمان بعدة ملفات، فسلطنة عُمان تلتزم دور الحياد الإيجابي وترفض المحاور والأحلاف الإقليمية والنأي بالنفس وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية، وهذا ما يبرز تفرداها وتميزها عن بقية الدول في المنطقة.

181- بدر الإبراهيم، في فهم السياسة العمانية، مصدر سابق.

المبحث الثاني

المواقف العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط

ينصبُّ الموقف العُماني في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط على التوازن في علاقاتها بشكل عام، والعمل على تحقيق الهدف الجوهرى في سياستها الخارجية المتمثل بالحياد الإيجابي في ملفات المنطقة بشكل واسع، وأن الاعتبارات الاقتصادية وحدها لا تفسر النهج العُماني بشكل عام، حيثُ تهدف السياسة الخارجية العمانية في جوهرها إلى التوازن في مواقفها بين إيران أو السعودية من الحصول على نفوذ غير متناسب في المنطقة، ”وهذه الاستراتيجية لم تحم عمان من جيرانها أو الاضطرابات الإقليمية فحسب، بل سمحت لها أيضاً بالتركيز على تنميتها على مدى السنوات الأربعين الماضية، حيث نمت البلاد من دولة فقيرة إلى اقتصاد حديث، وترى سلطنة عُمان أن مهمة حماية الناتج المحلي الإجمالي للبلاد والبالغ 80 مليار دولار والحفاظ على نموها الذي تحقق بشق الأنفس أساساً للاستقرار السياسي¹⁸²“.

مع الانفتاح على إيران تسعى سلطنة عمان إلى تحقيق توازن دقيق في المنطقة، ودورها كصديق إيران الوحيد في مجلس التعاون الخليجي يقابلها التعاون الدفاعي الوثيق مع حلفائها الغربيين وشركاء دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وهي تشارك المعلومات الاستخباراتية بموجب معاهدة مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب، فإن موقف عمان المحايد منحها دوراً رئيساً في المنطقة فأخذت دور الوسيط في عام 2007 في الإفراج عن 15 شخصاً من أفراد البحرية البريطانية الذين تم احتجازهم في السواحل الإيرانية من قبل السلطات البحرية الإيرانية، حيثُ استفاد السلطان قابوس من علاقاته الطويلة الأمد مع لندن وطهران لحل القضية بنجاح، وفي عام 2011 كانت السلطنة مركزاً في التوسط في إطلاق سراح ثلاثة من

182 - Sigurd Neubauer and Alex Vatanka, Central Sultanate: Oman Balances Between Iran and Saudi Arabia, Foreign Affairs, Washington, 5 May, 2015, Available:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/persian-gulf/2015-05-05/central-sultanate>

السائحين الأمريكيين، الذين اتهمتهم إيران بالتجسس، ومن ثم فإن قدرة السلطان قابوس على إقناع الزمريكيين والإيرانيين من أجل اللجوء إلى طاولة المفاوضات في عام 2013 لم تكن مفاجأة.

وحيثما يتعلق الأمر بالتعاون الأمني، فإن علاقات واشنطن مع سلطنة عُمان تقع في إطار سياسة الدفاع الأمريكية مع مجلس التعاون الخليجي، «وكجزء من حماية حرية الملاحة عبر مضيق هرمز، تجري البحرية العمانية تدريبات ثنائية سنوية مع نظرائها الأمريكيين فضلاً عن التدريبات السنوية المتعددة الأطراف مع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي»¹⁸³.

لقد امتازت المواقف العُمانية على مدى الأربعين عاماً الماضية منذ وصول السلطان قابوس لسدة الحكم ورسمةً لسياسية خارجية جديد وبرؤية حديثة، بالحيادية البارزة كثيراً حتى أنها كانت تختلف عن دول المنطقة بنحوٍ عام ودول مجلس التعاون الخليجي بنحوٍ خاص على نحوٍ جعل منها طرفاً محايداً ومتوازناً في الدخول ببعض ملفات المنطقة وحلحلة الأزمات بما يخدم أمن منطقة الخليج والحفاظ على دورها الحيادي بوضوح، وعلى الرغم من النشاط الذي تؤديه سلطنة عُمان إلا أن لها مواقف مختلفة عن المسار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد قدمت عدداً من المواقف كانت تتضمن رؤية عُمانية سياسية مختلفة مع دول العالم عموماً ودول الجوار الإقليمي خصوصاً، «فهي رفضت مقاطعة الجامعة العربية لمصر بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وسعت إلى إعادة العلاقات عام 1987 ونجحت بذلك، فضلاً عن موقفها تجاه حرب الخليج الأولى (1980-1988) حين وقفت دول الخليج بجانب العراق في حربه ضد إيران فقررت السلطنة عدم مقاطعة إيران ومحاولة أخذ دور الوسيط حتى انتهاء الأزمة»¹⁸⁴.

183- Sigurd Neubauer and Alex Vatanka, Central Sultanate: Oman Balances Between Iran and Saudi Arabia, Foreign Affairs, Washington, 5 May, 2015.

184- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مركزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق، ص: 65.

وكان لسلطنة عُمان مواقف حيادية أخرى تجاه الأحداث التي لحقت بمنطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، وربما كانت هذه المواقف لا تلائم الأشفاء العرب داخل الجامعة العربية عندما طُردت سوريا منها، أو مواقف قد لا تتماشى والوقت الذي سحبت به دول الخليج سفرائها من دولة قطر في ظل الأزمة الأخيرة بين دول الخليج وقطر، فكانت المواقف العُمانية متباينة بين الحياد تارة وبين الوسيط الراغب بحل الخلاف والحفاظ على وحدة الصف العربي وإبعاد شبح التوتر والحرب في المنطقة تارة أخرى، فسلطنة عُمان سعت من خلال تلك المواقف إلى إقامة أفضل العلاقات مع الجوار الإقليمي لها من جهة، وتحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي من جهة أخرى عبر اتباع سياسة الحوار ومعالجة المشكلات من مبدأ العقلانية في إدارة المواقف والحكمة في اتخاذ القرار.

المطلب الأول:

الموقف العُماني تجاه دول الخليج

ترتكز العلاقات بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي إلى أساس تاريخي مشترك وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة، والهدف منها هو المزيد من الترابط والتعاون بين دول هذا المجلس، «وإيماناً منها، أي السلطنة، للدور الذي يؤديه المجلس فإنها تسعى إلى تعزيز العمل الخليجي المشترك وحماية المنطقة الخليجية من المخاطر التي تهدد أمنها»¹⁸⁵، على اعتبار أن السلطنة تقع في بوابة مضيق هرمز الذي يمر من خلاله ما يقارب 40% من النفط العالمي، فضلاً عن ذلك فإن السياسة العُمانية ومبادئها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي قائمة على¹⁸⁶:

1. البناء على الإيجابيات وعلى الموضوعات المتفق عليها.
2. التعاون هو الأساس الذي قامت عليه فكرة إنشاء مجلس التعاون، وألا ينظر له على أساس أنه تجمع أنظمة سياسية بقدر ما هو تجمع إرادات سياسية.
3. عدم تحويل المجلس إلى منظمة إقليمية أو شبه إقليمية تمارس من خلالها بعض الدول الأعضاء نفوذاً على دول الجوار.

لقد أبدت سلطنة عُمان انطلاقاً من موقعها الجغرافي الاستراتيجي والمتميز أهمية خاصة بعلاقتها مع دول الجوار، وكذلك الواقع الذي فرض على عُمان أن تكون طرفاً رئيساً في الخليج،

185- سالم بن حمد الجمهوري، دور بارز في دعم القضية الفلسطينية ووحدة الأمة العربية وتقريب وجهات النظر، صحيفة عُمان، الاحد، 30 أبريل/ نيسان 2017، متاح على:

<http://orobanews.com>

186 - عماد عنان، هل تخرج عُمان من مجلس التعاون، صحيفة نون بوست، 2016، متاح على الرابط:
<http://www.noonpost.org>

وقد اتبعت السلطنة في توطيد علاقتها مع دول الجوار سياسة قائمة على الاحترام المتبادل وأمن المنطقة، وكذلك التنسيق والتعاون بين الدول الخليجية على وجه التحديد وذلك من قناعتها في تعميق روابط الأخوة بين شعوب هذه الدول والعمل على تحقيق مصلحة الجميع على وفق أسس منهجية واضحة تضمن حق الجميع بما يلائم تحقيق أهداف الدول داخل المجلس دون التأثير على مصالح دولة دون أخرى.

أولاً: موقف السلطنة داخل مجلس التعاون لدول الخليج

«تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وعُمان) في العاصمة الإماراتية أبو ظبي خلال المدة (26-25 مايو/أيار 1981) وأطلق على هذا الاجتماع قمة التأسيس»¹⁸⁷، إذ تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس، الذي يهدف إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. وعلى الرغم من أن البيان الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لم يتحدث عن الأمن بصورة مباشرة إلا أنه قد فُرض على مجلس التعاون الخليجي أن يضع قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته.

وقد كانت أهم الظروف الدافعة لتأسيس هذا المجلس هي:

1. الاعترافات الخليجية التي كانت تتمثل بالثورة الإيرانية عام 1979 وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية، والمخاوف من انعكاسها على المنطقة، فضلاً عن نشوب الحرب العراقية - الإيرانية بعد مدة قصيرة من نجاح ثورة إيران.

187- عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، مركز الجزيرة للدراسات، 15/يناير/ كانون الثاني/2015، للمزيد انظر:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html>

2. الاعتبارات الإقليمية تمثلت بضعف موقف جامعة الدول العربية وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

3. الاعتبارات الدولية هي دخول الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وكانت دول الخليج في تلك الفترة ترى أن إنشاء هذا المجلس يهدف إلى تنظيم مصالح دول الخليج وترتيب مجالات التعاون فيما بينهم، وكذلك تشجيع التعددية والتعاون كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية لتلك الدول، فضلاً عن تشجيع دول الخليج العربي على تحقيق الاستقلال الذاتي، وإنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز ضد أي اعتداء خارجي، وأيضاً إنشاء منظمة إقليمية تضم دول الخليج تحت مظلة واحدة لغرض استبعاد فكرة الأحلاف العسكرية مع الدول الأجنبية.

حرصت سلطنة عُمان وهي داخل مجلس التعاون لدول الخليج على توثيق صلاتها وعلاقتها مع دول مجلس التعاون حتى في أوقات الأزمات، وكانت مواقفها تنطلق من تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وأكدت من خلال دبلوماسيتها الهادئة عن توجهاتها بتدعيم التعاون بينها وبين دول العالم العربي والإسلامي، «وقد تمثلت أولى الخطوات بتدعيم وجودها في مجلس التعاون الخليجي اهتمت سلطنة عُمان بالعمل في إطار مجلس التعاون، فضلاً عن تطوير وتنمية التعاون القائم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يدعم المسيرة الخليجية»¹⁸⁸.

وقد التزمت سلطنة عُمان بدبلوماسيتها الهادئة والواضحة بمبادئ مجلس التعاون الخليجي وأهدافه بالحفاظ على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من خلال تحقيق مقومات الرخاء والرفاهية والأمن والاستقرار لشعوب دول مجلس التعاون الخليجي، وأعطت الدبلوماسية العُمانية أهمية كبيرة لاحترام المصالح والأهداف المشتركة للدول الأعضاء داخل المجلس، وأصبحت السلطنة عنصراً مهماً

188- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سابق، ص: 109.

في نشاطات المجلس واجتماعاته وعلاقاته الخارجية، فضلاً عن ذلك فقد حددت سلطنة عُمان علاقاتها الخارجية مع جميع الدول انطلاقاً من المصلحة الوطنية وضرورة الانفتاح على هذه الدول، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تجد لنفسها أي السلطنة مكاناً متوازناً تمكنت من خلاله الحفاظ على علاقتها بإيران طوال فترات إنشاء المجلس وما مرت به المنطقة من أحداث عديدة.

ويمكن القول إن سلطنة عُمان تشكل حالة منفردة بالنسبة إلى وضع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إذ جنحت عن سياسة التوتر والاحتكاك بالقضايا والفاعلين الإقليميين مع البعد عن أي تحاذبات طائفية، وهي تعبر منذ تولي سلطانها قابوس مقاليد الحكم عن سياسة العزلة وتجنب المشكلات، ولكن لم تكن عزلة بالمعنى العام، وإنما وقفت على الحياد وواصلت سياستها الخارجية أو دبلوماسيتها في الحفاظ على علاقة السلطنة مع الدول.

وتسعى السلطنة إلى تأدية دوراً إيجابياً في ظل وجودها تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي وذلك بهدف تطوير التعاون فيما بينها وبين بقية دول المجلس من جهة وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وتنمية العلاقات وتنسيق التعاون والترابط والجهود المشتركة مع دول المجلس من جهة أخرى، بما سينعكس إيجاباً على منطقة الخليج العربي وهو ما تسعى إليه بقية دول المجلس من أجل تحقيق التكامل في مختلف المجالات بين دول المجلس، لما تتمتع به منطقة الخليج من أهمية استراتيجية واقتصادية فضلاً عن أنها أهم مصدر ومستودع للنفط في العالم.

ثانياً: الاتحاد الخليجي وموقف السلطنة

عارضت سلطنة عُمان منذ البداية وما تزال فكرة إنشاء الاتحاد الخليجي بين دول الخليج، وبينت في أكثر من مناسبة دولية أنها تكتفي بمجلس التعاون وليس هناك حاجة للاتحاد، وأنها لن تكون جزءاً من ذلك الاتحاد في حال نشوئه، يرجع الموقف العُماني لقضية الاتحاد على هذا

النحو انما تعمل للمحافظة على موقفها الحيادي تجاه المواقف الإقليمية وأمن منطقة الخليج بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى تسعى إلى التوازن في علاقتها مع إيران لأنها تتشارك معها في بعض حقول الغاز الطبيعي البحرية، وفي حالة نشوء هذا الاتحاد فإنه سيعمل على أساس جغرافي وبالتالي فإن عُمان ربما ستواجه بعض المشكلات.

كانت فكرة الاتحاد التي «دعا إليها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في ديسمبر/ كانون الأول 2011 في قمة الرياض إلى انتقال دول الخليج من مرحلة التعاون إلى الاتحاد»¹⁸⁹، وقد لاقت هذه الفكرة ترحيباً من دول الخليج بدرجات متفاوتة ورفضت سلطنة عُمان هذه الفكرة وعبرت عن معارضتها، جاءت هذه الفكرة لدى دول مجلس التعاون بعد إحساسهم بالتمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة، ويرى بعضهم أن دول مجلس التعاون قد تواجه تحديات وتهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية فيما لو تم البقاء على مجلس التعاون دون الذهاب نحو الاتحاد، وهذه النقطة خصوصاً ربما قد شكلت نقطة بارزة في طبيعة العلاقات العمانية الخليجية، وعلى الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون قد نص على أن الهدف من التجمع هو الوصول إلى الوحدة بين الدول الخليجية، إلا أن موقف سلطنة عُمان جاء عكس ذلك تماماً، وبينت السلطنة في أكثر من مناسبة رفضها لهذا المشروع ووصل الحال إلى التهديد بالانسحاب من المجلس في حال بدء أي إجراءات تمهد لذلك.

إن فكرة انشاء هذا الاتحاد كانت الغاية منه تحقيق بعض الأهداف وتحقيق التنمية بين دول الخليج ولعل أبرزها:

1. رفع مستوى القدرات العسكرية المشتركة وإعداد برامج للتسليح المشترك.
2. العمل على فتح سوق مشتركة وإلغاء الرسوم الجمركية والاحتكار التجاري وإيجاد منطقة للتجارة المشتركة.

189- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مراكز السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق، ص:79.

3. توحيد العملة لدول الخليج.

4. توحيد السياسة الخارجية.

لقد فرض الواقع الجغرافي العُماني المتمثل بالبحار المفتوحة فضلاً عن التأريخ السياسي للدولة العُمانية «أن تكون موطناً للعديد من العرقيات التي ارتبطت مع عُمان بعلاقات تجارية وسياسية، وشكلت هذه العرقيات النسيج الاجتماعي للمجتمع العُماني الحالي»¹⁹⁰، فضلاً عن الاختلاف في التركيبة المذهبية في السلطنة، كلها كانت أسباباً جعلت من عُمان أن تُعلن وبصراحة رفضها لهذا الاتحاد، وتبدي مخاوفها من توسع النفوذ السلفي في حال إقامة الاتحاد الذي يضم دول الخليج كافة ذات الغالبية السلفية، مما سينعكس ومن وجهة نظر عُمانية على النسيج المجتمعي العُماني، إضافة إلى ذلك هناك تباين في الأهداف والمصالح والرؤى بين دول مجلس التعاون والأولويات والأهداف والمصالح العُمانية، حيث تذهب السلطنة إلى الإبقاء على الحد الأدنى من النشاط والعمل داخل المجلس دون تطوير، في حين أن السعودية وقطر والإمارات قد تفاعلت بشكل كبير داخل المجلس وكذلك التفاعل تجاه ملفات المنطقة وبالتحديد في أحداث ما يسمى بالربيع العربي، فقد بقيت عُمان أكثر حيادية وتحفظ على الكثير من المواقف داخل المجلس ولم تخرج عن سياستها الخارجية أو تحيد عن مبادئها الواضحة.

إن انضمام سلطنة عُمان في بداية الثمانينيات إلى مجلس التعاون الخليجي في بادئ الأمر كان بهدف درء الأخطار المحدقة بالمنطقة مثل الثورة الإيرانية عام 1979، وكذلك جراء قيام الحرب العراقية الإيرانية، وهي ترى اليوم أن مثل هذه الأخطار التي واجهتها دول مجلس التعاون قد انتهت ولا يوجد سبب لتطوير مجلس التعاون إلى اتحاد، لأنها ترى بأن الاتحاد سيُفهم أنه إجراء ضد إيران،

190- عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترايط المال والسلطة، مركز الخليج لدراسات التنمية، بيروت، 2014، ص: 99.

وهذا الموقف لا يتسق والسياسة الخارجية العُمانية، فضلاً عن ذلك فإن عُمان تسعى إلى الحفاظ على حالة التوازن التي أوجدتها في المنطقة التي من الصعوبة بمكان أن تستطيع دولة أخرى الموازنة بينها، فضلاً عن ذلك أن عُمان ترى أن الاتحاد سيعزز من التوجه نحو تطوير التوجهات العسكرية لدول الاتحاد وهذا ما لا يتطابق مع الرؤية أو السياسة الحيادية للسلطنة التي تهدف إلى الحد من الصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية في حال نشوبها.

لقد كان الموقف العُماني إزاء الاتحاد واضحاً في عدة جوانب وإن الذهاب نحو استراتيجية أمنية واقتصادية شاملة أفضل بكثير من الاتحاد، فضلاً عن أن سلطنة عُمان ترى أن الغرض من الاتحاد هو مجابهة الخطر والنفوذ الإيراني الذي تراه دول الخليج في المنطقة، وإنها غير مستعدة لأي مواجهة عسكرية ضد جيرانها، وإن اختلاف النهج العُماني عن منهج بقية دول الخليج في الرؤية السياسية عامل آخر ترى فيه عُمان أن إيران لا تُعدُّ مصدر تهديد لها.

المطلب الثاني:

الموقف العُماني تجاه محاربة الإرهاب والأزمات في منطقة الشرق الأوسط

مرت منطقة الشرق الأوسط بتحديات كبيرة وكانت بداية هذه التحديات هو تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003، حيث يرى البعض بأن تلك التحديات اخذت تتسع وتنتقل شيئاً فشيئاً بين دول المنطقة، وكانت هذه التحديات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتركت أثراً كبيراً في بنية المجتمعات داخل بلدان الشرق الأوسط واستطاعت في بعض الدول الذهاب نحو تقسيمها على نحوٍ مذهبي وطائفي وعرقي وإثني، وسعت بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط إلى درء هذه التحديات ومواجهتها من أجل الحد من آثارها، وكذلك ذهبت بعض البلدان إلى نحوٍ آخر، والتدخل بشؤون البلدان الأخرى وكانت بعض الدول عاملاً مساهماً في الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط.

فقد كانت سياسة سلطنة عُمان الخارجية واضحة المعالم وشفافة تجاه هذه التحديات، وأخذت تتعامل مع التطورات التي حصلت وما تزال تحصل سواء على مستوى البلدان الخليجية والعربية أو الإقليمية على حدٍ سواء، وأخذت كذلك على عاتقها القيام بما هو ممكن من أجل تحقيق السلام والاستقرار لمنطقة الخليج بنحوٍ خاص والشرق الأوسط بنحوٍ عام «فقد شاركت سلطنة عُمان في تعزيز جهود مجلس التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، وتبنت العديد من المواقف الثابتة على الصعيد الإقليمي والدولي داعية من خلالها إلى ضرورة نشر السلام»¹⁹¹، وقد دعت أيضاً إلى ضرورة مواجهة ظاهرة الإرهاب* العالمي الذي أخذ يضرب دول مختلفة والعمل على تنسيق الجهود المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب من خلال قاعدة معلومات وبرامج عمل مشتركة.

دعت السلطنة في الكثير من المواقف الدولية والإقليمية إلى ضرورة الحفاظ على أمن المنطقة ونشر السلام ومكافحة الإرهاب والعمل على القضاء عليه من خلال محاربة الفكر المتطرف الذي ينشره في المنطقة العربية، وسعت إلى دعم الدول العربية كافة في جهودها المبذولة التي تخدم الإنسانية وتجنب الشعوب ويلات الحروب والصراعات؛ لأن الإرهاب أخذ يضرب البلاد العربية والشرق الأوسط جميعها دون استثناء، وحذرت السلطنة من انتشار الفكر المتطرف وعبرت عن قلقها إزاء ذلك «ودعت

191- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق، ص: 57.
(*) لقد شهدت ظاهرة الإرهاب حيزاً كبيراً في الأوساط الإقليمية والدولية ولاسيما بعد تعدد العمليات الإرهابية وتنوعها من حيث الزمان والمكان، وكذلك الاختلاف من حيث الاتجاه فهناك اتجاه مادي لتعريفه والآخر اتجاه موضوعي، فضلاً عن تمييز مصطلح الإرهاب عن المفاهيم الأخرى (العنف السياسي، حرب العصابات، الكفاح المسلح والجريمة السياسية) التي تقترب منه في التعريف وتبتعد من حيث الهدف والغاية وعلى الرغم من اختلاف التعاريف بهذه الظاهر وتعددتها، إلا أن المفهوم الشامل لهذه الظاهر في الموسوعة السياسية: هو استخدام العنف أو التهديد به بأشكاله المختلفة كافة كالأغتيال والتسوية والتعذيب والتخريب؛ بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر الروح المعنوية المقاومة، وهدم معنويات الافراد والمؤسسات كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية، للمزيد انظر: حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي، مجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الموصل، العدد 1، 2011، ص: 269، وكذلك إبراهيم الحيدري، سيكولوجيا العنف والإرهاب، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، 2015، ص: 31.

إلى مواجهته ومعالجة مسبباته والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الإقليمي والدولي لحصر ظاهرة الإرهاب والحد من انتشاره، وبالتالي إعادة نشر السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة»¹⁹².

كانت التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تتصاعد نحو التظاهر والمطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية في بعض الدول، واعتبرت البداية لها عام 2011 في دول عربية مثل مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن، وكادت هذه التطورات أن تؤدي بإحداث ثغرات أمنية مما يتسبب بحروقات أمنية كبيرة في بعض البلدان، فضلاً عن ظهور الفصائل المسلحة في هذه البلدان التي حملت السلاح بوجه الدولة، كان الوضع مغايراً تماماً في السلطنة فقد «ابتعدت عن أي أدوار داعمة للأطراف المتطرفة والجماعات المنخرطة والمتهمة بالقيام بالأعمال الإرهابية، ولم تأو أي مجموعات متطرفة على أراضيها أو خارجها، الأمر الذي يختلف عن بعض دول الخليج الأخرى»¹⁹³.

لقد ساعدت بعض العوامل في انخفاض معدلات العمليات الإرهابية داخل السلطنة، وهذا يدل على أن السلطنة استطاعت أن تحقق استقراراً في أمنها الداخلي؛ مما انعكس إيجاباً على تأدية دوراً بارزاً في سياستها الخارجية الحيادية تجاه دول المنطقة وحثها في تبني استراتيجية واقعية للتعامل مع أسباب الإرهاب والقضاء عليه، ومن بين أهم العوامل التي ساهمت من انخفاض تعرض البلاد للهجمات الإرهابية هي¹⁹⁴:

1. احتواء المعارضة العُمانية.

2. اتباع سياسة الحذر في الاشتراك في التحالفات الإقليمية ضد الجماعات أو التنظيمات

الإرهابية في المنطقة العربية.

192- عبد الله الشمري، سلطنة عُمان واليمن.. الموقف من عاصفة الحزم: قراءة استراتيجية، نقلًا عن الموقع الآتي:

www.sautalyemen.com

193- محمد عز العرب، المنة الداخلية: لماذا ظلت عُمان محصنة من تهديدات الإرهاب، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 47139، 2015، ص:14.

194- المصدر نفسه، ص: 15.

3. عدم انضمام مقاتلين عُمانيين في المجموعات التكفيرية بخلاف بعض دول الخليج.
 4. تجنب الاستقطاب في المنطقة العربية.
 5. فرض العقوبات المشددة على كل من يعمل عملاً يُعد بنظر القانون إرهاباً يتسبب بزعزعة أمن المنطقة.
 6. حماية الحدود والموانئ الساحلية من عمليات الدخول غير المشروع.
 7. دعم الأجهزة الأمنية وتبادل المعلومات وتطويرها.
 8. رفض تواجد أي مجموعات ذات نشاطات مشبوهة في الدولة، واستخدام أراضي الدولة لتنفيذ أهدافها.
- سعت سلطنة عُمان إلى الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية للمساعدة في الحد من انتشار الفكر المتطرف والإرهاب في منطقة الخليج العربي عموماً، «فأخذت بزيادة الوعي الشعبي لدى الجماهير عن مخاطر الإرهاب والإرهابيين على أمن واستقرار الدولة بكل الوسائل الإعلامية والتربوية والاجتماعية لحماية الأجيال الناشئة من التجنيد في الاتجاه الخاطئ»¹⁹⁵، وأخذت السلطنة على عاتقها المشاركة في المؤتمرات والاتفاقات الدولية والإقليمية التي تخص مكافحة الإرهاب وزادت من رقابتها المالية على الأرصدة والمساعدات المالية التي يتم تحويلها داخل السلطنة إلى الشركات والأشخاص والجمعيات الخيرية، فضلاً عن تجريم الطائفية* وفقاً للقانون العُماني وهذا ما يميزها عن بقية دول الخليج، فضلاً عن عدم مشاركتها في أي عملية عسكرية خارج حدودها تهدد فيها أمن

195- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق، ص: 62. (* أشارت المادة (130) من قانون الجزاء العُماني في ظل تجريم الممارسات المجتمعية ذات الطبيعة الطائفية إلى أنه يُعاقب بالسجن المؤبد كل من يرتكب فعلاً غايته إثارة حرب أهلية في البلاد، ويعاقب بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على عشر سنوات، كل من روج لما يثير النزعات الدينية والمذهبية أو حرض عليها أو أثار شعور الكراهية أو البغضاء بين سكان البلاد)، للمزيد أنظر: بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014189038704848.html>.

المنطقة واستقرارها.

في منطقة كمنطقة الشرق الأوسط من الصعب إيجاد جهات فاعلة سياسياً واقتصادياً أحدثت تغييراً في واقعها الداخلي جذرياً، فضلاً عن أن الفوضى التي ضربت منطقة الشرق الأوسط أثرت على اقتصاديات تلك البلدان، فقد برزت سلطنة عُمان بما حققتُه من نمو اقتصادي ورفع للمستوى المعيشي للمواطن والازدهار الاقتصادي والثقافي أن تكون واحة للاستقرار في المنطقة الملتهبة، والحفاظ على ذلك النمو والازدهار وإدامته دون الانجرار إلى الفوضى في المنطقة، وامتازت أيضاً كوسيط دبلوماسي في الشرق الأوسط عبر سياستها الخارجية الهادئة والمتزنة في إدارة الخلاف.

أولاً: الموقف تجاه الأزمة اليمنية

كانت سلطنة عُمان - وما تزال - تدعم حالة الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط كون هذه المنطقة تشكل عامل استقرار لها داخلياً، وفضلاً عن ذلك فإن السلطنة تفهم الحساسية السياسية على منع الجهات والأطراف الفاعلة إقليمياً من التدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة أمنها الوطني، وقد عبرت عن موقفها إزاء الأزمات والتطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط عام 2011 باختلاف مواقف دول الخليج العربي، ومن بين هذه الأزمات هي الأزمة اليمنية التي تعاملت معها سلطنة عُمان على درجة عالية من المسؤولية والحياد والتوازن في إيجاد حل لها، فاليمن لها حدود جنوبية للسلطنة بطول 288 كم فكان من السهل انتقال الصراع بالقرب من حدود السلطنة؛ وبالتالي تهديد أمن المنطقة، كان الموقف العماني آنذاك بعدم قطع العلاقات الدبلوماسية ورفضت قرار الحرب عليها.

«فعلى الرغم من قيام دول مجلس التعاون بنقل مقرات سفاراتها من صنعاء إلى عدن، إلا أن السلطنة لم تقم بذلك وبقيت متمسكة بمبدأ عدم الانحياز إلى أي طرف مهما كلف الأمر»¹⁹⁶، جاء

196- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق، ص: 49.

هذا الموقف انطلاقاً من المبادئ الأساسية في سياسة السلطنة الخارجية التي تدعو لعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية والنأي بالنفس عن الصراعات، وكذلك أن الرؤية السياسية للسلطان قابوس في وقتها كانت تحتم عدم دعم أي طرف والاكتفاء بالدعوة إلى الحوار البناء الذي على أساسه يتم نزع فتيل الأزمة وإنهاء الصراع، ولكن ذلك لم يحدث حيث بدأت الدول الخليجية - بإستثناء عُمان - بشن عمليات عسكرية في اليمن ضد قوات الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

في المقابل حملت سلطنة عُمان المسؤولية كاملة على جميع الأطراف ودعتها إلى إنهاء الصراع قبل فوات الأوان، ورعت أكثر من مفاوضات واستقبلت وفوداً للحوثيين والأمم المتحدة؛ وكل ذلك من أجل عدم امتداد النزاع اليمني إلى دول المنطقة بما فيها السلطنة، وسعت أيضاً إلى دعم أي جهود لدول مجلس التعاون الخليجي من تقديم أي مبادرات لحلحلة الأمور، ولم تنج السلطنة من الاتهامات لها بالتعاطف مع الحوثيين من قبل السعودية، إلا أن ذلك كان مختلفاً تماماً كما ادعت السعودية، فالسلطنة من خلال جهودها في الملف اليمني بينت على لسان وزير خارجيتها يوسف بن علوي «إن الحوثيين ألبسهم الإعلام زياً غير زيهم، فهم لا يستطيعون السيطرة على اليمن وحدهم، وقد قاموا بتحالفات مع آخرين في اليمن بعد أن ضاقوا ذرعاً بالوضع، وإن دول الخليج اعتقدوا أن الأمر هادئ وأن المبادرة الخليجية كافية وهذا غير صحيح»¹⁹⁷.

تعد الأزمة اليمنية من أبرز الملفات الخلافية بين سلطنة عُمان والدول العربية، حيث بينت السلطنة موقفها من الأزمة في صنعاء مبكراً، «فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج حالياً، ما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي واسع

197- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العُمانية، 2016، متاح على الرابط الآتي:

www.mofa.gov.om

(*) عاصفة الحزم هو اسم استخدمته السعودية في آذار/مارس عام 2015 من التدخل العسكري الذي قاده في اليمن المتمثل بغارات جوية ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وكان هذا التدخل العسكري بقيادة السعودية وبقية دول الخليج وباكستان والسودان والأردن بإستثناء عُمان، وتوقفت في 21 أبريل/نيسان من العام نفسه ليتحول اسمها إلى عملية إعادة الأمل.

النطاق وشن عملية (عاصفة الحزم)* العسكرية ضد معقل الحوثيين في اليمن، بالتعاون مع التحالف العربي المشترك، إلا أن سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ورفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متجنباً انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتداخل القبلي بين الشعبين اليمني والعُماني»¹⁹⁸.

إن استراتيجية عُمان الحيادية جعلتها وسيطاً مهماً على صعيد مساعي بعض القوى الدولية والإقليمية لحل الأزمة في اليمن سلمياً وإعادة الاستقرار والأمن للمنطقة، وعدم Eskرة الأزمة أكثر مما جنحت إليه، ولا سيما في ظل ما بدا أنه، وفقاً لبعض المختصين أنها حرب بالوكالة بين بعض القوى العربية المركزية وإيران على أرض اليمن، فقد تقدمت السلطنة بمبادرة من سبع نقاط، للتوصل إلى توافق سياسي بين الفرقاء اليمنيين، دون الحاجة إلى تدخل عسكري إقليمي أو دولي، لحسم الصراع في اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأسباب التي جعلت من الوسيط العُماني له رأي مغاير ومختلف لدول الخليج، وإن سلطنة عُمان تتمتع بعمق كبير في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى حل الخلاف سلمياً، فضلاً عن أن الثقة التي أعطاها الحوثيون للعُمانيين كانت كبيرة وتُعد عُمان المكان الأنسب للحوار بينها وبين القوى السياسية اليمنية الأخرى، وإن قناعة عُمان نفسها ترى أنها قادرة على إدارة الحوار خدمةً لقضايا المنطقة واحلال السلام والتعاون بمستوياته كافة هو عامل آخر يضاف إلى الدور العُماني الذي كان بارزاً في ملف الأزمة اليمنية، وأن ابتعاد عُمان عن المشاركة في عاصفة الحزم أعطاها مكانة حيادية متوازنة وهادئة لإدارة الملف اليمني أو المشاركة فيه؛ بغية الوصول إلى حل يرضي الأطراف المتخاصمة والعمل على الحفاظ على العلاقات مع الدول الأطراف في هذه الأزمة، وهذا ما يؤشر أو يفسر بشكل آخر إلى التعاطي

198- مصطفى شفيق علام، نصح استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015، متاح على الرابط الآتي:

<http://rawabetcenter.com/archives/13449> .

البراغماتي للسلطنة في علاقاتها الخارجية مع الدول على خلاف بقية دول مجلس التعاون، فضلاً عن ذلك لم تشارك عُمان في عاصفة الحزم لترك هامش من التفاوض بين أطراف الأزمة، فلا يمكن لأي طرف أن يطلب من عُمان التوسط لإنهاء الأزمة إذا كانت عُمان ضمن التحالف.

ثانياً: الموقف تجاه الأزمة السورية

اتخذت سلطنة عُمان موقفاً تجاه الأزمة في سوريا منذ اندلاعها عام 2011 رافضاً للعمليات المسلحة المهادفة لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وفضلاً عن ذلك دعت إلى فتح باب الحوار بين الأطراف المختلفة للوصول إلى نتيجة سلمية تضمن حقوق الأطراف كافة، وكذلك ضرورة انتهاج الطرق السلمية لتسوية الأزمة وحلها عبر القنوات الدبلوماسية وعدم تدخل أطراف من خارج الأزمة كون الأزمة داخلية، وفي ظل اعتماد سلطنة عُمان مبدأ الحياد وانتهاج أسلوب الحوار، فقد كان لها موقفاً على العكس من دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية وأوضاعها، فأبقت على سفارتها مفتوحة لدعم موقفها المحايد تجاه تلك الأزمة، فضلاً عن «أنها حاولت الوصول إلى حل سلمي عن طريق إجراء بعض المحادثات بين كلاً من وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي مع نظيره السوري وليد المعلم في مسقط عام 2015»¹⁹⁹.

ومن المؤكد أن تجربة عُمان في إعادة الأمن والاستقرار إلى السلطنة والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها بعد تعرضها لحركة تمرد من قبل «جبهة ظفار» في العام 1975 بعد مجيء السلطان قابوس للحكم، وإيمانها بضرورة التصدي للجماعات الإرهابية في عموم المنطقة، قد أهلها لفهم أبعاد الأزمة السورية فيما لو انتقلت هذه الأزمة إلى بلدان أخرى في المنطقة ونيل ثقة دمشق بقدرتها على اداء دور الوساطة للتوصل إلى حل لهذه الأزمة، وأنها تعتقد أن التهديدات الأمنية التي تواجهها عدد من الدول الإقليمية ومن بينها سوريا قد انعكست تأثيراتها السلبية على بقية دول المنطقة؛ ولذا

199- اسلام تاييز، أداء سلطنة عُمان في الأزمة السورية بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية، مركز نور للدراسات والبحوث، 2016، متاح على الرابط الآتي:

دعت السلطنة أطراف النزاع في سوريا إلى بذل مزيدٍ من الجهود الرامية للحل السلمي.

إن ما امتازت به سلطنة عُمان بسبب مواقفها المحايدة والمتوازنة والعقلانية في إدارة الأزمات أكسبها دور الوساطة في الملف السوري الشائك، فهي لم تتورط بالانحياز للمحور الروسي الإيراني الداعم لبقاء النظام السياسي في سوريا من جهة، ولم تدعم المحور الغربي الأمريكي الراض لبقاء الرئيس بشار الأسد من جهة أخرى، فضلاً عن أن السلطنة لا تؤمن بسياسة المحاور لكنها استطاعت أن تؤدي دوراً محورياً ومهماً ولاسيما وأن الأطراف في المحورين الراض والداعم لبقاء الرئيس الأسد يتقاطعون في أمور كثيرة وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة، لكن السلطنة أصرت على البحث عن خطة دبلوماسية تجعل منها وسيطاً مقبولاً إقليمياً ودولياً في حل الملف السوري بالشكل الذي يؤدي الإبقاء على التواصل مع المحورين بإستمرار من أجل إنهاء الصراع الدائر منذ عام 2011.

إن تعامل السلطنة مع الواقع في ملف الأزمة السورية بخطوات متزنة وواثقة على وفق مصالحها الاستراتيجية في الحفاظ على أمن المنطقة من جهة، ومعاودة إبراز دورها في الأزمة يمثل خياراً استراتيجياً لطح مشروعها السلمي في حل النزاعات في خضم الفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقة والمناكفات السياسية بين اللاعبين الدوليين في هذه الأزمة من جهة أخرى، «فسلطنة عُمان تجيد التعاطي مع الواقع بشكل يجعلها طرفاً محايداً ومؤثراً في آنٍ واحد تجاه القضايا الإقليمية»²⁰⁰، وقد استطاعت التوازن بين علاقتها مع سوريا من جهة ودول عربية داخل مجلس التعاون الخليجي داعمة لأطراف النزاع في الملف السوري من جهة أخرى، وكان ذلك عبر بناء صداقة مع دول المنطقة والعالم أجمع في انتهاج مبدأ الحوار والاحترام المتبادل.

كانت هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن السلطنة تبحث حول إمكانية

200- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مركزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق، ص: 47.

الحل السياسي السلمي في الأزمة السورية والدفع باتجاه تبني المواقف الأكثر سلمية وواقعية من أجل الحفاظ على وحدة الأرض السورية وعدم إراقة الدماء، فعلى سبيل المثال «تبادلت السلطنة الزيارات مع سوريا على مستوى وزراء الخارجية، فضلاً عن مشاركة السلطنة في المشاورات المتعلقة بالشأن السوري التي عُقدت في فيينا، وسعي السلطنة إلى طرح العديد من المبادرات في ظل إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة مما يساعد ذلك في القضاء على الإرهاب»²⁰¹، إذ أخذت الأزمة في التصاعد وظهور جماعات مسلحة خارج إطار المعارضة مثل جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي ترى فيها سلطنة عُمان خطراً يُهدد أمن المنطقة وزعزعة الاستقرار فيها.

لم تأل سلطنة عُمان أي جهد في المحافل الدولية والإقليمية من أجل حل الأزمة السورية بطرق سلمية، وكذلك دعوة الأطراف السورية ودول الجوار إلى دعم الجهود الرامية لإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد بما يساعد في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطن قدم له في سوريا، وما يشكله هذا الإرهاب من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي، وكذلك ثمنت السلطنة الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية في مساندة الشعب السوري لتجاوز محنته وأكدت على ضرورة بذل المزيد من أجل التخفيف عن المعاناة الإنسانية للشعب السوري في الداخل والخارج، وسعت السلطنة إلى إقناع الفرقاء في الأزمة السورية بالجلوس إلى طاولة الحوار والاحتكام إلى نتائج تلك المباحثات من أجل الحفاظ على مصلحة الشعب السوري وسلامة ووحدة أراضيه والابتعاد عن الحل العسكري.

لقد تعاملت سلطنة عُمان مع الأزميتين اليمنية والسورية انطلاقاً من ثوابتها ومرتكزاتها في

201- مهند أبو عريف، الأزمة السورية والدبلوماسية العمانية.. مؤشرات ودلالات، جريدة الدستور المصرية، 3 تشرين الثاني /

2015، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.dostor.org>

السياسة الخارجية التي تهدف إلى إيجاد مساحة من الحوار المبني على الثقة بين الأطراف المختلف في الأزميتين، فضلاً عن أخذ دور الوساطة والحياد الذي من شأنه أن يبلور موقفاً موحداً تجاه حل الأزمة مهما كانت، فضلاً عن عدم الانحياز لطرف دون آخر أو على حساب طرف، فالسلطنة تعاملت مع الأزميتين بشقين الأول: كان على أساس الجوار الجغرافي مع الأزمة اليمنية فهي تمتلك حدوداً جغرافية معها وتشكل خطراً قريباً عليها، وإن العمل على إيجاد حل سلمي يضمن عدم التأثير على الوضع الداخلي للسلطنة كان أول الأهداف التي سعت إليها السلطنة في دورها لحل الأزمة، فضلاً عن ذلك فقد كان لها دور التوازن في إدارة الأزمة كون المملكة العربية السعودية تقود التحالف العربي ضد اليمن وهي بدورها جزء من مجلس التعاون الخليجي، فهذا من شأنه أن يخلق فجوة في العلاقات بين السلطنة والسعودية، لكنها استطاعت وبمحكمة قيادتها أن تتعامل مع الملف بهدوء وإتزان وعدم التأثير على العلاقات بين البلدين.

أما الشق الآخر فيخص الأزمة السورية فقد تعاملت معها على أساس إبعاد التهديد عن أمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصورة عامة، فإن ما يجري في سوريا هو تقاطع مصالح لبعض دول الخليج من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى، فضلاً عن القوى الدولية المتمثلة بروسيا والولايات المتحدة، فحرص السلطنة على الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي من عدم امتداد آثار تلك الأزمة إليها من جهة والتزامها بمبادئها في سياستها الخارجية من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة أخرى، لقد ساعدت السلطنة ودعمت في الاتجاه نحو حل الأزمة سلمياً، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع أطراف الصراع كافة التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمة والوصول إلى حل يخرج البلاد من المأزق السياسي الذي كلف البلد كثيراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، والشروع نحو تأسيس مرحلة جديدة يكون فيها دور للجميع بما فيها الأطراف المتصارعة في بناء سوريا جديدة قائمة على احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات وتعدد الثقافات، وهذا ليس باليسير ما لم تتضافر جميع الجهود لتحقيقه.

المبحث الثالث:

مستقبل أثر الحياد في السياسة الخارجية العُمانية

الحياد هو وسيلة تخدم السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها على المستويين الدولي والإقليمي، وإن ما يحرك السياسة الخارجية العُمانية هو المصلحة العليا للسلطنة، وهو ما عبر عنه السلطان قابوس في أكثر من محفل دولي بأن عُمان ترفض أن ترهن مصالحها وصدقتها وتعاونها بأي بلد مهما كانت قوته ومكانته؛ وهنا يتضح أن السلطنة تتعامل مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي انطلاقاً من الحفاظ على مصالحها العليا وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لها، وقد تمكنت السياسة الخارجية العُمانية عبر مؤسساتها خلال عقود مضية في جعل نفسها محل ثقة من جانب مختلف الأطراف، وبهذا الدور دعمت السلطنة موقفها كوسيط بين الأطراف المتعارضة حتى في أصعب القضايا وأكثرها حساسية، وتتبع السلطنة سياسة استراتيجية قائمة على تكوين العلاقات مع الأطراف كافة وتوظيفها على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، حتى تؤمن لنفسها حصناً مستقبلي يحفظ وجودها وعمقها الاستراتيجي والحضاري والتاريخي.

«تؤمن سلطنة عُمان بمجموعة من الأهداف التي تسعى من خلالها لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها، ومنها مبدأ الحياد الإيجابي تجاه الصراعات الدولية والإقليمية والخليجية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»²⁰²، فضلاً عن أنها تدعو للتمسك بالحوار والحلول السلمية في حل الصراعات، وتتصف سياسة السلطنة بالاستقلالية العالية وتنتهج سياسة يغلب عليها تحقيق التوازن بين الاعتبارات المصلحية والالتزام بالحياد الإيجابي والسعي إلى أداء أدوار الوساطة لحل النزاعات والصراعات بطرق سلمية؛ مما أكسبها استقلالاً في محيطها الإقليمي واستثمار علاقاتها مع الأطراف كافة في إنضاج تسويات إقليمية لأهم الملفات الإقليمية مع الأخذ بالحسبان الحقائق الجغرافية وحدود وقدرات وإمكانات السلطنة والأطراف المتصارعة.

202- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مركزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سابق، ص 90.

ومن هنا نستطيع أن نرسم ملامح السياسة الخارجية العُمانية المستقبلية من خلال مشهدين: الأول هو فيما لو تم استمرار حيادها على المستوى الخارجي كما هو عليه الآن، أي بمعنى استمرار أثر الحياد على سياستها الخارجية، وأما المشهد الثاني فهو تراجع دور الحياد في سياستها الخارجية أو أثره وتبعات ذلك على المستوى الإقليمي والدولي في آن واحد، وهذا ما يحدده غياب السلطان وإيجاد البديل الذي سيكون قادراً على متابعة المسيرة للسياسة الخارجية للسلطنة والسعي إلى الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول:

أثر استمرار الحياد في السياسة الخارجية العُمانية

إن المتتبع للمراحل التي مرت بها السياسة الخارجية العُمانية سيجد ذلك الدور البارز الذي مارسته وأمتاز به السلطان قابوس بن سعيد في بناء الأطر العامة لها وتأسيسها، فهو يُمثل رأس السلطة في البلد، وسعى إلى النهوض بها إلى أعلى مستوياتها حتى وصلت على ما هي عليه اليوم، «فالسياسات المتبعة في العالم العربي كثيرة وتتراوح أهميتها وخطورتها على مستقبل بقاء كيان الدولة ووجودها، فما بين الاستقرار وما بين المصير المهدد تتبع كل دولة سياسة تجمع فيها مصلحة استقرارها»²⁰³، وبقاء الدولة في مكانة إقليمية ودولية مميزة تقع على عاتق صناع القرار فيها ومخرجات النظام السياسي القائم بشكل أساسي.

لقد أصبحت السياسة الخارجية العُمانية حيادية ومستقلة في مواقفها، وهو ما ميزها في المحيط الإقليمي والدولي بمكانة مميزة أهلها أن تكون المحايد والوسيط في جبهات متباينة ومختلفة في أكثر من موقف أو أزمة، وهذا بدوره يعود إلى الرؤية السياسية التي تمتلكها القيادة العُمانية في رسم

203- سعيد سلطان الهاشمي، مدينة الدولة والمجتمع في سلطنة عُمان.. التحديات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، تموز/يوليو 2014.

الخطوط العريضة لتلك السياسة وجعلها حيادية ومتوازنة وهادئة تجاه أهم القضايا الخلافية التي مرت في المنطقة، وهذه السياسة ما هي إلا امتداد لسياسة داخلية أكثر توازناً وبيئة اجتماعية مترابطة ونسيج اجتماعي متماسك، فضلاً عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي كان له الدور الأساس في تبني سياسة خارجية حيادية على المستويين الإقليمي والدولي في آن واحد.

وقد وضعت السلطنة أسس ومركزات وثوابت للسياسة الخارجية العُمانية وبنّت على أساسها مواقف تجاه العديد من القضايا، فكانت تُجيد التعاطي مع مختلف الملفات، وترعى الحلول السلمية في إدارتها من جهة، وأمن المنطقة وأهداف السلطنة العليا من جهة أخرى، « فقد تفرّدت السلطنة بجملة من المواقف التي بدت بعيدة عن نسق السياسة الخليجية، والابتعاد عن الملفات والقضايا ذات الحساسية التي شهدتها منطقة الخليج في الأونة الأخيرة»²⁰⁴، وكان من وراء تبني السلطنة مثل هذه المواقف هو التزامها بمبادئها وثوابتها في سياستها الخارجية، فضلاً عن أن المنطقة التي تحيط بعُمان قد أصبحت مضطربة وأقل استقراراً، فكان الهدف هو الالتزام بسياسة خارجية متوازنة وحيادية من أجل التعامل مع الاضطرابات وعدم الاستقرار بحكمة وفطنة من قبل صنّاع القرار وعلى رأسهم السلطان قابوس وإبعاد عدم الاستقرار وتأثيره عن السلطنة.

إلى جانب ذلك سعت سلطنة عُمان إلى إعادة دورها كعامل إقليمي نشط، وبحلول نهاية السبعينيات، استقر الوضع السياسي الداخلي في عُمان، مما سمح لها بتكريس المزيد من الاهتمام للسياسة الخارجية وتنفيذ سياسة الاستقلالية والحفاظ على حرية العمل، والاعتدال والتخلي عن المواقف المتطرفة ودعم استقرار الوضع الاقليمي في ضمان المصالح العُمانية للسياسة الخارجية من جهة، والحفاظ على أمن منطقة الخليج من جهة أخرى، «وتستمد السياسة الخارجية العملية في السلطنة،

204- بلا، مسار الاختلاف بين عُمان ومجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، وحدة الرصد والتحليل السياسي، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، 11 يناير 2016، ص:2.

جزئياً، من غريزة البقاء، أي كيف تحافظ على سيادتها في منطقة تهددها المخاطر والتحديات»²⁰⁵، فضلاً عن ذلك فقد اجاد السلطان في تجنب صناعة الأعداء والميل لطرف ما على حساب طرف آخر، فضلاً عن ذلك اظهرت عُمان مرونة ملحوظة في تسيير سياستها الخارجية على اعتبار بأن توطيد العلاقات وبناء الصداقات وتجنب الأعداء للحفاظ على الاستقرار الأمني في المنطقة.

واستطاعت عُمان أيضاً إقامة علاقات متينة وقوية مع الجارة إيران وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، مع الحفاظ على مكانة السلطنة في محيطها وانتمائها العربي ودورها داخل مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من المواقف السعودية المغايرة للنظرة العُمانية في العلاقة مع إيران التي تعدها خطر يهدد أمن الخليج والمنطقة برمتها، لكن واجهت عُمان المواقف العربية بحياء وتوازن دون أن تؤثر فيها محاولة إبراز الدور الإيراني على أنه غير مهدد أو خطر تجاه الدول العربية، والسعي إلى خلق تفاهات بين دول الخليج وإيران التي من شأنها خلق حالة من الديمومة والاستقرار في المنطقة، وكان للدور العُماني أهمية في المفاوضات النووية الإيرانية التي عقدت بين إيران والدول الكبرى والتوصل إلى اتفاق أبعَدَ شبح الحرب عن المنطقة بشكل عام.

«إن التجربة العُمانية تقدم مثلاً واضحاً على مرونة نظام الحكم، وإن كان أقرب إلى الملكية المطلقة على قدرته في التطوير والتحديث، لقد قاد السلطان قابوس دولة عُمان والمجتمع العُماني المحافظ نحو التحديث بخطوات ذكية هادئة ومحسوبة، وذلك لتجنب أية مفاجآت أو تغيرات جذرية غير مقبولة في مجتمع محافظ»²⁰⁶، وعلى الرغم من وجود بعض المثالب في النظام السياسي العُماني، ومنها غياب الأحزاب السياسية، وضعف دور المجلس التشريعي، والقيود المفروضة على

205- Jeffrey A. Lefebvre, Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century, Journal of Middle East Policy Council, 2009, <http://www.mepc.org/omans-foreign-policy-twenty-first-century>

206- محمد تركي بني سلامة، عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد7، الأردن، 2007،

حرية التعبير، إلا أن هذه التجربة قابلة للتطور والنضوج، ولاسيما إن الشعب العُماني يفضل ما أحرزه من تقدم، حيث أصبح مؤهلاً للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته ومستقبله.

إن إدارة السياسة الخارجية بهذا الشكل من الحياد والاستقرار والحكمة سيُعطي السلطنة أمد أطول لأثر الحياد؛ وبالتالي أن هذا المشهد المرجح الذي اعطى البلاد سيادة كاملة لها وساعدها على الحفاظ على استقلاليتها ومرونة سياستها الخارجية ومواقفها الإقليمية والدولية سيستمر، فسيجعلها على مستوى من الفاعلية وإن لم تكن بارزة بشكل عام، إلا أن ذلك يكون من خلال إدارة السياسة الخارجية بالنحو الموجود حالياً في السلطنة، الذي سيساعدها على البقاء متوازنة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، وهذا من شأنه يقي سلطنة عُمان بمنأى عن التجاذبات السياسية الإقليمية والدولية، وستتعامل مع المواقف الإقليمية والدولية بمستوى عالٍ من الهدوء والكياسة الذي من شأنه أن يساعد على الحفاظ على المنجزات على مختلف الصعد وبمختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على تطوير دور الحياد بما يضمن أمن المنطقة بشكل خاص، وحفظ الأمن والسلم الدولي بشكل عام.

المطلب الثاني:

أثر تراجع دور الحياد في السياسة الخارجية العُمانية

«ينص النظام الأساسي العُماني على جعل الحكم وراثياً في ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان، وليس لأبناء السلطان الحاكم»²⁰⁷، وفي ظل الوضع الصحي للسلطان قابوس الذي يدخل عامه السادس والسبعين وهو في حالة صحية لا تبدو جيدة، وفي ظل عدم وجود ورثة مباشرين له - إذ ليس لديه أبناء ولا إخوة أو أشقاء يقوم بدعمهم لتولي المنصب من بعده- فإن القلق يتزايد حول مدى سلامة انتقال الحكم بعد السلطان قابوس، وهو ما يضع بدوره العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل الحياد في السياسة الخارجية العُمانية، إذا ما كانت ستحافظ على طابعها القابوسي أم لا.

استطاعت السلطنة بإدارتها لتكون حليفاً دبلوماسياً مهماً في المنطقة ولديها الكثير من الأصدقاء على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن أن «أحد الشواغل ذات الصلة من منظور السياسة الخارجية الأمريكية هو مسألة الخلافة في عُمان، فمن المهم أن تسأل عما إذا كان الحاكم الذي سيخلف قابوس سيستمر في نفس الاتجاه أم لا»²⁰⁸، وفضلاً عن ذلك ساعد السلطان قابوس على انضمام مسقط إلى مجلس التعاون الخليجي وتقوية العلاقات العُمانية - السعودية، وبناء علاقات قوية مع إيران على الرغم من التنافس السعودي الإيراني في المنطقة منذ الثورة الإيرانية عام 1979، وأصبحت مسقط في عهد قابوس محاوراً جيداً في القضايا الخلافية على المستوى الإقليمي والدولي، وكانت هذه العوامل هي بفضل القيادة القوية والرؤية المستقبلية الواضحة في السلطنة وما تزال، «وفي الوقت نفسه الذي ازدهرت فيه سلطنة عُمان يتخوف الكثيرون من عدم قدرة مسقط

207- النظام الأساسي للدولة، مرسوم سلطاني رقم 101 / 96، الباب الأول، المادة 5، وزارة الشؤون القانونية، متاح على الرابط:

<http://www.mola.gov.om/basicstatute.aspx>

208- Arslanian, A. H ,The Sultanate of Oman: Sons and Daughters, Digest of Middle East Studies, 22(1), pp. 8-12, 2013.

على مواصلة تلك النجاحات دون توجيه قابوس بصورة مباشرة»²⁰⁹، فهو يمتلك مقبولية ويحترمه الشعب العُماني كثيراً، وهذا ما يتم التخوف منه فيما اذا كان خليفته يتمتع بهذا الدور ام لا الذي ما يزال شخصية مجهولة، وعليه أن يتحلى بالرؤية السياسية والاقتصادية الصحيحة، وهذا لا يلغي دور المؤسسات السياسية والاقتصادية داخل السلطنة، لكن حتماً غياب رؤية السلطان قابوس الشاملة والبعيدة سيكون لها الأثر البالغ على سياسة البلاد الخارجية بشكل عام.

في ظل تراجع دور الحياد سيعمل جيران عُمان في وضع اعتبارات للفرص المحتملة في رسم مستقبل البلاد أو توجيهه، وستعمل المملكة العربية السعودية على تعزيز موقفها الإقليمي في دعم مسقط وجلبها إلى دائرة نفوذها اعتماداً على ثروتها من النفط والغاز عبر استثمارات سعودية في السلطنة أو دعوة السلطنة إلى إقامة المشاريع الاستثمارية والاقتصادية في المملكة، كون هذه المشاريع هي بمنزلة الحصن الذي يقي المنطقة من الاضطرابات المستقبلية المحتملة في حال غياب التفاهم والاتفاقات، وكذلك ستعمل السعودية من الحد من فرص التنسيق الإيراني في المنطقة خاصة إذا ما نظرنا إلى التوترات ما بين المملكة وقطر، وكذلك الخوف من انتقال الاضطرابات في البحرين واليمن إليها، فهي تسعى إلى الحفاظ وتعزيز الموقف العُماني تجاه المملكة وكسب ود الشعب العُماني ورضاه اتجاهها.

إن مسألة الخلافة في السلطنة هي من ستحدد مسار أثر الحياد وتراجعها، وهي تبدو واضحة على الورق، ولكنها لم تنفذ من قبل؛ أي إن السلطنة لم تعهد قد تغير السلطان لتتضح الصورة الآن، «فمن الناحية العملية لا يختلف نظام الحكم في عُمان اليوم عن الملكيات الخليجية الأخرى من حيث كونه نظاماً وراثياً ينتقل الحكم فيه من الأب إلى الابن أو من الأخ إلى الأخ أو القريب من الدرجة الأولى، ويترك الحق مفتوحاً لأهل الحل والعقد من أعضاء مجلس العائلة المالكة في اختيار الحاكم الجديد»²¹⁰، فضلاً عن عدم وجود ولي للعهد؛ لأن ذلك يخالف المنطلقات الفكرية المؤسسة

209-Ibid.

210 - محمد اليحيائي، عودة السلطان قابوس: تساؤلات المستقبل وضمانات انتقال الحكم، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير نيسان

2015، ص: 3.

لمفهوم الحكم في عُمان الذي يذهب به المذهب الإباضي ذي الأغلبية فيها من أن «الحاكم يُنتخب بالتشاور بين أهل الحل والعقد من علماء الأمة، وإن مبدأ الاستخلاف أو ولاية العهد هو مبدأ مخالف للشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم»²¹¹، إلا أن ثمة أموراً ثلاثة طرأت في عهد السلطان قابوس جعلت من آلية انتقال الحكم أكثر مأسسة ودستورية من السابق هي²¹²:

(1) تحديد مدة فراغ السلطة، بعد شغل منصب السلطان بثلاثة أيام فقط هي المدة الزمنية المحددة لمجلس العائلة المالكة للتشاور فيما بينها واختيار من يروونه مناسباً لشغل المنصب.

(2) إشراك المؤسسات التشريعية ممثلة برئيس مجلس الدولة المعين ورئيس مجلس الشورى والمؤسسة القضائية ممثلة برئيس المحكمة العليا في تثبيت السلطان الجديد الموصى به في رسالة السلطان في حال عدم الاتفاق في مجلس العائلة المالكة.

(3) إلزام السلطان الجديد بتأدية قسم اليمين قبل ممارسة صلاحياته.

وتوضح بعض التقارير الصادرة داخل عُمان أو خارجها بأن «من بين الخلفاء المحتملين للسلطان قابوس هم: ابن عمه اسعد بن طارق بن تيمور آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص للسلطان ذو الثالثة والستين، وشهاب بن طارق آل سعيد مستشار السلطان والقائد السابق للبحرية السلطانية العُمانية، وأخيراً هيثم بن طارق آل سعيد وزير التراث والثقافة»²¹³، وهؤلاء جميعهم قد تقلدوا مناصب دبلوماسية رفيعة وكانوا قريبين من إدارة السلطان قابوس للسياسة الخارجية للبلاد، فضلاً عن أنه لا توجد توقعات بتغييرات كبيرة في سياسة البلاد الهادئة والمنفتحة على كل الأطراف في مرحلة ما بعد قابوس، بمعنى أن دور الحياد لن يتراجع 211- سيف بن عدي المسكري، الإمامة والصراع على السلطة في عُمان أواخر دولة اليعاربة، بيت الغشام للنشر، مسقط، 2015، ص: 49.

212- يُنظر: محمد اليحيائي، عودة السلطان قابوس: تساؤلات المستقبل و ضمانات انتقال الحكم، مصدر سابق، ص: 4. 213- Dokoupil, M, Succession question fuels uncertainty in Oman. Retrieved December 3, 2015, from Reuters: <http://www.reuters.com/article/us-oman-succession-idUSBRE84N0K420120524#4M14H9OBCft6idZj.97>

كثيراً عما هو عليه الآن.

وبغض النظر عنم يخلف السلطان قابوس، فإنه سيواجه التحدي المتمثل في اكتساب الشرعية المحلية والحفاظ على الدبلوماسية الاستراتيجية العمانية، ولا يمكن للمرء إلا أن يقرر ما إذا كانت السياسة الخارجية في عُمان مركزية في أيدي قلة من الناس، أو أن تكون مؤسسية بطريقة تكفل الاستمرارية عند استبدال صناع القرار الحاليين بقرارات جديدة، وأخيراً، يمكن القول: إن السياسة الخارجية كانت مثمرة لأهداف السلطنة الوطنية والإقليمية، فإن أي خليفة مضطر إلى اتباع اتجاه السياسة نفسه، حتى وإن كانت بمستوى أقل.

وبعيداً عن الوساطة أو الحياد، فمن غير المرجح أن تضع عُمان نفسها طوعاً في وسط التوترات السعودية - الإيرانية في المنطقة، وبدلاً من ذلك، من المرجح أن تتبع السلطنة نهجاً ذا شقين في حال تراجع دور الحياد المتبع في سياستها الخارجية فستعمل على الاستفادة من مكانتها كطرف محايد لتصبح الجسر الرئيسي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، مع تعزيز تعاونها الاقتصادي مع طهران وتكثيف التعاون الأمني مع الغرب، أو أن قيادة التفاضل والتكامل في السلطنة هي أيديولوجية ثابتة، والسلطة حريضة دوماً على النفوذ السياسي الإيجابي في المنطقة، وتنظر السلطنة إلى علاقتها الإقليمية بنظرة من شأنها تأمين المنطقة وإبعاد خطر انتشار الأيديولوجية السلفية الذي تتشاطرهُ مع إيران بوجهة النظر هذه.

ولعلّ تراجع أثر الحياد في السياسة الخارجية للسلطنة لن يكون كبيراً، ولاسيما أن القيادة الجديدة التي ستحل محل السلطان قابوس تتمتع بقدر كافٍ من الحكمة والمرونة للتعامل مع مرحلة ما بعد السلطان قابوس من أجل الحفاظ على المكتسبات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي تحققت، وإن أي تفريط بذلك سيؤدي إلى تراجع دور السلطنة وإضعاف مكانتها الإقليمية والدولية على حدٍ سواء.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أهمية دور الحياد في السياسة الخارجية للسلطنة، وأثبتت فرضية الدراسة أن السياسة الخارجية العُمانية تأثرت وبنحو واضح بدور الحياد؛ ونتيجة لذلك اتسمت سياستها الخارجية بالثبات والحياد الإيجابي، والاستمرارية من حيث طابعها الهادئ والواسع تجاه مختلف الدول الإقليمية القريبة بسلطنة عُمان، وكذلك ملاحظة نشاطها من خلال الوساطة في الأزمات التي عصفت في المنطقة، ونجحت سلطنة عُمان في سياستها الخارجية بتحقيق التوازن والتوفيق بين علاقاتها مع الدول المجاورة الخليجية منها وغير الخليجية وبشكل واضح مع إيران، فضلاً عن خلق حالة من التوازن في علاقة السلطنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مما لم يؤثر بوضوح نحو علاقتها الخارجية بشكل كبير.

فقد ساعد الفكر السياسي للسلطان قابوس وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تجسيد الخطاب السياسي المعتدل للسلطنة إلى تحقيق وظيفته في تحقيق التنمية على المستوى الاقتصادي والسياسي الذي يعكس عن استراتيجية واضحة المعالم من اجل بناء السلطنة على أسس صحيحة استطاعت من خلالها الوصول بالسلطنة على ما هي عليه اليوم على المستوي الداخلي أو الخارجي، وكذلك بناء مؤسسات تنموية ذات فاعلية، وهذا بدوره عزز من دور السلطنة ذي التوجه العربي والإسلامي في محيطها العربي من خلال سياسية خارجية ناجحة ومتوازنة وحيادية، فضلاً عن تجاوز المتغيرات التي من شأن أن تجعل من السلطة تخوض في غمار الصراعات أو الخلافات والدخول في حسابات غير محسوبة مما سيكون له الأثر السلبي تجاه السلطنة.

وعملت جاهدة على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وأوجدت مكاناً مهماً لها في الساحة الإقليمية والدولية في ظل المتغيرات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط، وسعت إلى عدم الانحياز والحياد الإيجابي ورفض سياسة المحاور، واتخذت من «الدبلوماسية المرنة» مركزاً

لها على المستوى الخارجي، التي أيقنت فيها وسيلة ناجعة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي تصبو إليها في سياستها الخارجية. وإن سياسة السلطنة الخارجية وعلى الرغم من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي عصفت في المنطقة والعالم، فإنها لم تتغير وأخذت طابع الحياد وسيلة في تحقيق غاياتها وأهدافها، وكذلك رسم سياسة خارجية قائمة على إقامة أفضل العلاقات على وفق تحقيق المصالح والنأي بالنفس عن التدخل بشؤون الدول الداخلية واحترام القوانين والأعراف الدولية.

وقد فرض الموقع أو الواقع الجغرافي لسلطنة عُمان في السياسات التي تبنتها السلطنة طيلة العقود الأربعة الماضية، حجم الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها السلطنة، فضلاً عن حجم الدولة وطبيعة النظام السياسي الحاكم فيها، وقد تعاملت مع هذا الواقع الجغرافي الذي تتمتع به على وفق إدارة حديثة، وفهماً منها للواقع الذي طرأت عليه عدة متغيرات في المنطقة التي اتسمت بالاضطرابات بين الحين والآخر، وإدراك مدى أهمية موقعها الجغرافي في التفاعلات السياسية الخارجية والانفتاح نحو البلدان العربية بعد أن عاشت عُمان عزلة لمدة طويلة على المستويات كافة، وأدركت أن من الضروري تبني استراتيجية قائمة على أساس التنظيم والتخطيط في سياستها الخارجية، وهذا ما سعت إلى تحقيقه القيادة العُمانية من خلال انتهاز الانفتاح على العالم الخارجي ومد جسور التواصل بين السلطنة والدول القريبة والبعيدة عنها.

وأخيراً فإن هدف سلطنة عُمان على المستوى الخارجي هو الحفاظ على قدرٍ عالٍ من العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل في المصالح وعدم الدخول في سياسة المحاور والحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية، وتحقيق هذا الهدف امتاز بالحكمة والكياسة الذي اعتمد بدوره على سياسة خارجية ناجحة في الوقت نفسه، فضلاً عن التعاون المشترك بين الدول المجاورة؛ من أجل بناء شراكات استراتيجية قائمة على حفظ المصالح وتحقيق التنمية بين شعوب هذه الدول على وفق قوانين النظام الدولي وقراراته.

الاستنتاجات:

- 1) استطاعت سلطنة عُمان أن توظف مواردها وإمكاناتها فضلاً عن المواءمة بين العوامل السياسية والاجتماعية والجغرافية بما ينسجم ومبادئها في سياستها الخارجية.
- 2) قدمت سلطنة عُمان في سياستها الخارجية القائمة على الاعتدال والتوازن والواقعية والحياد أنموذجاً في التعامل مع الأزمات المختلفة التي ظهرت في المنطقة ولاسيما بمنطقة الشرق الأوسط مثل (الأزمة اليمنية والسورية)، ووساطتها في الملف النووي الإيراني.
- 3) إن سياسة الانفتاح في علاقات عُمان الخارجية التي حُددت إطارها، كان لها الأثر الواضح في توثيق علاقة السلطنة مع المجتمع الدولي.
- 4) إن إقامة علاقات متوازنة خليجياً وعربياً ودولياً أتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية وأدت بها إلى بناء دولة مزدهرة ومكنتها من استعادة مكانتها التاريخية ومد جسور علاقاتها وتدعيمها.
- 5) انفردت سلطنة عُمان بعلاقات مميزة مع إيران أظهرت فيها مدى قدرتها على التوازن في إقامة العلاقات والتوفيق بين العلاقة مع إيران من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، فضلاً عن المحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا ولاسيما في جانبها الأمني.
- 6) إن التكوين المذهبي لسلطنة عُمان ذا الأغلبية الإباضية جنّبها الدخول في الصراعات المذهبية المتأججة السنية-الشيعية في المنطقة، وكان هذا بدوره عامل استقرار للسياسة الداخلية في البلاد التي أسهمت في تبني رأي موحد إزاء المواقف الدولية أو الإقليمية.

(7) اتصفت سياسة السلطنة على المستوى الخارجي بالثبات والحياد في معالجتها لمواقف الصراع والأزمات على المستويين الإقليمي والدولي، فضلاً عن قدرتها على مواجهة التحديات القائمة في المنطقة التي كان لها أثر بالغ على شعوب تلك المنطقة عموماً وعلى أنظمتها السياسية خصوصاً.

المصادر:

أولاً: الوثائق:

1. النظام الأساسي للدولة، الباب الأول، الدولة ونظام الحكم، المادة 1.
2. النظام الأساسي للدولة، الباب الرابع، رئيس الدولة، المادة 41.
3. النظام الأساسي للدولة، مرسوم سلطاني رقم 101 / 96، الباب الأول، المادة ٥، وزارة الشؤون القانونية، متاح على الرابط الآتي:
<http://www.mola.gov.om/basicstatute.aspx>
4. الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى في 26 / 12 / 1994.
5. الخطاب السامي لجلالة السلطان قابوس بن سعيد، 18 / 11 / 1973.

ثانياً: الموسوعات:

1. أمل يازجي، الموسوعة العربية، سوريا، مجلد 8.
2. الموسوعة العربية العالمية، بيروت، مؤسسة اعمال للنشر والتوزيع، 1999، المجلد 8.
3. خالد بن سلطان بن عبد العزيز، حركة عدم الانحياز، موسوعة المقاتل، العدد 16، 2015.
4. محمد بن عبد الله الحارثي، موسوعة عُمان - الوثائق السرية، المجلد السادس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
5. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة 1، دار مجدلاوي للنشر، المجلد 1، عمان، 2009.

6. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، كتاب الحاء.
7. إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية - القاهرة، دار الدعوة، 2004.

ثالثاً: الكتب العربية:

1. أحمد ثابت، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، الأردن، 2007.
2. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
3. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أمودجاً، دار زهران، عمان، 2013.
4. بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في عُمان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2013.
5. جمال زكريا قاسم، دولة أبو سعيد في عُمان وشرق أفريقيا 1741 - 1861، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968.
6. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997.
7. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973.

8. خالد المشاقبة، مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية واقع وتطلعات، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، 2005، منشورات جامعة آل البيت، الأردن 2007.
9. رياض نجيب الريس، الجانب الآخر للتأريخ: اسفار صحافي في طريق العالم، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2007.
10. ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
11. سعد أبو دية، السياسة الخارجية في عهد السلطان قابوس 1970-1998، ط 1، دار البشر، عمان، 1998.
12. رياض نجيب الريس، ظفار قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي 1970-1976، ط 1، مركز الخليج للتنمية، لندن، 2008.
13. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتاب، ط 5، القاهرة، 2010.
14. سعيد أبو عباه، الدبلوماسية تأريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار شيماء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009.
15. عبد العباس فضيخ العزيري، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عُمان -دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 1999.
16. سيف بن عدي المسكري، الإمامة والصراع على السلطة في عُمان أواخر دولة اليعاربة، بيت الغشام للنشر، مسقط، 2015.

17. عبد الفتاح أبو عليه، مختارات من وثائق تاريخ عُمان الحديث، قراءة في وثائق الأرشيف الأمريكي، الرياض، 1994.
18. عبد القادر محمد فهمي، المدخل لدراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، ط 2، عمان، 2011.
19. عبد الحميد المواقي، عُمان: بناء الدولة الحديثة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002.
20. عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
21. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، 1991.
22. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية للدول، ط 2، دار الجيل، بيروت، 2001.
23. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية للدول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1998.
24. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
25. منى سالم سعيد جعبوب، قيادة المجتمع نحو التغيير التجربة التربوية لثورة ظفار (1969-1992)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2010.
26. مجموعة مؤلفين، الربيع العماني: قراءة في الدلالات والسياقات، دار الفارابي، بيروت، 2013.
27. هادي حسن حمودي، الفكر السياسي العماني: من الثوابت إلى المتغيرات، ط 1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن - قبرص، 1993.

28. عادل ثجيل البديوي، الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.

رابعاً: الكتب المترجمة

1. بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة (جابر سعيد عوض)، ط2، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002.
2. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة (محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)، ط2، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، السعودية، 1989.
3. مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة (حسين حيدر)، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.

خامساً: الدوريات

1. أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، الجزائر.
2. أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان نموذجاً)، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد 10، بغداد، 2015.
3. أيمن السيد عبد الوهاب، الانتخابات العُمانية وخصوصية التجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مؤسسة الاهرام، مصر، 1998.
4. إسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 14.

5. آمال عرييد، دول عدم الانحياز بين الالتزام بالحياد والانحياز، مجلة العامل، العدد 520، 2012.
6. حافظ علوان حمادي، الثوابت والمتغيرات في العلاقات الإيرانية العُمانية، قضايا سياسية، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، العددان 19 – 20، بغداد، 2010.
7. محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة، جامعة آل البيت – الأردن، مجلد 13، عدد 4، 2007.
8. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، حول انتخابات مجلس الشورى في سلطنة عُمان 2007، مجلة متابعات إقليمية، العدد 1، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، العراق، 2008.
9. ودودة عبد الرحمن، تخطيط السياسة الخارجية نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 69، 1982.
01. وزارة الأوقاف المغربية، مبادئ وحقائق في حياة الجماعة الحياضية الدولية، مجلة دعوة الحق، العدد 60، المغرب، 2017.
11. محمد تركي بني سلامة، عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7، الأردن، 2007.
21. عبد الرضا علي اسيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، 2007.

سادساً: أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير

1. إباد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016.
2. حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (1970 - 2011)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، 2011 - 2012، الأردن.
3. رؤى بديوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العُمانية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، 2017.
4. صالح غانم حسين شذر، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015.
5. سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عُمان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.
6. طاهر بن علي بن طاهر مقبيل، أثر المحددات الجغرافية والتأريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية (1970 - 2008) رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010.
7. علي بن سليمان الدرهمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة

عُمان 1981 - 2012، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

8. موسى محمد طويرش، رجل من الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989.

9. حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005 - 2016، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2017.

10. خيام محمد الزعبي، العلاقات الإيرانية السورية 1979 - 2004، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أصفهان - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2005.

11. فيصل بن سعيد بن احمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام 1970 - 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، عمان، 2005.

سابعاً: التقارير والدراسات

1. ثريا بنت ثاني الخايفية، التخطيط ودوره في التنمية المستدامة، تقرير المجلس الأعلى للتخطيط في عُمان، نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، عُمان.

2. جوزيف كشيبيان، رؤية من الخارج، بعض مميزات السياسة الخارجية: الاستقلالية في حماية المصلحة الوطنية، محاضرات الدورة الثالثة عشرة، وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي العُماني.

3. سعيد سلطان الهاشمي، مدينة الدولة والمجتمع في سلطنة عُمان.. التحديات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، تموز 2014.

4. عباس هاشم، السياسات الخارجية للدول الأسكندنافية. الأمن والحياد، تقرير، بغداد، 2015.
5. عُمان 95، مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والأبناء والإعلام، وزارة الإعلام، سلطنة عُمان، 1995.
6. عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
7. عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لدراسات التنمية، بيروت، 2014.
8. مسار الاختلاف بين عُمان ومجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، وحدة الرصد والتحليل السياسي، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، 11 يناير/ كانون الثاني، 2016.
9. محمد اليحيائي، عودة السلطان قابوس: تساؤلات المستقبل وضمانات انتقال الحكم، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، ابريل/ نيسان 2015.
10. مصطفى شفيق علام، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد 3947، 2015.
11. وزارة الإعلام العُمانية، النطق السامي، مطابع دار جريدة عُمان للصحافة والنشر، مسقط، 1995.
12. أداء سلطنة عُمان في الأزمة السورية بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية، مركز نور للدراسات والبحوث، 2016.

13. التنافس والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 2012.
14. بسام صلاح، الدبلوماسية الهادئة: عُمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات.
15. مصطفى شفيق علام، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015.
16. ثامناً: الصحف
17. إبراهيم نافع، عشر حقائق اقتصادية عن سلطنة عُمان، موقع رصيف 22، 2014.
18. صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل، صحيفة مصر العربية، القاهرة، 2015.
19. السياسة الخارجية العُمانية، أسس ومنطلقات ثابتة، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، 25 أكتوبر/ تشرين الأول، 2016.
20. بدر الإبراهيم، في فهم السياسة العُمانية، صحيفة العربي الجديد، 23/ 11/ 2015.
21. جريدة السياسة الكويتية، الكويت، 1 - 2 - 1986.
22. خطاب السلطان قابوس اثناء الحرب العراقية - الإيرانية، لصحيفة الأهرام المصرية، القاهرة، 20 يناير/ كانون الثاني، 1985.

23. سالم بن حمد الجمهوري، دور بارز في دعم القضية الفلسطينية ووحدة الأمة العربية وتقريب وجهات النظر، صحيفة عُمان، سلطنة عُمان، الأحد، 30 ابريل/ نيسان، 2017.
24. شهيرة سلوم، السلطان المطلق يعتصم بالحياد ليحفظ البيت العُماني، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2131، لبنان، 2013.
25. صحيفة إرم نيوز، رحلة السلطان قابوس العلاجية تعيد القلق والمخاوف لعُمان، 14 فبراير/ شباط، عُمان، 2016.
26. صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية - عُمان بين الخليجيين وإيران، صحيفة مصر العربية، القاهرة، 2015.
27. صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل، صحيفة مصر العربية، القاهرة، 2015.
28. عاصم السيدي، المواقف العُمانية واضحة لا غموض فيها، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد 13845، 2016.
29. عماد عنان، هل تخرج عُمان من مجلس التعاون، صحيفة نون بوست، السعودية، 2016.
30. فوزي عبد الرحيم، حول السياسية الخارجية العراقية، صحيفة العالم الجديد، العراق، 14 أيلول/ سبتمبر، 2016.
31. في محاولة فهم الدور الحقيقي لسلطنة عُمان في المنطقة، صحيفة نون بوست، السعودية، 2016.

32. مبادئ راسخة للسياسة الخارجية العُمانية تجاه التحالفات والتكتلات، صحيفة مصر البلد الالكترونية، مصر، 17 يناير/ كانون الثاني، 2017.
33. محمد بن سعيد الفطيسي، المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية العُمانية في الخطابات السلطانية، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، 30 مارس/ آذار 2015.
34. محمد بن سعيد الفطيسي، المبادئ المؤسسة للعقيدة الأمنية العُمانية في الخطابات السلطانية «الأمن الداخلي»، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني، 2015.
35. عبد الله العليان، الشورى في النظام السياسي العُماني لمحمد العريمي، صحيفة اثير، عُمان، 24 أغسطس/ آب، 2014.
36. محمد نجيب السعد، الحياد السويسري قاعدة أم استثناء؟ ما هو سر نجاح الحياد، صحيفة الوطن العُمانية، مسقط، 14 مارس 2015.
37. مهند أبو عريف، الازمة السورية والدبلوماسية العُمانية.. مؤشرات ودلالات، جريدة الدستور المصرية، 3 نوفمبر/ تشرين الثاني، 2015.
38. محمد عز العرب، المناعة الداخلية: لماذا ظلت عُمان محصنة من تهديدات الإرهاب، صحيفة الاهرام المصرية، العدد 27139، القاهرة، 29 ديسمبر/ كانون الأول، 2015.
39. ناصر أبو عون، نظرية السلطان قابوس في السياسة الخارجية - العلاقات العُمانية الإيرانية، صحيفة اثير، عُمان، 17 أيلول/ سبتمبر، 2014.

تاسعاً: شبكة الانترنت

1. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1737 - جلسة 5612، ديسمبر/ كانون الأول، 2006:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/>

2. المنظمات والمؤتمرات الدولية، موقع وزارة الخارجية العمانية

<https://www.mofa.gov.om>

3. وزارة الدفاع العمانية، متاح على الموقع الرسمي:

<http://www.mod.gov.om/ar-OM>

4. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العمانية:

www.mofa.gov.om

5. إبراهيم سليمان، لغز السياسة العمانية، موقع هافينغتون بوست عربي، 25/2/2017

http://www.huffpostarabi.com/ibrahim-soliman/story_b_9312446.html

6. الثوابت والمرتكزات للسياسة الخارجية العمانية

www.mofa.gov.om

www.sautalyemen.com عبد الله الشمري، سلطنة عُمان واليمن.. الموقف من عاصفة الحزم: قراءة استراتيجية

7. معجم معاني الكلمات

<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

عاشراً: المصادر الأجنبية

1. Bergen Bassett, Factors influencing Sweden's Changing Stance on Neutrality, Thesis, University of Illinois Urbana-Champaign, 2012.
2. Annika Bergman, Post-Cold War Shifts in Swedish, University of Uppsala and Finnish Security Policies, April 2004.
3. Carol J. Riphienberg, Oman Political Development in a changing World, Santa Barbara Praeger, 1998.
4. Henry A. Kissinger, Domestic Politics and Foreign Policy, in: James N. Rosenau, International Politics and Foreign Policy. The Free Press, New York, 1969.
5. Jeffrey A. Lefebvre, Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century, Journal of Middle East Policy Council, 2009, Pdf: <http://www.mepc.org/omans-foreign-policy-twenty-first-century>
6. Abdullah Salim Hamed, The Political changes in Oman From 1970: Transition Towards Democracy, (unpublished doctor Thesis) In the University of Hull, England, 2004, p.248. - Richard J. Schmierer, The Sultanate of Oman and the Iran Nuclear Deal, Middle East Policy Council, Available:<http://www.mepc.org/journal/sultanate-oman-and-iran-nuclear-deal>
7. Abdullah D. Ahmed and Said Al-Saqri, 2012, "Natural Resource Depletion, Productivity and Optimal Fiscal Strategy: Lessons from a Small Oil-Exporting Economy," The IUP Journal of Applied Economics, IUP Publications, vol. pp. 56-80.
8. Anthony Cordesman, The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric

- War Oman, The Center for Strategic and international studies, Washington DC, 2006, p.10.
9. Sumaya Almajdoub, Discrete Diplomacy: Oman and the Iran Nuclear Deal, International Relations Students Journal, George Washington University, December 2015, Available: <http://www.e-ir.info/2016/04/25/discrete-diplomacy-oman-and-the-iran-nuclear-deal>
 10. Ayatollah Khamenei, Official English Website, Retrieved December 2, 2015, from Leader's speech in meeting with government officials: <http://english.khamenei.ir/news/2088/Leader-s-speech-in-meeting-with-government-officials>
 11. Sigurd Neubauer and Alex Vatanka, Central Sultanate: Oman Balances Between Iran and Saudi Arabia, Foreign Affairs, Washington, 5 May, 2015, Available:
 12. <https://www.foreignaffairs.com/articles/persian-gulf/2015-05-05/central-sultanate>
 13. Jeffrey A. Lefebvre, Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century, Journal of Middle East Policy Council, 2009, <http://www.mepc.org/omans-foreign-policy-twenty-first-century>
 14. Arslanian, A. H, The Sultanate of Oman: Sons and Daughters, Digest of Middle East Studies, 2013.
 15. Dokoupil, M, Succession question fuels uncertainty in Oman. Retrieved December 3, 2015, from Reuters: <http://www.reuters.com/article/us-oman-succession-idUSBRE84N0K420120524#4M14H9OBCft6idZj.97>
 16. David Easton, A Framework for political Analysis, Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall, 1969.



الكاتب في سطور

أيمن عبد الكريم الفيصل

- تولد مدينة النجف الاشرف عام ١٩٩٠
- ماجستير في العلوم السياسية - الدراسات الدولية- جامعة بغداد ٢٠١٨
- بكالوريوس في العلوم السياسية - جامعة بغداد ٢٠١٣
- باحث ونائب المدير التنفيذي في مركز البيان للدراسات والتخطيط
- استاذ محاضر في كلية القانون - جامعة البيان - بغداد.
- عضو مجلس الامناء في جامعة البيان - بغداد.
- مؤسس ونائب رئيس مركز فضاء العراق للتدريب والتطوير - بغداد.
- له العديد من المشاركات في الندوات والمؤتمرات وورش العمل الدولية والمحلية.

صدر للمؤلف العديد من الابحاث منها:

- الاحتجاجات في العراق ونتائجها
- التوتّرات في المنطقة وأمن الشرق الأوسط
- التوجّه الخليجي نحو أفريقيا .. نفوذ وعلاقات اقتصادية
- الصين وشراكاتها الاستراتيجية الشاملة في الشرق الأوسط
- الإرهاب .. دوافعه وتداعياته على الأمن والسلم الدوليين
- منطقة الصراع.. ونجاحات العراق المتحققة في السياسة الخارجية
- القوة الناعمة وتوظيفها في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط
- دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي